تأليف

جون جي . ميرشايمر

لماذا يكذب القادة والزعماء

حقيقة الكذب في السياسة الدولية

نقله إلى العربية

د. عبد الفتاح عمورة

مراجعة أ. د. منذر محمود محمد





لماذا يكذب القادة والزعماء
حقيقة
الكذب
في السياسة الدولية

عنـــوان الكتـــاب : لماذا يكذب القادة والزعماء
(حقيقة الكذب في السياسة الدولية)

تـــاليــــــــف : جون جي . ميرشايمر

نقلـــه إلى العربيـــة: د. عبد الفتاح عمورة

مراجعــــــــــة: أ. د. منذر محمود محمد

الطبعـــة الأولـــى : 2016م

التنفيـذ والإشـراف : دار الفرقد

الإخـــراج الفـــني : وفاء الساطي

دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ سورية

Email: alfarqad70@Gmail.com

alfarqad71@hotmail.com

هاتف : (00963-11) 6618303 - 6660915

فاكس : (00963-11) 6660915

ص . ب : 34312



لماذا يكذب القادة والزعماء

حقيقة

الكذب

في السياسة الدولية

تأليف

جون جي . ميرشايمر

نقله إلى العربية

د. عبد الفتاح عمورة

مراجعة أ. د. منذر محمود محمد

المحتوى

تمهيد

في ربيع عام 2003، اتصل بي سيرج سكيميمان من صحيفة نيويورك تايمز فجأة، وأعلمني أنه يعمل على كتابة مقال حول الكذب في السياسة الدولية لنشره في قسم "أحداث الأسبوع" في الصحيفة المذكورة الصادرة يوم الأحد. وقال لي إن اسمي خطر على باله لسبب ما، ولذلك قرر الاتصال بي. لم نكن قد التقينا أو تكلمنا مع بعضنا بعضاً من قبل. قلت له إنني لم أفكر أبداً بالموضوع، كما أنني لا أظن أنه يوجد الكثير من المعلومات عنه، هذا إن وجدت أية أدبيات ذات طابع بحثي حول الكذب الدولي. وقلت له إن عليه أن يطلعني على ما يفكر به، وإنني سوف أعود إليه لإعطائه رأيي. واتفقنا على ذلك فقط، لكن كان ما حصلنا عليه، حسب اعتقادي، نقاشاً مثمراً ومثيراً للاهتمام دام قرابة الساعة. وبعد ذلك، سجلت بعض الملاحظات المختصرة عن الحديث، وصنفتها.

بعد أشهر قليلة، وفي أيلول، سبتمبر، 2003، دعيت لإلقاء محاضرة في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) حول موضوع أختاره بنفسي، اعتقدت أنه من المثير للاهتمام أن أتحدث

عن الكذب في السياسة الدولية، ولهذا أخرجت الملاحظات التي كنت قد دونتها بعد حديثي مع سكيميمان، وكتبت محاضرة خاصة بتلك المناسبة. وخلال السنوات الست التالية، كتبت بحثاً وألقيت ثمانية محاضرات أخرى، وأجريت نقاشات ومحادثات عديدة مع أصدقاء وزملاء لي حول الموضوع.

على امتداد هذه المسيرة، كانت دهشتي كبيرة جرّاء الطريقة التي تفاعل بها الجمهور مع موضوع الكذب الدولي. وسرعان ما كان ينخرط في الحديث كل جمهور أتحدث أمامه؛ وكان كل شخص أتحدث إليه ينخرط في الحديث، ويعرب عن اهتمامه، وقد أعرب الكثيرون منهم عن رغبتهم في الحديث مطولاً عن الكذب الدولي. كما أرسل العديد منهم لاحقاً رسائل بالبريد الإلكتروني حول مبادراتهم الخاصة بهم بما في ذلك أناساً لم ألتقِ بهم أبداً، بل كانوا فقط حاضرين في إحدى المحاضرات التي ألقيتها.

بإمكاني أن أفكر بأسباب عديدة حول لماذا يولى مثل هذا الموضوع اهتماماً كبيراً. من حيث المبدأ، كان معظم الناس يعتبرون الكذب شكلاً فاسقاً من أشكال السلوك على الأقل؛ عندما تتحدث عنه لأول مرة. كل فرد يمتعض عندما تطلق عليه عبارة أنه كذّاب، بالرغم من أنهم يكذبون هم أنفسهم من وقت لآخر. وبالفعل، ولأنه اتهام خطير، فإن الناس يترددون في بعض الأحيان بأن يقولوا عن شخص آخر بأنه كذّاب حتى وإن كانوا

يظنون بأن الاتهام ينطبق عليه؛ وبدلاً من ذلك، فهم يستخدمون لغة أكثر لطفاً وتخفيفاً. على سبيل المثال، فقد كان السيناتور جون كيري (عضو البرلمان عن الديمقراطيين عن ولاية ماساشوستس) متردداً في إطلاق عبارة "كذّاب" على الرئيس بوش خلال الحملة الانتخابية عام 2004، وبدلاً من ذلك قال "إنه فشل في قول الحقيقة" حول العراق، وإنه "ضلل الشعب الأمريكي". على أية حال، فإن حقيقة أنه ينظر إلى الكذب على نطاق واسع بأنه سلوك خبيث يعد سبباً من أسباب أن الناس يحبون الحديث عن الموضوع. وهذا الذي يجعل لعابهم يسيل ويتدفق.

أستطيع أن أجادل بالقول إن ما يجعل الموضوع أكثر إثارة بالنسبة إلى العديد من الناس هو أنه توجد في بعض الأحيان أسباب استراتيجية جيدة لدى الزعماء كي يكذبوا على دول أخرى وعلى شعوبهم أيضاً . بمعنى آخر، فإن الكذب الدولي ليس بالضرورة سلوكاً سيئاً؛ بل ينظر إليه في واقع الأمر على أنه عمل ذكي وضروري، وربما حتى أنه عمل فاضل في ظروف وحالات محددة.

ومع ذلك، فإني لا أطرح جدلاً أكثر خلافاً وإثارة ويستدعي نقاشاً أكثر من زعمي أن رجال الدولة والدبلوماسيين لا يكذبون على بعضهم بعضاً في غالب الأحيان. ويبدو أنه بالكاد أن يصدق أي فرد أن ذلك صحيحاً – على الأقل عندما يسمعون ذلك للوهلة الأولى. الغريب في الأمر، أن معظم الناس يسخرون من هذه

المسألة. ويبدو أنهم يؤمنون بشكل راسخ بأنه توجد أمثلة لا تحصى عن زعماء في العالم مارسوا الكذب على بعضهم بعضاً، ولهذا فإن من السهل إيجاد قائمة طويلة تتضمن أنواع الكذب الذي مورس. من حيث الجوهر فإنهم يؤمنون أن الكذب بين الدول هو عادة نوع من التجارة في السياسة الدولية. إني أقول إلى محاوريّ بأنني كحامل للواء الواقعية، كنت في بداية الأمر ميالاً إلى أن أتفق معهم، ولكن بعد أن درست المسألة وتعمقت فيها، فإني أصبحت أؤمن أنهم مخطئون. بالضبط لا يوجد الكثير من الكذب بين الدول، بالطبع، هذا لا يعني أنه لا يوجد أبداً.

ما زال صدى هذا الموضوع يتردد في السماء ليعود إلى الأرض بسبب الحرب على العراق. يؤمن العديد من الناس المطلعين الآن بأن إدارة بوش كذبت على الشعب الأمريكي في الفترة التي تلت تلك الحرب، الأمر الذي أصبح كارثة استراتيجية للولايات المتحدة. عندما تسير أمور الحرب بشكل سيء، وعندما يؤمن الجمهور بأن الخداع قد ساعد في جعل تلك الحرب أمراً ممكناً في البداية، فإن الناس على اختلاف مشاربهم يهتمون بالحديث عن الأسباب التي تدعو القادة والزعماء للكذب على مواطنيهم، والتداعيات المحتملة لذلك. وبالإضافة إلى أنه بالكاد توجد أدبيات عن الكذب في السياسة الدولية، فإن ذلك يسمح أو حتى أنه يجبر الناس، على التفكير بشكل خلاق حول هذه المسائل.

ونظراً لقلة، وحتى ندرة الأدبيات حول الكذب الدولي، وما يبدو أنه اهتمام كبير حول الموضوع، فقد قررت أن أحول البحث غير المطبوع الذي أجريته عن الكذب إلى كتاب. لقد كان هدفي الأساسي هو توفير أطر تحليلية يمكن أن تساعد في تنظيم الكيفية التي نفكر بها عن الكذب في السياسة الدولية، بالإضافة إلى بعض الإدعاءات النظرية عن العناصر المفتاحية لذلك الموضوع، ويحدوني الأمل بأن هذا الكتاب سيكون بداية للحديث عن موضوع مهم لم يحظَ حتى الآن إلا باهتمام ضئيل. إن نجحت في ذلك، فإن آخرين سوف يتابعون المسير على خُطايَ، وسوف ينقحون ويناقشون الجدالات والنقاشات التي أطرحها.

لقد تأثر تفكيري حول الكذب بشكل كبير بالمرئيات العديدة التي حصلت عليها من الجمهور في الأماكن الكثيرة التي تحدثت بها: مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، ومعهد سالتزمان لدراسات الحرب والسلم في جامعة كولومبيا؛ وفي الاجتماع السنوي للرابطة السياسية الأمريكية للعلوم السياسية عام 2004؛ وندوة طلاب الكلية في جامعة مونتانا؛ ومركز براوني للسياسة الدولية في جامعة بنسلفانيا، وقسم العلوم السياسية، وبرنامج جامعة شيكاغو حول سياسة الأمن العالمي؛ ومنتدى لوني ستار للأمن الوطني؛ وورشة عمل "الشمال-الجنوب" بإدارة مشتركة من كليتي العلاقات الدولية في جامعة الشمال الغربي وجامعة شيكاغو.

عندما كنت في المراحل الأولى من تنظيم أفكاري حول الموضوع، استفدت بشكل كبير من ندوة غير رسمية شارك فيها خمسة من زملائي في جامعة شيكاغو وهم : دونغ صن لي، وتاكانيشي، وروبرت بابي، وسيباستيان، وساتو وجون سكويسلر. إني أعرب عن شكري إلى كل من ألكساندر دونز، وسيان لين جونز، ومارك تراتسبنبرغ وستيفن على التعليقات المستفيضة والمفيدة بشكل خاص، والتي قدموها لي، وقد تركوا بصماتهم الواضحة على هذه المخطوطة.

شخصان آخران يستحقان كلمة شكر خاصة. لقد قدم ديفيد ماكبرايد، محرر كتابي في مطبوعات جامعة أوكسفورد، اقتراحات مهمة جداً ساعدتني في إخراج هذا الكتاب بشكل أفضل. إنني أقدر من أعماق قلبي أيضاً الحماس الذي أبداه حول هذا المشروع والذي ذلل كل العقبات وجعله أكثر سهولة في إخراجه وفق ما خرج به. لكن لم يكن أي شخص أكثر اهتماماً وإثارة حول الكتاب من وكيلي بيل كليغ الذي لم يساعدني فقط في التنقيح الدقيق لهذا الكتاب بل في إنجازه أيضاً، بل قدم أيضاً الاستشارة الحكيمة التي لا تقدر بثمن طيلة فترة إنجاز الكتاب.

أتقدم بالشكر الجزيل كذلك إلى جيسيكا رايان وبين سادوك، في دور نشر مطبوعات جامعة أوكسفورد على خبرتهما التحريرية، واللذين ساعداني كثيراً في الإخراج النهائي لهذه

الطبعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تلقيت تعليقات واقتراحات رائعة من مراجعين اثنين مجهولين في الصحافة، وقائمة طويلة من أشخاص آخرين لم يسبق أن التقيت قبلُ بأي منهما. من بين هؤلاء إيريك الترمان، وستفن انسولا بيهير، وروبرت آرت، وريتشارد بيتس، وديفيد بلاغدن، وريها بروك، وميشيل أي براون، وجوناسون كافيرلي، وجوزيف سيرينسيون، ومايكل دش، ولويس ديسيولي، ودانييل دريزنر، وديفيد ايدلشتاين، وفرانسيس كامن، وهاين غويمانز، وتشارلز غلاسر، وإيميلي غولدمان، وجنفير هوتشيلد، وإيان هيرد، وروبرت جيرفيس، وشيم كوفمان، وكريستوفر لايني، وكير ليبر، وإيريك لوربر، وكارلو ماسالا، ونونو مونتيرو، ومايكل أو كونور، وجوزيف بارينت، وسوزان بيترسون، وأرند بلاغي، وإيريك بوسنر، ورتيشارد بوسنر، وسينثيا روبرتس، ولورانس صاموئيل، وديفيد شوارتز، وجاك سيندر، وإيفان أريغونن - توفت، ومونيكا توفت، وبيتر توفت، وماثيو توبين، وستيفن فان إيفيرا، وإبراهام واغنر، وألكساندر فيندت وجويل ويسترا. كما أقدم اعتذاري الشديد لكل من نسيته.

إنني أقدر بعمق مساعدة كل من ساعدني، حيث أنه لم يكن بمقدوري أن أكتب هذا الكتاب من دونهم. وكلمة شكر خاصة في مكانها السليم إلى سيرج سكيميمان الذي طرح علي موضوع الكذب الدولي، وساعد في إثارة الفضول لدي. وبالطبع،

فإني أتحمل كامل المسؤولية عن جميع الأخطاء والجدالات الحمقاء، لكنني مدين بشكل كبير إلى آخرين على جميع ما يمكن أن يحتويه هذا الكتاب من نفاذ بصيرة وأفكار مطروحة.

وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر إلى عائلتي، وخاصة زوجتي باميلا، على تشجيعي على قضاء ساعات طوال في كتابة هذا الكتاب. لقد أحببت البحث والكتابة على أية حال، لكن من الأسهل عليك القيام بذلك عندما يقدم الناس الأكثر تأثيراً ببرنامج عملك دعمهم الكامل لما تحاول إنجازه. عند الحديث عن العائلة، أود أن أهدي هذا الكتاب إلى أبنائي الخمسة الرائعين وهم: آن، وماكس، ونيكولاس، وجوليا وديفيد- الذين كانوا مصدر فخر وسعادة كبيرين على مدى عقود ثلاثة.

لماذا يكذب القادة والزعماء

مقدمة:

لقد أكدت الشخصيات الأساسية في إدارة بوش، وكانوا هم من دفعوا الولايات المتحدة بقوة إلى غزو العراق قبل التاسع عشر من شهر آذار، مارس 2003، على أنهم كانوا متأكدين من أن صدام حسين كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل. وكانت تستند ادعاءاتهم، كما كانوا يقولون إلى دليل قوي. وكان الداعمون للحرب من خارج الإدارة يرددون تلك الادعاءات باستمرار، ويشكلون بذلك جوقة لأصوات الصقور التي ساعدت في إقناع العديد من الأمريكيين بأنه كان من الضروري نزع سلاح العراق، والإطاحة بصدام حسين. من وجهة النظر هذه، فقد كانت الحرب على العراق ضرورية، ولم تكن حرباً اختيارية، وكان ينظر إلى أي فرد يشكك بذلك الادعاء على أنه مسالم أو أحمق، أو حتى أنه كان يتهم بأنه غير وطني. عندما لم يكتشف في العراق أي من أسلحة الدمار الشامل، كان على الفريق المنخرط في الحرب أن يشرح لماذا كانوا مخطئين إلى هذه

الدرجة الكبيرة. كيف كان من الممكن لهذا العدد الكبير من الناس الذين كانوا متأكدين من امتلاك صدام لقدرات من أسلحة الدمار الشامل إلى هذه الدرجة أن يكونوا مخطئين بهذا الشكل الكبير؟

ألقت إحدى الشروحات والتفسيرات لهذا الخطأ الفادح اللوم على صدام بشكل مباشر، بحجة أنه كذب بشكل مؤثر وفعال علينا فيما إذا كان العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل. لقد قيل عنه بشكل خاص إنه كان قلقاً جداً من أن إيران - أو ربما حتى الولايات المتحدة - ستهاجم العراق الذي كان قد تم إضعافه إلى درجة كبيرة عبر الهزيمة التي لحقت به في حرب الخليج عام 1991، وأيضاً من خلال العقوبات ونظام المراقبة الذي فرض على بغداد بعد تلك الهزيمة المدمرة. وتفيد الرواية أن صدام حسين، وحتى يمنع العدوان على بلده، طرح معلومات زائفة كان الهدف منها جعل طهران وواشنطن تظنان بأنه يمتلك أسلحة دمار شامل، وأنه سيستخدمها في حال الحرب. لقد كان عمله أكثر سهولة بحقيقة أن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على التأكد بدرجة عالية من أنه لم يعد يمتلك أسلحة الدمار الشامل بالرغم من أن الأمم المتحدة ليس لديها دليل ملموس على أنه كان يمتلك تلك الأسلحة.

لقد تم توصيف هذا الخط من الجدل في "تقرير دويلفر" الذي نشر في أيلول، سبتمبر 2004، من قبل مجموعة مراقبة العراق، وهو فريق عمل دولي يتكون من أكثر من ألف عضو مكلف بالبحث عن مخزونات وترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك البنى التحتية لبنائها. وقد ترأس مجموعة العمل هذه تشارلز أي دويلفر، المفتش السابق للأمم المتحدة. وبعد استعراض ووصف التهديدات المختلفة التي كان العراق يواجهها، يقول التقرير "حتى يواجه صدام حسين هذه التهديدات، استمر بالاستعراض العام الذي كان يطرحه على أنه ما زال يمتلك قدرات أسلحة الدمار الشامل"، ويتابع التقرير القول "في حين يبدو أن العراق، كان خالياً من ترسانة أسلحة الدمار الشامل بشكل كبير خلال منتصف التسعينات، إلا أن متطلبات صدام حسين المتصورة في الخداع حول قدرته في مجال أسلحة الدمار الشامل جعلت من الخطورة بمكان، أن يكشفها إلى المجتمع الدولي وخاصة إيران: لقد طرح جورج تينيت الجدل ذاته في مذكراته. فقد كتب في مركز العاصفة يقول: " لم تكن لدينا تجربة سابقة مع بلد لم تكن تمتلك مثل تلك الأسلحة إلا أنها تظاهرت بأنها تمتلكها... قبل الحرب، ولم نكن نفهم أنه كان مخادعاً.

على الرغم من هذه الادعاءات؛ لا يوجد دليل في السجل العام بأن صدام كان قد حاول إقناع العالم بأن العراق كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل. فتقرير دويلفر، على سبيل المثال، لا ينشر

أي دليل لدعم ادعائه حول الخداع الذي مارسه زعيم العراق. إن ذلك الادعاء هو مجرد تأكيد، كما أن معدي التقرير لا يقدمون حقائق ووقائع لدعم ذلك. وبالفعل؛ يقدم التقرير بحد ذاته دليلاً يطرح الشكوك على ذلك الخلاف. ويلاحظ التقرير أن "صدام لم يسبق أن ناقش موضوع استخدام الخداع في العمل السياسي، كما أن أحد مساعديه الأكثر ثقة كان قد صرح بأنه لم يكشف بأن بإمكانه خداع العالم حول وجود أسلحةالدمار الشامل"[3]. بالكاد يبدو هذا الأمر مدهشاً، حيث أنه لم يوجد دليل بأنه كان يخدع العالم. وفي حقيقة الأمر، فقد قال في مناسبات عديدة بأنه لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأنه كان يقول الحقيقة[4].

من جهة أخرى، فقد كذبت إدارة بوش أربع مرات أثناء التحضير للحرب على العراق. وجميع هذه الأكاذيب تتم مناقشتها أدناه، لكن دعوني ألخّصها بإيجاز هنا. لقد زعمت شخصيات رفيعة في إدارة بوش وبشكلٍ زائف أن صدام كان يعلم بكل تأكيد أن العراق كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل. كما أنهم كذبوا أيضاً عندما قالوا بأن لديهم دليلاً واضحاً على أن صدام كان على علاقة وطيدة مع أسامة بن لادن، وأدلوا بالعديد من التصريحات الزائفة التي كانت توصي بتحميل صدام بعض المسؤولية عن هجمات الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، ضد

الولايات المتحدة. وأخيراً زعمت شخصيات عديدة في إدارة بوش بمن فيهم الرئيس، بأنهم منفتحون على إيجاد حلٍ سلمي لنزاعهم مع صدام، في الوقت الذي كان قرار الحرب قد اتخذ في حقيقة الأمر.

باختصار، قال صدام الحقيقة عن قدرات بلاده من أسلحة الدمار الشامل قبل الحرب العراقية عام 2003، في حين أن شخصيات رفيعة من إدارة بوش كذبت حول ما كانت تعرف عن تلك الأسلحة. كما أنها كذبت أيضاً حول مسائل أخرى مهمة. ربما يبدو هذا السلوك من قبل الطرفين مثيراً للدهشة، حتى أنه ربما يشكل صدمة لبعض القراء. ربما يظن المرء بأنه يمثل على الأقل حالة غير عادية إلى درجة كبيرة. لكن هذه النتيجة خاطئة. فقد تصرف كلا الطرفين بطرق متجانسة مع شيئين تم اكتشافهما في هذا الكتاب. وبشكل خاص، فإني أجد بأن القادة والزعماء لا يكذبون من وقت إلى آخر على دول أخرى، ولكنهم يبدون بدلاً من ذلك، أكثر ميولاً إلى الكذب على شعوبهم. دعوني أشرح ذلك.

بالرغم من أنه ينظر إلى الكذب على أنه سلوك مستهجن في الحياة العادية، إلا أنه سلوك مقبول في السياسة الدولية لأنه توجد بعض الأسباب الاستراتيجية الجيدة لدى القادة والزعماء لأن يكذبوا على دول أخرى وحتى على شعوبهم. مع ذلك لا يوجد في

واقع الحال الكثير من التكاذب بين الدول. عندما شَرَعتُ بهذه الدراسة توقعت أن أجد دليلاً مثيراً عن رجال دولة ودبلوماسيين يكذبون على بعضهم بعضاً. لكن انتهى الأمر بذلك الافتراض الأولي إلى أن يكون افتراضاً خاطئاً. بدلاً من ذلك، كان علي أن أعمل بجهد أكبر كي أجد الحالات عن الكذب الدولي حتى أناقشها في هذا الكتاب. يكذب القادة والزعماء على دول أخرى في مناسبات محددة، ولكن بمعدل أقل بكثير مما يمكن أن يتوقعه المرء. ولهذا ليس من الغريب أن صدام حسين لم يكذب بشأن ما إذا كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل قبل الحرب العراقية، وهذا لا يعني القول بأنه لا توجد حالات وظروف كان قد كذب بها.

أكثر من ذلك، يبدو أن القادة والزعماء أكثر احتمالاً في أن يكذبوا على شعوبهم بخصوص مسائل السياسة الخارجية من أن يكذبوا على دول أخرى. ويبدو أن هذا الأمر صحيح بالنسبة إلى الديمقراطيات التي تتبع سياسات خارجية طموحة، وتكون أكثر ميولاً تجاه شن حروب هي من خيارها، أي عندما لا يوجد خطر واضح ووشيك على المصالح الحيوية للدولة، والتي يمكن معالجتها فقط عن طريق استخدام القوة. وبالطبع ينطبق هذا الوصف على الولايات المتحدة خلال السبعين عاماً المنصرمة، وليس من الغرابة أن الرؤساء الأمريكيين قد أعلموا مواطنيهم

بعدد من الأكاذيب المهمة حول مسائل السياسة الخارجية خلال العقود السبعة المنصرمة. وبذلك، فمن المدهش تبين أن شخصيات أساسية في إدارة بوش – بمن فيهم الرئيس بنفسه – كذبت على الشعب الأمريكي في مرحلة التحضير للحرب على العراق. وكان بوش يتبع خطى أسلافه اللامعين مثل فرانكلين دي روزفلت الذي كذب حول حادثة الأسطول البحري عام 1941 للمساعدة في جر الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الثانية وليندون بي جونسون الذي كذب حول أحداث خليج تونكن في صيف عام 1964 حتى يحصل على دعم الكونغرس لشن الحرب ضد فيتنام الشمالية.

من المهم التأكيد أن الرئيس وقادته العسكريين كانوا يكذبون في أي من تلك الحالات لتحقيق مكاسب شخصية ضيقة. لقد كانوا يعتقدون أنهم يتصرفون بما يخدم المصلحة الوطنية الأمريكية، وهذا لا يعني أنهم تصرفوا بحكمة في كل حالة. لكن الحقيقة هي أنه توجد أسباب استراتيجية جيدة تجعل القادة والزعماء يكذبون على جماهير الشعب وعلى دول أخرى. وغالباً ما يتجاوز هذا المنطق العملي القيود الأخلاقية المعروفة بشكل واسع ضد الكذب. وبالفعل، يعتقد القادة في بعض الأحيان بأن عليهم واجباً أخلاقياً لأن يكذبوا لحماية بلادهم. فالقادة والزعماء لا يكذبون دوماً حول السياسة الخارجية بالطبع، لكنهم يقولون أشياء من وقت لآخر، أو أنهم يوحون

بأشياء عن سابق قصد وتصميم وهم يعلمون علم اليقين بأنها ليست صحيحة. لا يعاقبهم الجمهور عادة على الخداع الذي يمارسونه، ما لم يؤدِّ ذلك الخداع على أية حال، إلى نتائج مسيئة. يبدو واضحاً أن القادة والزعماء وجمهورهم يؤمنون أن الكذب هو جزء لا يتجزء من العلاقات الدولية.

على أية حال، يُعد الكذب في السياسة الداخلية عملاً خاطئاً بشكل عام، ما عدا حالات وظروف خاصة، مثل مساومة أشخاص على سعر منزل يودون شراءه أو بيعه، أو عندما يعملون على حماية شخص برئ من أذى قد يلحق به بشكل خاطئ. يعتبر معظم الناس أنها "كذبة بيضاء" عندما يتبادل الأصدقاء كلمات وعبارات المجاملة – مثل عندما يمتدح ضيوف العشاء وجبة معدة بشكل سيء، أو عندما يطلب الآباء من أطفالهم حماية أنفسهم – إنه أمر مسموح به. بكل الأحوال، تشتمل هذه الأنواع من الكذب على مخاطر قليلة، وهي تستخدم لمصلحة شخص ما، آخر[5]. وهي أكاذيب شديدة الإثارة. لكن في مجمل الأمور، يُنْظَر إلى الكذب على نطاق واسع، على أن له آثاراً مخربة على الأفراد وعلى المجتمع الذي يعيشون فيه. ولهذا، فإنه ليس من الغرابة في شيء، أن الناس غالباً ما يقولون الحقيقة حتى عندما لا يكون ذلك في مصلحتهم المادية. وهذا الأمر لا ينفي وجود حجم كبير من الكذب من النوع غير المقبول في كل مجتمع. مع ذلك،

كلما كان حجم الكذب أقل، كان الأمر أفضل[2]. بذا، ومن حسن الطالع وُسِمِ الكذب بالعار وعدم التشجيع عليه في المحيط الداخلي.

يوجد شرح بسيط لهذه المواقف المختلفة تجاه الكذب الداخلي والدولي. فليس لدى الزعيم أو القائد التزام أعلى من ضمان حماية بلاده وصونها. مع ذلك، تعمل الدول ضمن نظام موضوعي حيث لا توجد سلطة عليا تستطيع اللجوء إليها إن تعرضت للتهديد بشكل جدي من قبل دولة أخرى. في عالم السياسة الدولية القاسي لا يوجد الرقم 911 للاتصال به إذا وجدت دولة ما نفسها في حال من المتاعب، وحتى إن كان ذلك الرقم موجوداً، لا يوجد شخص في الطرف الآخر كي يرفع سماعة الهاتف. وبذلك يفهم القادة والزعماء كما تفهم جماهيرهم بأن الدول تعمل في عالم تساعد كل دولة نفسها، حيث يجب عليهم فعل كل ما هو ضروري لتأمين أمنها. إن كان ذلك يعني الكذب والخداع فليكن ذلك. بمعنى آخر، تميل السياسة الدولية إلى كونها عالماً يتم فيه انتهاك القواعد الدولية بعواقب قليلة. وهذا لا يعني أن القادة والزعماء متحمسين تجاه الكذب، أو نفي أن العديد من القادة والزعماء يفضلون رؤية العالم الدولي محكوماً بمجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة بشكل جيد. لكن ذلك غير ممكن في ظل غياب صاحب السيادة المشترك لتطبيقها.

على عكس النظام الدولي، فإن بنية الدولة هي بنية هرمية وليست فوضوية. ففي الدولة المنظمة جداً توجد سلطة عليا – هي الدولة بحد ذاتها – يمكن أن يلجأ إليها الأفراد من أجل حمايتهم. وبالتالي، فإن الدوافع تجاه الخداع والكذب التي تنطبق على تعامل الدول مع بعضها بعضاً لا تنطبق عادة على الأفراد داخل الدولة. وبالفعل، يمكن طرح قضية قوية وهي أن انتشار الكذب على نطاق واسع يهدد الحياة الداخلية للدولة. وهذا يتم في جزء كبير منه لأسباب نفعية لأنّ من الصعوبة بمكان جعل الدول تعمل بشكل فعال عندما يكذب الناس على بعضهم بعضاً في جميع الأوقات. يمكن للمرء أيضاً أن يبني قضية أخلاقية ضد الكذب داخل حدود الدولة لأنه يتواجد عادة مجتمع محدد بشكل جيد داخل الدولة، وهذه الحالة غير موجودة في السياسة الدولية. لقد وضع توماس هوس هذه النقطة بإيجاز في الدولة ذات النظام الديكتاتوري: "قبل أن تأخذ كلمتا (عادل) و(ظالم) مكانيهما، يجب أن تكون هناك قوة قسرية لإكراه الناس بشكل متساوٍ على تنفيذ العهود التي يقطعونها على أنفسهم... وحيث لا توجد ثروة مشتركة، لا يوجد شيء يدعي بأنه ظالم".

إن الكذب بكل وضوح هو شكل من أشكال الخداع؛ ولكن ليست كل أشكال الخداع هي كذب. يوجد نوعان

آخران من الخداع هما: الكتمان والتلفيق. وخلافاً للكذب، لا يشتمل أي منهما على إطلاق تصريح زائف أو سرد قصة بناءً على أسس زائفة. على أية حال، الكتمان والتلفيق لا يتساوقان مع قول الحقيقة.

إن هذين النوعين من الخداع منتشران في جميع مناحي الحياة اليومية، وبالكاد يسببان كلمة احتجاج. على سبيل المثال، يسمح لشخص يخضع لمقابلة من أجل البحث عن فرصة عمل أن ينسج قصة حياته في ملخص بطرق تظهره في أحسن حال؛ وله مطلق الحرية في أن يحذف معلومات من ذلك الملخص كما يناسبه. إن السياسة بشكل خاص هي أرض خصبة يترعرع فيها الكتمان والتلفيق. يستطيع الرئيس أن يروي قصة عن حالة الاقتصاد الأمريكي بحيث تبرز فيها النزعات الإيجابية، وهو يقلل أو حتى يتجاهل النزعات السلبية، في حين أن الناقد من الحزب المعارض يكون حراً في قول عكس ذلك. لكن من غير المسموح لأي منهما أن يكذب دفاعاً عن قضيته. وبالفعل، ربما سيترك انكشاف أمرهما بأنهما يكذبان أذى سياسياً كبيراً عليهما.

على أية حال، لا يكون هذا الأمر ليس صحيحاً، إذا كانت مسألة من مسائل السياسة الخارجية في حالة خطر. نادراً ما يعاقب رجال الدولة والدبلوماسيون على كذبهم، خاصة إذا

كانوا يكذبون على دول أخرى. وربما يتضمن الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة حالات ينكشف فيها كذب الزعيم على مواطنيه حول سياسة فاشلة تضر بالمصلحة الوطنية بشكل واضح. لكن حتى في هذه الحال، فإن السبب الأساسي الذي يجعل الزعيم يتحمل غضب عامة الناس هو فشل السياسة وليس بسبب أنه كذب. وبالطبع فإن ذلك يعود إلى أنه من غير المحتمل أن يدفع الزعيم أو القائد الذي انكشف أمره بأنه كذب على شعبه حول سياسة محددة ثمناً سياسياً باهظاً إذا مرت أكذوبته كما هو مخطط لها. وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية فإن النجاح يجد مبرراً للكذب، أو على الأقل يجعله أمراً يمكن تحمله والتسامح فيه.

باختصار، ينظر إلى الكتمان والتلفيق بشكل عام على أنهما شكلان مشروعان من أشكال السلوك في السياسة الداخلية والدولية. لكن الكذب مسألة مختلفة. يعد الكذب سلوكاً غير مقبول في معظم مناحي الحياة، باستثناء السياسة الدولية حيث ينظر إليه بشكل عام على أنه أمر مؤسف؛ لكنه ضروري في بعض الأحيان.

يوجد حجم كبير من الكتابات الأدبية عن الكذب، لكن بالكاد أن يتطرق أي منها بوضوح إلى الكذب في السياسة الدولية. إن أحد الاستثناءات الواضحة لما تقدّم هو كتاب إيريك

إلترمان بعنوان "عندما يكذب القادة: تاريخ الخداع الرسمي وعواقبه" الذي يقدم فيه سرداً رائعاً عن الكذب الرئاسي على مدى سبعين عاماً [3]. على أية حال، فإن إلترمان ليس عالماً اجتماعياً، ولا يحاول أن يؤسس لنظريةٍ عن الكذب الدولي. كما أن أحداً آخر لم يحاول القيام بذلك. ربما يرد أحد بالقول بأنه توجد دراسات عديدة حول الخداع بين الدول. وبالرغم من صحة ذلك، إلا أن ذلك الأدب لا يميل إلى التمييز بين الكتمان والكذب والتلفيق. الأكثر أهمية في هذا السياق أنه لا يوجد أي كتاب حول الكذب، يحاول أن يطرح جدالات عامة حول ذلك السلوك الخاص. إن هدف هذا الكتاب هو سد الفراغ من خلال طرح نظرية حول الكذب الدولي، وليس المفهوم الأوسع عن الخداع.

يستطيع المرء في المستوى الأكثر عمومية أن يفكر بالكذب إما من منظور مؤيد للاستبداد أو من منظور نفعي. يؤكد مؤيدو الاستبداد أمثال إيمانويل كانط وأوغاستين أن الكذب خطأٌ دوماً، وأنه بالكاد يترك أية آثار إيجابية. فالكذب بالنسبة إلى كانط هو "أكبر انتهاك لواجب الإنسان تجاه نفسه". ومن جهة أخرى يؤمن النفعيّون أن للكذب معنى أو هدفاً في بعض الأحيان، لأنه يخدم غرضاً اجتماعياً مفيداً؛ لكنه لا يؤدي هذا الدور في أوقات أخرى. فالمفتاح هو في إقرار متى ولماذا يكون للكذب منفعة إيجابية.

إنني أنظر إلى الكذب الدولي من منظور نفعي بحت، والسبب الأساسي في ذلك هو أنه لا توجد أسباب قسرية تبرره، ولهذا ليس من الغرابة في شيء أننا نجد قسطاً كبيراً من الكذب في سجلات التاريخ. يبدو أن العديد من الناس يؤمنون أنه توجد ظروف في السياسة الدولية تستدعي الكذب. على أية حال، لا يستوجب هذا الواقع نفي أهمية تفحص الأبعاد الأخلاقية لهذه الظاهرة. مع ذلك، فإن هذا الواجب يتضمن مجموعة أخرى من الحسابات والاعتبارات التي تكمن خارج نطاق هذا الكتاب.

بشكل عام، يكذب القادة والزعماء في المجال الدولي لسببين مختلفين. يمكن أن يكذبوا خدمة للمصلحة الوطنية. هذه أنماط من الكذب الاستراتيجي الذي يمارسه القادة، وينطقون به لغرض مساعدة بلادهم على البقاء والنجاة في أوقات العلاقات الصعبة والمضطربه بين الدول. يمكن للقادة والزعماء أن يكذبوا أيضاً لأغراض أنانية ليست لها علاقة بأسباب عسكرية، إلا أنهم بدلاً من ذلك يهدفون إلى حماية مصالهم الشخصية أو مصالح أصدقائهم. إن اهتمامي هو بأنواع الكذب التي ينطق به القادة والزعماء لصالح المجموع والمجتمع وليس لأغراض أنانية. وبذلك عندما استخدم مصطلح الكذب الدولي فإني أتحدث عن الكذب الاستراتيجي وليس الكذب الأناني.

يدور التحليل التالي حول أربعة أسئلة. أولاً، ما هي الأنواع المختلفة من الكذب الدولي التي ينطق بها القادة والزعماء؟ ثانياً، لماذا يكذبون؟. ما هو المنطق الاستراتيجي الذي يحفز على كل نوع من الكذب؟ وبالتحديد، ما هي الفوائد الكامنة وراء الكذب التي تدفع القادة والزعماء إلى الكذب بهذه الطريقة الكريهة إن لم نقل الضارة؟ ثالثاً، ما هي الظروف التي تجعل كل نوع من الكذب أكثر أو أقل احتمالاً؟ رابعاً، ما هي التكاليف المحتملة للكذب في مجال السياسة الداخلية، وكذلك السياسة الخارجية للدولة؟ بمعنى آخر، ما هو الجانب السلبي للكذب الدولي؟ وعليه فإنني آخذ بالحسبان كلاً من الفوائد والتكاليف الناجمة عن الأنواع المختلفة من الكذب الذي يتبادله رجال الدولة والدبلوماسيون مع بعضهم بعضاً ومع شعوبهم أيضاً. على أية حال، فإني لا أتطرق إلى السؤال المهم حول متى يكون من المحتمل أن يحقق كل نوع من هذه الأنواع من الكذب الأثر المقصود أو لا يحققه، والسبب في ذلك هو أنني لم أستطع الخروج بجواب مقنع.

أحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال تقديم أطر تحليلية بسيطة تستند إلى الأدب النظري في العلاقات الدولية، وكذلك إلى الأدب الشامل حول الكذب. لقد حاولت ضمان أن تكون الجدالات التي أطرحها سليمة، وقدمت دليلاً تاريخياً لتوضيح تلك الإجابات. على أية حال، أنا لا أختبر ادعاءاتي المتنوعة بواسطة

دليل يتم الاستناد إليه بطريقة منتظمة. إن هذا الواجب هو خارج نطاق هذا الكتاب الذي يولي اهتماماً رئيسياً بتقديم قالب نظري للتفكير بالكذب الدولي. وكلي أمل أن يقوم باحثون آخرون في إجراء اختبار منتظم على بعض الجدالات التي أطرحها في الصفحات التالية.

الجدالات الأساسية وخارطة الطريق

أطرح في التحليل التالي عدداً من الادعاءات والمزاعم؛ إلا أن خمسة منها تتميز عن الأخرى.

أولاً، يأتي الكذب الدولي على شكل مجموعة من الأشكال، إلا أن التمييز الأكثر أهمية هو بين الكذب الذي تمارسه الدول على بعضها بعضاً، والكذب الذي يمارسه القادة والزعماء على شعوبهم.

ثانياً، يكذب القادة والزعماء عادة لأسباب استراتيجية جيدة؛ وليس لأنهم جبناء أو فاسدين. وحتى لا يساء فهمي، فإني لا أقول إن الكذب هو فضيلة كبرى، وإن الإكثار من الكذب الدولي أفضل من الإقلال منه. إني أقول فقط إن الكذب هو في بعض الأحيان أداة مفيدة لإدارة شؤون الدولة في عالم مفعم بالمخاطر. وبالفعل، يمكن لزعيم أن ينطق بما أطلق عليه أفلاطون " كذبة نبيلة". وعلى سبيل المثال، كذب الرئيس فرانكلين روزفلت على الشعب الأمريكي حول الاعتداء الألماني

على حاملة الطائرات uss greer في آب، أغسطس، 1941. لقد كان يحاول جر الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية التي بدت آنذاك ماضية في غزو جميع دول أوروبا. لقد كان هدف روزفلت صحيحاً وكان من الملائم له أن يكذب في تلك الحال.

ثالثاً، في حين أن الكذب بين الدول هو دعامة دائمة في السياسة الدولية، إلا أنه ليس أمراً شائعاً. في مناقشة الكذب بين الدول، فإني أصف مجموعة حالات كذب فيها زعماء أو قادة دول على دولة أخرى. يمكن أن تعطي قراءة هذا الفصل الانطباع بأن الكذب بين الدول هو سلوك روتيني بين رجال الدولة والدبلوماسيين. لكنني وجدت صعوبة في تلك الحالات، وأكثر من ذلك، يشتمل الفصل على معظم الحالات التي تمكنت من تحديدها تقريباً. وبشكل خاص، كنت مندهشاً من الصعوبة في إيجاد الدليل والبرهان عن دول تحاول خداع بعضها بعضاً في حالات التفاوض والمساومة[5]. في حقيقة الأمر، يبدو أن القادة والزعماء أكثر احتمالاً في أن يكذبوا على شعوبهم من أن يكذبوا على دول منافسة لدولهم. ويبدو أن ذلك صحيحاً بشكل خاص بالنسبة لدول ديمقراطية مثل الولايات المتحدة.

رابعاً، إن أكثر أنواع الكذب خطورة هو ذلك الذي يكذب فيه القادة والزعماء على مواطنيهم. من الأكثر احتمالاً أن تؤدي

هـذه الأنـواع مـن الكـذب إلى نتـائج سـلبية وتـضر بـالموقف الاستراتيجي للدولـة مـن الكـذب الـذي يمارسـه القـادة والزعمـاء على دول أخرى. وأكثر من ذلك، فإن من شأن هذه الأنواع أن تـساهم بـشكل أكثـر احتمـالاً في إفـساد الحيـاة الـسياسة والاجتماعية في الوطن، والتي ينجم عنها عواقب وخيمة في الحياة اليومية.

خامساً، بسبب أن الولايات المتحدة قوية جداً، ومنخرطة بشكل كبير في العالم، فإن قادتها غالباً ما يواجهون حالات فيها الكثير من الحوافز تدفعهم إلى الكذب على دول أخرى أو على الشعب الأمريكي. إن هذه المسألة ذات مخاطر كبيرة لأن الكذب الدولي له عواقب سلبية خطيرة، وخاصة بالنسبة إلى دول ديمقراطية مثل الولايات المتحدة.

يتألف هذا الكتاب من تسعة فصول. أبدأ بتعريف الكذب والنوعين الآخرين من الخداع: الكتمان والتلفيق. يضع الفصل التالي جرداً مفصلاً لأنواع الكذب الدولي. إنني أميز بين أنواع الأكاذيب الاستراتيجية والأكاذيب الأنانية، وأشرح لماذا تم التركيز على النوع الأول. في الفصول الخمسة التالية، أنظر بالتفصيل إلى كل الأنواع المختلفة من الكذب الاستراتيجي. إنني آخذ بالحسبان المنطق الكامل وراء كل نوع متى يكون أكثر أو أقل احتمالاً في الحدوث. في الفصل ما قبل الأخير، فإني آخذ

بالحسبان المطبات المحتملة للكذب الدولي. وأجري تقييماً حول أي أنواع من الكذب هي أكثر احتمالاً في أن يكون لها نتائج سلبية، وتقوض السياسة الخارجية للدولة، وأي منها أكثر احتمالاً في أن يسبب ضرراً للوضع الداخلي في البلاد. واختتم الكتاب بنقاش موجز عما يعني ذلك كله بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية والولايات المتحدة بشكل عام.

الفصل الأول

مـا هــو الكــذب ؟

قبل الخوض في خضم تعريف الكذب والتلفيق والكتمان، فإن من المفيد تعريف الخداع وهو الصنف العام الذي يشتمل على الأنواع الثلاثة من السلوك، وأيضاً على قول الحقيقة التي هي النقيض المباشر للخداع.

إن قول الحقيقة هو عندما يبذل المرء كل ما بوسعه لتوصيف الوقائع وسرد قصته بطريقة مستقيمة ومخلصة. إن لكل شخص معرفة محدودة وثابتة عن تفصيلات أية حالة، والانحياز تجاهها أيضاً. فالذاكرة يمكن أن تكون مخطئة أيضاً، ومن المستحيل ربط كل واقعة أو حقيقة يعرفها المرء عند سرد قصة ما. على أية حال، فإن النقطة الأساسية هي أن من يروي الحقيقة يبذل جهداً كبيراً للتغلب على أية انحيازات أو مصالح أنانية يمكن أن تكون متواجدة لديه، ويروي الوقائع ذات الصلة بطريقة مقنعة عقلياً قدر الإمكان. وعلى العكس من ذلك، فإن الخداع هو

عندما يتخذ المرء خطوات عن قصد وسابق تصميم بهدف منع الآخرين من معرفة الحقيقة بكاملها – كما يفهمها ذلك المرء – حول مسألة محددة. بمعنى آخر، فإن الهدف المقصود ليس تقديم وصف مستقيم أو شامل للأحداث.

الكذب هو عندما يدلي شخص ما، بقولٍ أو تصريح، وهو يعرف أو يتوقع مسبقاً أنه زائف، وذلك على أمل أن يظن الآخرون أنه صحيح. فالأكذوبة هي عمل إيجابي مصمم كي يخدع الجمهور. يمكن أن يتضمن الكذب صناعة وقائع يعرف المرء أنها زائفة، أو نفي وقائع أخرى يعرف أنها صحيحة. لكن الكذب ليس فقط حول وقائع محددة. يمكن أن يشتمل الكذب أيضاً على ترتيب وقائع معينة بطريقة مخادعة لسرد قصة وهمية. بالتحديد، يكذب المرء عندما يستخدم وقائع – حتى لو كانت حقيقية – للإيحاء بأن شيئاً ما، هو صحيح، خاصة وهو يعلم أنها – أي تلك الوقائع المزعومة - ليست صحيحة. في مثل هذه الحالات، فإن الكاذب يقود المستمع عن سابق تصميم إلى نتيجة زائفة من دون الإعلان عن ذلك بشكل صريح. وبالطبع، قد يحدث دوماً أن الشخص الذي يظن أنه يكذب، يعتمد على وقائع خاطئة، وبالتالي فإنه يقول الحقيقة بشكل غير مباشر. ويمكن أن يكون العكس صحيحاً أيضاً: إن الشخص الذي يقول الحقيقة يمكن أن تكون الوقائع لديه خاطئة. فالمشكلة، على أية حال، ليست ذات صلة بالأهداف التي أعمل على تحقيقها،

لأنني مهتم بتحديد ما إذا كان الشخص صادقاً – يقول الوقائع، أو يسرد قصة يظن أنها صحيحة – وليس تحديد ما إذا كان يبرهن في نهاية المطاف على أنه مصيب أو مخطئ حول الوقائع. إن اهتمامي ببساطة هو المصداقية بمدى الحقيقة وليس الحقيقة بحد ذاتها.

يختلف التلفيق عن الكذب بالرغم من وجود تمييز ضبابي بينهما في بعض الحالات. **فالتلفيق** هو عندما يؤكد شخص ما على وقائع محددة أثناء سرد القصة، ويحاول ربطها مع بعضها بعضاً بطرق تخدم مصلحته وهدفه، في حين أنه يقلل أو يتجاهل في نفس الوقت من شأن وقائع غير ملائمة له. فالتلفيق هو تفسير الحقائق المعروفة بطريقة تسمح للملفق أن يروي قصة بطريقة تكون من صالحه. إن التلفيق هو التأكيد على وقائع محددة، وتخفيف التأكيد على وقائع أخرى، بهدف إظهار وعرض موقف امرؤ ما، بطريقة إيجابية. ومن خلال التلفيق لا توجد أية محاولة لإعطاء توصيف دقيق بشكل كامل للأحداث. يتم تشويه القصة الأساسية التي تروى، إلا أن الوقائع لا توضع إلى جانب بعضها بعضاً لتكون قصة زائفة، ما يجعلها أكذوبة. التلفيق هو المبالغة أو التشويه وليس مجرد عملية فبركة. لقد التقط تايغر وودز جوهر التلفيق عندما قال لمحاوره من سبورت إليستريتيد عام 2000 "لقد علمت أن بإمكانك أن تقول الحقيقة دوماً، لكن ليس عليك أن تقول الحقيقة كاملة".

إن ما يحدث عادة في قاعة المحكمة في أمريكا يعطي طريقة جيدة لشرح الاختلاف بين الكذب والتلفيق. عندما يُطلَب من شاهد أن يعتلي المنصة للإدلاء بشهادته، فإنه يُقسم على أن يقول "الحقيقة"، كل "الحقيقة ولا شيء سوى الحقيقة"، ومن ثم يسأل سلسلة من الأسئلة من المتوقع أن يجيب عليها بكل صدق وإخلاص. يمكن للشخص الذي يكون في قفص الإتهام أن يكذب، لكن النقطة الأساسية هي أنه مطلوب منه بموجب القانون أن يقول ما يؤمن به أنه الحقيقة. من جهة أخرى، يهتم كل من المدعي العام ومحامي الدفاع عن المدعى عليه وبشكل أساسي بكسب القضية لموكلهم، وليس تحديد أو إقرار الحقيقة بكاملها عما حدث في النزاع المطروح. وطبقاً لذلك يدلي كل منهما ببيان افتتاحي واختتامي يلفق فيه وقائع القضية بطرق تضع موكله في أفضل حال. ويروي محامو الخصم قصتين مختلفتين لكن من غير المسموح لأي منهم أن يكذب. على سبيل المثال، تنص نقابة المحامين الأمريكيين في قواعد السلوك الواجب التقيد بها على أنه "يجب على محام ما، أن لا يدلي إلى المحكمة ببيان عن وقائع يعرف أنها زائفة أو مخالفة للقانون". على أية حال، فإن التلفيق ليس فقط مسموح به؛ لأنه الشيء الذي يقوم به المحامون بشكل روتيني من أجل موكليهم.

أما النوع الثالث من الخداع فهو **الكتمان** الذي يشتمل على حجب المعلومة التي يمكن أن تقوض أو تضعف موقف المرء. في

حالات من هذا النوع، يبقى المرء صامتاً بخصوص الدليل لأنه يريد إخفاءه عن الآخرين. وبالطبع، إذا سئل عن المسألة وكذب كي يتكتم عليها، فإن ذلك السلوك ينطبق على تعريفي للكذب. إن المثال الجيد عن الكتمان هو قرار إدارة بوش عدم اطلاع الرأي العام الأمريكي قبل بدء الحرب على العراق في آذار، مارس، عام 2003، بأن شخصين أساسيين من القاعدة – خالد شيخ محمد وأبو زبيده – كانا قد أعلما المحققين الأمريكيين على انفراد، بأن أسامة بن لادن كان قد فكر بالطلب من صدام حسين تشكيل حلف ضد الولايات المتحدة، لكنه قرر بعد ذلك الانقلاب عليه[5]. لو أنه تم إعلام الرأي العام بهذه الوقائع، لكانت قد قوضت ادعاء إدارة بوش بأن صدام حسين وبن لادن كانا يتعاونان مع بعضهما بعضاً، وهو الأمر الذي كان ضرورياً لكسب دعم الكونغرس والرأي العام من أجل الحرب. لقد كان هذا السلوك بكل تأكيد سلوكاً مخادعاً، لكن لم يكن كذباً، على الأقل بالنسبة إلى تعريفي لأنه لم يشتمل على اتخاذ خطوة إيجابية لخداع شخص ما. باختصار، وعندما يلفق شخص ما، قصة أو يتكتم على وقائع، فإنه لا يكذب، لكنه ليس صادقاً في أي منهما. وكما تم التأكيد عليه، يُعدّ الكذب عادة سلوكاً كريهاً يدعو إلى الأسف، في حين أن معظم الناس يؤمنون أن من المقبول أن يلفق المرء أو يتكتم حتى وإن كان القصد من ذلك هو الخداع. إن أحد الأسباب

الكامنة وراء هذا الاختلاف هو أن تتبع الكذب والدفاع عنه هما أكثر صعوبة من تتبع التكتم والتلفيق والدفاع عنهما. يدلي الكاذبون بتأكيدات زائفة بطرق يصممونها كي لا تثير أي نوع من الشكوك حول صدق ادعاءاتهم. يطرح الكاذبون البارعون تأكيداتهم الزائفة بنوع من اليقين يجعل أمر اكتشافه صعباً من قبل الجمهور المقصود إلى درجة يرتبك معها ذلك الجمهور.

على أية حال، من الأكثر احتمالاً أن يكون مستمعو قصص ملفقة قادرين على إدراك أنهم لا يحصلون على صورة واضحة وكاملة، ومن ثم يقومون بتصحيح المشكلة من خلال ملء المقاطع الناقصة في القصة. وبالتحديد يستطيع الجمهور المقصود أن يقارن بين دوافع الملفق والكيفية التي يعرض فيها قصته، أي ما الذي يمكن أن يكون قد تركه، وما الذي أكد عليه، وما الذي خفف من التأكيد عليه. إذا كان هناك سبب يدعو إلى الشك بقصة الملفق، يستطيع المستمعون أن يطلبوا معلومات إضافية من الملفق، وأن يقوموا ببحث مستقل حول قصة الملفق، أو أن يستمعوا إلى الملفقين المضادين، الذين لا يترددون عادة في طرح وجهات نظرهم عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية.

يجب أن يكون الجمهور المستهدف أيضاً قادراً على الدفاع عن نفسه بشكل منطقي وكامل ضد التكتم. يستطيع الجمهور أن يسأل بشكل خاص ما إذا كانت توجد معلومة متوفرة حول

عناصر محددة عن الموضوع قيد البحث المطروح، نظراً لأنه يجب أن يتوقع سماع الحقيقة. على أية حال، فإن أياً من ذلك لا ينفي أن الجمهور المستهدف لا يعرف جميع خطوط البحث ذات الصلة. في المحصلة، أنت لا تعرف في بعض الأحيان ما الذي لا تعرفه، وبالتالي لا تعرف ماذا تسأل.

ولكي نرسخ مقولة إن الكذب يعد عاراً لأنه من الصعب جداً تتبعه، دعونا ننظر إلى بعض الجوانب القليلة في حياتنا اليومية التي يكون الكذب فيها مقبولاً: المفاوضات التجارية التي يحاول فيها البائعون والمشترون التوصل إلى اتفاق حول السعر. خذ على سبيل المثال، حالة يساوم فيها شخصان على سعر سلعة مثل سيارة أو بيت. من المسموح به في هذه الحال للشخص أن يكذب حول "تحفظه على السعر" وهو السعر الذي لا يرغب أي منهما في إتمام الصفقة بموجب سعر أعلى أو أقل من السعر المتفاوض عليه. يفهم كل من البائع والشاري بأن ذلك الكذب – ولتلطيف التعبير نقول "الخداع" – هو جزء من اللعبة؛ وبذلك لا يكسب أي من الطرفين ميزة غير عادلة عندما يكذب حول سعر البيع أو الشراء. في الجوهر، فإننا نتحدث عن معركة منصفة لا يستطيع أي طرف أن يدعي فيها بأنه تم خداعه بشكل خاطئ من قبل الطرف الآخر.

ليس غريباً أنه بالكاد توجد وصمة عار مرتبطة بالكذب حول تحفظ المرء على السعر في التعاملات التجارية. وبالفعل، ربما

يجادل المرء بأن هذا النوع من الخداع ليس كذباً لأنه باقتباس رجل الدولة البريطاني هنري تيلر فإن "الزيف يتوقف عن أن يكون زيفاً عندما يتم فهمه من جميع جوانبه بأنه ليس من المتوقع أن يساهم في الإفصاح عن الحقيقة".[(2)] على أية حال، فإني أرفض هذا المنطق لأن البائع والمشتري يقولان زيفاً يهدف إلى خداع الطرف الآخر، وهو جوهر الكذب.

باختصار، فإن الكذب والتلفيق وحجب المعلومة، جميعها هي أشكال من الخداع، ويمكن أن تتناقض هذه المفهومات الثلاثة مع قول الحقيقة. يركز النقاش التالي على الكيفية التي يُستخدم فيها الكذب لخداع آخرين في عالم السياسة الخارجية. لكن في حقيقة الأمر، وفي الممارسة، فإن حملات الخداع تشتمل بشكل ثابت على التلفيق والكتمان وعلى الكذب أيضاً. إذا أخذنا بالحسبان الخزي والعار المرتبطين بمعظم أنواع الكذب، فإن القادة والزعماء الذين يظنون بأن لديهم من الأسباب القوية لخداع دولة أخرى أو الرأي العام غالباً ما يفضلون التلفيق والكتمان على الكذب. لا يريد أحد أن يقال عنه إنه كاذب، حتى وإن كانت أكذوبته من أجل قضية جيدة. ويدعم هذا التفضيل حقيقة أنه غالباً ما يكون من الصعب على المرء أن يكون كاذباً من دون أن ينكشف أمره بالجرم المشهود. وبالطبع، يدافع القادة والزعماء في بعض الأحيان عن أنفسهم بالقول إنه لم يكن لديهم خيار آخر سوى الكذب لصالح

بلادهم، وإن الظروف جعلت من ذلك أمراً ممكناً. على أية حال، سيكون الكذب بشكل عام الخيار الأخير بالنسبة للقادة والزعماء الذين يبحثون عن خداع دولة أخرى.

دعونا الآن نقوم بدراسة أنواع مختلفة من الكذب في السياسة الدولية.

الفصل الثاني

سجل الكذب الدولي

يمكن للقادة والزعماء في عالم السياسة الدولية أن يكذبوا بسبعة أشكال مختلفة. تخدم كل أكذوبة هدفاً محدداً بالرغم من أن أكذوبة واحدة يمكن أن تخدم أغراضاً عديدة. على سبيل المثال، يمكن لأكذوبة يقولها قائد أو زعيم لشعبه **(تخويفاً) حول تهديد خارجي** أن تولد دعماً لمواجهة ذلك التهديد، وأن تساعد أيضاً في تعزيز المكانة القومية في الجبهة الداخلية من خلال إظهار الخصم والعدو بصورة قاتمة بشكل خاص (صنع الأسطورة القومية). يوَجَّه هذا النوع الخاص من الكذب إلى جمهور صانع السياسة، لكن يمكن أن تركز الأكاذيب على دول عدوة وحليفة أيضاً. على أية حال، فإن الأكذوبة الموجهة إلى أي من هؤلاء ستصل بثبات إلى آخرين، ويمكن أن تكون لها نتائج سلبية وإيجابية.

توجه الأكاذيب بين الدول بشكل مباشر إلى دول أخرى إما **لغرض كسب ميزة استراتيجية** عليها أو منعها من كسب ميزة

استراتيجية ليست في صالحها. يوجه هذا النوع من الكذب عادة إلى دول عدوة، لكن الدول تكذب في بعض الأحيان على حلفائها. وينتهي المطاف بالقادة والزعماء الذين ينخرطون في الكذب بين الدول إلى خداع شعوبهم بالرغم من أن هذه الشعوب لا تكون الهدف المقصود.

يحدث التخويف عندما يكذب زعيم أو قائد على شعبه بخصوص تهديد للسياسية الخارجية، عندما يعتقد أن شعبه لا يدرك ذلك أو لا يحبذ ذلك بشكل كامل. الهدف هو تحفيز عامة الناس كي يأخذوا ذلك التهديد على محمل الجد، ويقدموا التضحيات الضرورية لمواجهته. فالزعماء والقادة لا يمارسون سياسة تخويف الشعب لأنهم أشرار، أو لأنهم يتابعون تحقيق مكاسب أنانية، بل لأنهم يعتقدون أن نشر فكرة تهديد خاص يخدم المصلحة الوطنية.

التكتم الإستراتيجي هو عبارة عن أكاذيب مصممة لإخفاء إما سياسات فاشلة أو سياسات منافسة مثيرة للجدل والخلاف، عن الجمهور، أو عن دول أخرى أيضاً في بعض الأحيان. لا يطلق القادة والزعماء أكاذيب بهدف حماية غير الكفوئين الذين لا يتقنون عملهم أو للتكتم على سياسات طائشة – بالرغم أن ذلك يمكن أن يكون نتيجة غير مقصودة. بدلاً من ذلك، فإن الهدف هو حماية البلاد من الأذى. على سبيل المثال، فإن الكذب على الجمهور حول عدم القدرة العسكرية في زمن الحرب هو مهم في

بعض الأحيان من أجل الحفاظ على التضامن والتماسك داخل الجبهة الداخلية، ما يمكن أن يعني أحياناً الفاصل ما بين الهزيمة والنصر.

صنع الخرافة القومية هو عندما يطلق القادة والزعماء أكاذيب؛ خصوصاً على شعوبهم حول ماضي بلادهم. في الجوهر، هم يروون قصة يقولون فيها "إننا" دوماً على صواب و"هم" دوماً على خطأ. تقوم النخبة بفعل ذلك من خلال نفيِ أن تكون أمتها أو مجموعتها القومية قد قامت بفعل أشياء قامت بها بواقع الحال، أو من خلال الادعاء الزائف بأن تلك المجموعة قد قامت بأعمال محددة لم تقم بها في الأصل. بالطبع، تطلق تلك النخبة مجموعة من الأكاذيب المماثلة حول مجموعات منافسة لها. إن الهدف هو خلق حس قوي لتحديد هوية المجموعة بين الشريحة الواسعة من السكان لأن ذلك ضروري لبناء دولة الأمة القادرة على الحياة، ومن أجل تحفيز الشعب لخوض الحروب دفاعاً عن الوطن. تساعد هذه الأساطير أحياناً في كسب الشرعية لدى دول أخرى.

الأكاذيب الليبيرالية هي أكاذيب مصممة لتغطية سلوك دول عندما يتعارض سلوكها مع مجموعة المعايير الليبيرالية المتطورة جداً، والمقبولة على نطاق واسع في العالم، وتكون مدونة في القانون الدولي. تتصرف الدول بجميع أشكالها وأنواعها بما في ذلك دول الديموقراطيات الليبرالية في بعض الأحيان بوحشية

تجاه دول أخرى. أو أنها تشكل تحالفات مع دول بغيضة بشكل خاص. عندما يحدث ذلك، يخترع قادة وزعماء هذه الدولة أو تلك، قضية لشعوبهم أو للعالم الأوسع ويحاولون تمويه أعمالهم غير الليبرالية بخطابات مثالية.

الإمبريالية الاجتماعية هي التي تحدث عندما يطلق القادة والزعماء أكاذيب عن دولة أخرى بهدف الترويج إما إلى مصالحهم الاقتصادية والسياسية أو مصالح طبقة أو مجموعة اجتماعية محددة. إن الهدف من ذلك هو تحويل اهتمام عامة الناس عن المشكلات أو النزاعات والخلافات القائمة في الجبهة الداخلية بطرق تعود بالفائدة على شريحة ضيقة من المجتمع، وليس على الرفاهية العامة. على سبيل المثال، ربما يحاول القادة والزعماء تقوية قبضتهم وسيطرتهم على السلطة من خلال المبالغة بحجم تهديد ما، وزرع الخوف والرعب في داخل الوطن، والذي سيؤدي بدوره إلى جعل الجمهور يحتشد دعماً للنظام.

التكتم الحقير، هو عندما يكذب القادة والزعماء حول أخطائهم الفادحة في سياساتهم أو عدم نجاحها لأسباب تعود إلى خدمة الذات والمصلحة الشخصية. إن هدفهم الأساسي هو حماية أنفسهم أو أصدقائهم من العقاب المستحق والأكيد. لا يصمم هذا النوع من الكذب من أجل تحقيق الفائدة للسواد الأعظم من الناس، وهو الغرض الأساسي من التكتم الاستراتيجي. ومع ذلك؛ ولأن التكتم الإستراتيجي عادةً ينتهي إلى حماية الأكفّاء، فإن

من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين هذين النوعين من التكتم.

تغطي هذه الأشكال السبعة من الزيف بشكل كبير عالم الأكاذيب الدولي[3]. على أية حال، يركز النقاش التالي على الأكاذيب التي تُطلق خدمة للمصلحة الوطنية. تفيد هذه الأكاذيب الاستراتيجية الصالح العام خلافاً للأكاذيب الأنانية التي تفيد فرداً أو مجموعة محددة من الأفراد. يعني ذلك عملياً أنه لن يكون هناك نقاش أوسع حول الامبريالية الاجتماعية أو التكتم الحقير.

لقد حذفنا هذين النوعين من الزيف، لأنه لا يوجد تبرير استراتيجي جيد لهما. وبالطبع، فإننا ندرك لماذا يقول الأفراد أكاذيب من هذا النوع، إلا أن من النادر أن يناقش أحد وجود أشكال مشروعة من السلوك. يدين معظم المراقبين بالفعل هذه الأكاذيب الأنانية ليس لأن لها أثر مفسد وضار على الحياة السياسية، بل أيضاً لأنها تعرض المصلحة الوطنية الأوسع إلى الخطر. باختصار، ليس للإمبريالية الاجتماعية والتكتمات الحقيرة أية قيمة اجتماعية تعويضية.

إن الأكاذيب الاستراتيجية مسألة مختلفة. تهدف هذه الأكاذيب إلى تسهيل الرفاهية العامة، ولها عادة القليل من الشرعية. في الجوهر، يمكن للأكاذيب الاستراتيجية أن تقدم ثماراً جيدة للبلاد بالرغم من أنه توجد دوماً إمكانية بأنها سوف

تضر أكثر مما تنفع. إن التركيز هنا هو على الأشكال الخمسة من الزيف الاستراتيجي الموصوف أعلاه: الأكاذيب بين الدول، والتخويف، والتكتمات الاستراتيجية، وصنع الخرافة القومية والأكاذيب الليبرالية. إضافة إلى وصف كل شكل بتفصيل أكبر. سأحاول أن أرسم المنطق السببي الكامل، وأشرح لماذا ومتى يحصل المرء على هذه الأشكال المختلفة من الأكاذيب الدولية.

الفصل الثالث

الكــذب بــين الــدول

علق السير هنري ووتون، الدبلوماسي البريطاني من القرن السابع عشر ذات مرة بالقول إن السفير هو "رجل مخلص يرسل كي يكذب في الخارج من أجل خير بلاده". يحتضن هذا التعليق بشكل جميل حقيقة أن الدول تكذب على بعضها بعضاً، لأنها تعتقد أن الكذب يخدم المصلحة الوطنية. على أية حال، فإن تعليق ووتون مضلل بمعنى أنه يوحي بأن الدبلوماسيين ورجال الدولة يمضون وقتهم بالكذب على بعضهم بعضاً بشكل روتيني. في حقيقة الأمر، يُطلع القادة والزعماء السياسيون وممثلوهم الدبلوماسيون بعضهم بعضاً على الحقيقة أحياناً أكثر مما يكذبون. وحتى عندما يضطرون إلى خداع بعضهم بعضاً، فإنهم أكثر احتمالاً في التكتم من الكذب العلني. إن السرية، كما يعلم جميع طلاب السياسة الدولية بشكل نظري، هي منهجية تحترم الوقت لتطوير أسلحة واستراتيجيات يمكن أن توفر لدولة ما، ميزة على خصومها.

على أي أساس أبني هذه المزاعم؟ كما هو ملاحظ، فإني لا أختبر جدالاتي من خلال تفحصها بشكل منتظم على ضوء السجل التاريخي. في حقيقة الأمر، أنا لست متأكداً أن بالإمكان قياس عدد المرات التي كذب فيها رجال الدولة والدبلوماسيون على بعضهم بعضاً في الماضي مقارنة مع عدد المرات التي كانوا صادقين فيها. إن أحد الأسباب هو أنه خلال القرون المنصرمة، كان هناك عدد من التفاعلات بين قادة وزعماء الوحدات السياسية المختلفة التي كانت تشكل النظام الدولي. من الصعب مشاهدة كيف يمكن للمرء اختيار عينة تمثيلية من الحالات من بين تلك القاعدة الواسعة والهائلة من البيانات؛ لكن حتى وإن كان ذلك ممكناً، فإن من المستحيل التحري عما تسرب من تلك الحالات العديدة. لدينا فقط سجلات متفرقة عما حدث في الماضي البعيد، وحتى في الحالات الأخيرة، فإن السجلات غير مكتملة في بعض الأحيان. لهذه الأسباب، فإن من الصعب بشكل خاص – وربما من المستحيل – أن نحدد بدقة إلى أي مدى استمر الكذب بين الدول مقارنة مع حالات التكتم والتلفيق.

تستند مزاعمي حول عدم وجود الكثير من الكذب بين الدول عبر الزمن إلى اعتبارين اثنين. أولاً، أنني واجهت صعوبة في إيجاد أمثلة عن قادة وزعماء يكذبون على بعضهم بعضاً بالرغم من أنني بالتأكيد وقعت على بعض الحالات التي سوف أناقش معظمها لاحقاً. كما أنني سألت أيضاً بعض الباحثين المطلعين

بشكل جيد على التاريخ الدولي عما إذا كان بإمكانهم تزويدي ببعض الأمثلة عن رجال دولة ودبلوماسيين كذبوا على بعضهم بعضاً. لقد كان رد فعلهم الأولي – كما هو رد فعلي – هو أنه يجب أن يكون هناك فيض كبير من مثل تلك الحالات؛ ولكن في واقع الأمر، كان كل من اتصلت به يواجه مشكلة في إيجاد أكثر من بعض الحالات القليلة والواضحة عن الكذب بين الدول.

بالطبع، يؤثر تعريف المرء للكذب على أي تقييم عن حجم الكذب الذي كان بين الدول، أو أي نوع من الكذب بخصوص ذلك. وعلى سبيل المثال، تذكر سيسيلا بوك في مقالة مهمة عن الكذب بأن بعض الناس يُعَرِّفون مفهوم الكذب بطريقة واسعة إلى درجة أنهم "يأخذون كل أشكال الخداع على أنه أكاذيب بغض النظر عما إذا كانت تشتمل على تصريحات من أي نوع كان، أم لا". عندما يُستَخدم هذا التعريف المبالغ فيه، فإن بإمكان الناس عندئذ أن يقولوا بأن الكذب عزيز في الحياة اليومية، وإن "أي إنسان عادي يكذب عشرة وعشرين وألف مرة في اليوم".

إذا طبق تعريف الكذب هذا على السياسة الدولية، فإنه يتضمن التلفيق والتكتم، وكذلك عدم قول الحقيقة بشكل متعمد، وعندها يمكن للمرء أن يقول بأن الكذب بين الدول كان أمراً شائعاً. لكن إذا عَرَّف المرء الكذب بشكل ضيق أكثر، كما عرفته بوك وكما أعرفه أنا، فإنه لا يكون

منتشراً بشكل كبير بالرغم أنه بالتأكيد ليس غير معروف. أعتقد أن التعريف بحدود ضيقة أكثر يكون ذا معنى أكبر لأنه يسمح لنا أن نميز بين أشكال مختلفة من الخداع، وأن نضع نظرية حول متى وكيف يتم استخدام أي من هذه الأنواع.

ربما يجادل المرء بأن رجال الدولة والدبلوماسيين الذين يكذبون على بعضهم بعضاً لن يقروا بذلك، ومن المحتمل بالفعل أنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك لإخفاء كذبهم. ربما توجد حالات عديدة من الكذب بين الدول، لكنني فشلت في كشف معظمها لأنها مخفية بشكل محكم بعيداً عن أولئك الذين لم ينخرطوا فيها أثناء عملية اتخاذ القرار. إن لهذا الخط من الجدل بعض المزايا عند تحليل الأحداث المعاصرة؛ ذلك أن معلومات مهمةً، غالباً ما يتم إخفاؤها عن الجمهور، ولذا فإن من الصعب على غير المعنيين أن يعرفوا ما يرشح من وراء الكواليس. أيضاً، كلما تعمقنا بالتاريخ، كانت السجلات غير مكتملة حول عملية صنع القرار في كل بلد افتراضياً؛ الأمر الذي يعني أن الكذب بين الدول ربما كان أمراً شائعاً منذ زمن بعيد، لكننا لا نستطيع كشفه. توجد بعض الحالات الأخيرة حيث نرى السجل التاريخي غير مترابط في الأحداث، وتظهر عليه بقع واضحة، الأمر الذي يزيد من احتمال وجود أكاذيب مدفونة بشكل عميق.

مع ذلك، لا أعتقد أن هناك أكاذيب عديدة بين الدول بقيت طي الكتمان بشكل محكم، لكنها ما تزال تحوم في فضاءات

الماضي. إنني أسند هذا الادعاء إلى حقيقة أن لدينا معلومات كثيرة حول قرارات مهمة تتعلق بصنع السياسة الخارجية التي تم اتخاذها على امتداد القرنين الماضيين من قبل العديد من الدول، الأمر الذي يجعل صعباً على القادة والزعماء إخفاء أكاذيبهم بشكل جيد لدرجة أنه لا يمكن كشفها. إن ذلك صحيحاً بشكل خاص بالنسبة إلى الأكاذيب التي لها أثر أساسي على السياسة الخارجية للدولة. بشكل عام، تنضوي حملة الخداع المتعمدة عادة على العديد من الناس، خصوصاً وأن بعضهم على الأقل ملزمون بالتحدث عنها في واقع الحال. إضافة إلى ذلك، فإن السجلات المكتوبة، وهي عديدة وشاملة في كثير من هذه الحالات، قد ظهرت إلى العلن الآن وانكشف أمرها ومضمونها. وبذلك، أصبحت معظم التفصيلات الأساسية عن العديد من الأحداث التاريخية الأخيرة معروفة لعامة الناس، بما فيها الأكاذيب. هذا لا ينفي أن أكاذيب قليلة من الماضي محبوكة بشكل جيد ربما تمكنت من تضليل الباحثين عنها، لكن من الصعب تخيل وجود العديد من مثل هذه الحالات.

يوجد سبب ثانٍ حول السبب الذي يحدوني لأظن أن الكذب بين الدول كان أمراً غير شائع: من الصعب عادة خداع وإرباك زعماء وقادة دول أخرى. حتى عندما يكون الأمر ممكناً، فإن تكاليف الكذب غالباً ما تفوق فوائده. بمعنى آخر، توجد أسباب تجبرنا على التساؤل لماذا يجب علينا ألاّ نتوقع الكذب بين الدول على أنه أمر شائع.

بالنسبة للمبتدئين، يشرح المنطق الواقعي الأساسي لماذا من الصعب على القادة والزعماء أن ينجوا من العقاب على كذبهم على دول أخرى عندما تكون مسائل استراتيجية مهمة في خطر. إن للدول التي تعمل ضمن نظام موضوعي حوافز قوية في أن تتصرف في بعض الأحيان بطرق قاسية ومخادعة لا ترحم، لضمان بقائها، كما أن هذا المخزون من التكتيك المحتمل يشتمل بالتأكيد على الكذب. لقد التقط إسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، هذه النقطة عندما قال " من أجل أرض إسرائيل لا بأس أن نكذب"[(2)]. ليس من الغرابة في شيء أن معظم القادة والزعماء، وحتى العديد من مواطنيهم، يدركون أن العلاقات الدولية، وحتى في الجزء الأكبر منها، تدار بناء على جملة من القواعد تختلف عن تلك التي تدار بها العلاقات اليومية داخل دولهم. ولذا، فعندما يتعلق الأمر بمسألة مهمة بالنسبة إلى الدولة، فإن من المحتمل أنهم يثقون بالتصريحات التي تطلقها حكومة أخرى ما لم يكونوا قادرين على تحريها وتفحصها؛ وكما جاء في التحذير الشهير الذي أطلقه رونالد ريغان، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة بقوله، " ثق؛ ولكن تأكدْ وتمعّنْ". وعلى سبيل المثال، لن يقبل أي زعيم غربي إدعاء إيران بأنها لا تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل؛ ويترك الأمر عند هذا الحد. وبدلاً من ذلك، فإنهم سيصرون على ضرورة أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرة على تفتيش المنشأة النووية الإيرانية لضمان أنها تحاول امتلاك أسلحة نووية.

إن المشكلة حادة ومستعصية بشكل خاص عند تقييم نوايا دولة أخرى، والتي من الصعب اتخاذ قرار بها بدرجة عالية من الثقة. من الأكثر سهولة، بالرغم أنه ليس سهلاً بالضرورة أن يحصي المرء القدرات العسكرية لدولة أخرى ويقيمها، وهي قدرات ملموسة يمكن رؤيتها بالعين المجردة. من جهة أخرى، تعشش النوايا في نهاية المطاف في عقول صانعي السياسة، الأمر الذي يجعلها مستحيلة على الملاحظة والقياس، وهذا يعني تلاشي الثقة بين الدول في نهاية المطاف. إذا أخذنا بالحسبان عدم وجود الثقة بشكل عام، فإن من الصعب على القادة والزعماء التهرب وعدم تحمل المسؤولية عن كذبهم على بعضهم بعضاً عندما تكون المخاطر في أعلى درجاتها. وبذلك ليس من المستغرب معرفة أنه من النادر أن تحتوي السجلات التاريخية على أية أمثلة عن الأكاذيب ذات الفعالية المدمرة بين الدول.

من المرجح أن الدبلوماسيين ورجال الدولة يثقون ببعضهم بعضاً عندما يعالجون مسائل ليست لها نتائج استراتيجية أساسية إذا اتّبع أي من الطرفين أسلوب الكذب. بمعنى آخر، فإن القادة والزعماء نادراً ما يشعرون بالقلق بأنهم مخدوعون عندما تشتمل المسألة التي يعالجونها على الاقتصاد أو البيئة – "السياسات المنخفضة" - مقابل الأمن القومي – "السياسة العليا" حيث تكون الثقة نادرة[5]". يمكن للمرء أن يظن بأن هناك كماً كبيراً من الكذب عندما يكون الموضوع المطروح من أجندة السياسة المنخفضة لأن من المحتمل أن يكون القادة والزعماء في

هذه الحالة أكثر ثقة ببعضهم بعضاً، وبالتالي أكثر عرضة لأن يكونوا مغفلين. لكن الحالة ليست هكذا لأنه لا يوجد الكثير من الكذب بين الدول حتى عندما تكون المخاطر منخفضة نسبياً.

إن أحد الأسباب الكامنة وراء غياب الكذب عندما تكون السياسات المتداولة والمتبعة في مستوى متدنّي هو أن المكاسب المرجو تحصيلها جراء خداع دولة أخرى، يمكن أن تكون صغيرة. بالطبع، هذا هو السبب وراء احتمال أن تكون الضحية المحتملة عرضة للكذب. المخاطر قليلة، وبالتالي فإن تكاليف أن تكون مُرْبَكاً أو مخدوعاً كبيرة، وهكذا تحبط الضحية حاميها. أما السبب الآخر فيكمن في أنه إذا كان رجال الدولة من المدمنين على الكذب، فإن أحداً لن يصدق ما يقولونه، الأمر الذي سيجرد الكذب من أثره ومفعوله. يكون الكذب فعالاً فقط عندما تظن الضحية أن الكاذب ربما يقول الحقيقة، ولهذا يجب أن يكون هناك سبب جيد لدى القادة والزعماء كي يظنوا بأنه لا يتم تضليلهم، الأمر الذي يعني بأنهم غير قادرين على الكذب على بعضهم بعضاً في حالات كثيرة جداً من دون أن يكون كذبهم غير فعال. باختصار، يجب أن يجري الكذب بين الدول بشكل انتقائي وحذر حتى يكون مفيداً.

السبب الأخير هو أنه إذا كثرت حالات كذب القادة والزعماء على بعضهم بعضاً، فإنه سيكون من المستحيل أن

يتفاعلوا مع بعضهم بعضاً بطرق بناءة، ذلك لأن لا أحد سيميز بين ما هو حقيقي و ما هو زائف. إذا كذب قائد أو زعيم معين باستمرار، فإنه سيوصف بعدم النزاهة، وسوف يتردد قادة وزعماء آخرون في إبرام اتفاقيات مستقبلية معه، الأمر الذي ربما سيضر ببلده كثيراً وبشكل خطير. إن هذا الأمر صحيح بشكل خاص عند التعامل مع مسائل اقتصادية وبيئية تتضمن وعوداً حول التعاون المستمر في السنوات التالية. بمعنى آخر، إن الكذب الكثير سيء بالنسبة إلى العمل التجاري.

تقودنا جميع هذه الأمور إلى القول إنه توجد حدود للكذب، كأداة لإدارة شؤون البلاد.

لماذا يكذب القادة والزعماء على بعضهم بعضاً

إن الهدف الرئيسي الذي يجعل القادة والزعماء يكذبون على جمهور أجنبي هو كسب ميزة استراتيجية لبلادهم. ولأن الدول تعمل في عالم فوضوي حيث لا يوجد حارس ليلي لحمايتهم في حالة حدوث متاعب ومشكلات خطيرة، فإنه ليس لديهم خيار آخر سوى العمل على توفير الأمن لبلادهم. إن أفضل طريقة يمكن أن تعظم بها الدول آفاق بقائها هو كسب القوة على حساب خصومها. على أية حال، بإمكانهم أيضاً استخدام الخداع الذي يتضمن الكذب، لتحقيق ميزة على خصومهم المحتملين. ففي عالم خطر، يجب على القادة والزعماء أن يفعلوا ما يجب عليهم فعله لضمان بقاء بلادهم. لقد التقط آرثر سيلفستر،

مساعد وزير الدفاع للشؤون العامة في إدارة كينيدي هذه النقطة عندما قال في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية "أظن أن حق الحكومة ثابت في أن تكذب لإنقاذ نفسها عندما تواجه كارثة نووية، وهو حق أساسي". بعد حوالي عشرين عاماً، علق جودي باول رئيس المكتب الصحفي للرئيس كارتر بالقول: "لكن سيلفستر كان بالطبع على حق. ففي بعض الظروف، ليس فقط يحق للحكومة أن تكذب، بل يجب عليها أن تكذب".

في الممارسة العملية، يأخذ الكذب بين الدول أشكالاً مختلفة، ويتم وفقاً لحالات مختلفة من المنطق. دعونا نتفحص بعض الطرق التي تكذب بها الدول على بعضها بعضاً. ليس المقصود من هذه القائمة أن تكون شاملة وحصرية، بالرغم من أن معظم الأكاذيب بين الدول تندرج ضمن إحدى هذه التصنيفات.

أولاً، يبالغ القادة والزعماء في بعض الأحيان بقدرات بلادهم لأغراض تتعلق بردع خصومهم، أو ربما حتى إكراههم على فعل ذلك. على سبيل المثال، كذب هتلر حول القدرات العسكرية الألمانية خلال الثلاثينات. فقد حاول تضخيم قوة الدفاع wehermacht لكي يثني بريطانيا وفرنسا عن التدخل في مسألة إعادة التسلح الألماني، وكذلك بتحركاته السياسية الخارجية العدوانية، مثل إعادة عسكرة أراضي الراين في عام 1936. وفي نفس الفترة تقريباً، فقد أدى التطهير سيء السمعة الذي مارسه جوزيف ستالين إلى إحداث ضرر كبير بالقوة القتالية للجيش

الأحمر. وبسبب الخوف والقلق الذي انتابه هو وضباطه من أن ذلك ربما سيجعل الاتحاد السوفييتي يظهر بأنه ضعيف، وبالتالي يشجع ألمانيا النازية على الهجوم على بلاده، أطلق ستالين وضباطه كلمةً مفادها أن القوة العسكرية السوفيتيية كانت قوة قتالية هائلة في الوقت الذي كانوا يعرفون أنها لم تكن حينها كذلك.

هناك حدث آخر مماثل لهذا النوع من الكذب بين الدول خلال الحرب الباردة؛ فبعد أن أطلق السوفييت أول صاروخ بالستي عابر للقارات في تشرين الأول، أكتوبر، 1957 – كان التوازن النووي الاستراتيجي في ذلك الوقت بكل وضوح لصالح الولايات المتحدة. انتهز نيكيتا خروتشوف، رئيس الوزراء السوفييتي آنذاك، زيادة بلاده المبكر لعدد الصواريخ البالستية العابرة للقارات ليزعم بأن قدرات الاتحاد السوفييتي من هذه الصواريخ كانت أكبر مما كانت عليه. لقد ساهم كذب خروتشوف خلال السنوات الثلاث التالية بتنامي الأسطورة الشهيرة حول "الفجوة الصاروخية"؛ فالولايات المتحدة كانت تظن أنها في حالة غير مؤاتية وخطيرة بخصوص الصواريخ الاستراتيجية. لكن الحقيقة هي أن العكس كان صحيحاً. كان السبب الذي جعل خروتشوف يبالغ بقدرات الاتحاد السوفييتي هو ردع الولايات المتحدة. فقد أراد بشكل خاص ضمان أن الأمريكيين لن يشنوا ضربة نووية إستراتيجية ضد الاتحاد السوفييتي في حال حدوث أزمة، كما أنه كان يريد أن يمارس ضغوطاً على إدارة إيزنهاور لتتخلى عن خططها في السماح لألمانيا بامتلاك أسلحة نووية.

أما النوع الثاني من الكذب بين الدول فهو عندما يطلق زعيم أو قائد معلومات زائفة لأغراض تهدف إلى الإقلال من أهمية قدرة عسكرية محددة، أو حتى إخفائها عن دول عدوة له. ربما يكون هدف المخادع هو تجنب استفزاز عدوان يهدف إلى تدمير تلك القدرة أو منع دولة أخرى من إجبارها على التخلي عن قدراتها. على سبيل المثال، بعد أن أصبح الأدميرال ألفريد فون تيرتبز، قائداً لأسطول البحرية الألمانية في حزيران، يونيو، عام 1897، باشر ببناء أسطول قادر على تحدي التفوق البحري البريطاني، والسماح لألمانيا في متابعة سياستها الدولية الطموحة. على أية حال، فقد أدرك أن أسطول البحرية الألماني سيكون عرضة لهجوم بريطاني في المراحل الأولى من بناء وتطوير الأسطول، وأشار إلى ذلك "بمنطقة الخطر". ولكي يمنع تلك النتيجة شن مع قادة ألمان آخرين حملة دعاية ادّعوا فيها أن برلين كانت تبني أسطولاً لأغراض دفاعية – لحماية التجارة الألمانية الخارجية – وأنه ليست لديها أية نية في تحدي الأسطول البحري البريطاني.

لقد كذبت إسرائيل على الولايات المتحدة في الستينات حول برنامج أسلحتها النووية حديث الولادة لأنها كانت تخشى من أن واشنطن سوف تجبر الدولة اليهودية على إغلاق المشروع إذا أقرت بما كان يجري حقيقةً في مجمع ديمونة النووي. لقد كتب هنري كيسنجر أن عام 1969 هو العام "الذي كانت إسرائيل تخدعنا فيه باستمرار". كانت الحالة الأخرى حول هذه النقطة عندما

نصب السوفييت صواريخ هجومية في كوبا عام 1963 ، بعد أن كانوا قد أكدوا باستمرار لإدارة كيندي بأنهم لن يُقَدِموا على تلك الخطوة الخطيرة. لقد كان أملهم وضع الرئيس "في موقف سياسة الأمر الواقع في لحظة يختارها خروتشوف" من دون أن يعطوا كيندي أي سبب كي يتحرك ضدهم قبل أن تكون الصواريخ قد نصبت.

يمكن لدولة أيضاً أن تقلل من قدراتها العسكرية ، أو تخفيها ، بقصد تقليص الفرص أمام خصمها لمواجهتها إما من خلال تغيير استراتيجيتها ، وبناء دفاعات لها ، أو بناء أنواع أكثر من نفس الأسلحة. خلال الحرب العالمية الأولى ، على سبيل المثال ، طورت بريطانيا سراً الدبابة/المدرعة للمساعدة في كسر الجمود على الجبهة الغربية. وللمساعدة في إخفاء ذلك السلاح عن الألمان قبل استخدامه ضدهم في أرض المعركة ، أطلق الزعماء والقادة البريطانيون سلسلة من الأكاذيب. فقد كانوا يقولون ، على سبيل المثال ، إنها كانت عربة مصممة لنقل المياه إلى خطوط الجبهة ، وليست عربة قتالية مدرعة أو "سفينة أرضية" ، كما كانوا يطلقون عليها هذا الاسم داخل الأبواب المغلقة؛ وهكذا أخذت الدبابة/المدرعة اسمها. كانوا يقولون أيضاً إن المصنع الذي كان يبني تلك الدبابات/المدرعات لم يكن منخرطاً في الصناعات العسكرية. أكثر من ذلك ، كان البريطانيون يجادلون بالإيحاء خلال عملية التصنيع أن الدبابات/العربات كانت سترسل إلى

روسيا وليس إلى الجبهة الغربية. فكانت كل آلة "تحمل الأسطورة بحرص ودقة إلى بتروغراد، بأحرف روسية ارتفاعها اثنا عشر إنشاً".

كان هذا المنطق ذاته يأخذ مجراه في معالجة موسكو لمسألة أسلحتها البيولوجية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة من الحرب الباردة[5]. وبالرغم من التوقيع على معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، والتي دخلت حيز التنفيذ في آذار مارس، 1975، فقد انتهك السوفييت تلك المعاهدة بتطويرهم برنامجاً ضخماً للأسلحة البيولوجية. بكل بساطة، لم يتكتموا على البرنامج (عن العالم الخارجي فقط)، بل كذبوا حوله أيضاً. لقد ظهر الكذب بشكل واضح عام 1979 بعد وفاة مائة شخص بالقرب من مجمع سفيرد لوفيسك بعد أن أصيبوا بجرثومة الجمرة الخبيثة التي تسربت صدفة من منشأة أسلحة بيولوجية. وأملاً في تجنب انكشاف أمر السوفييت بأنهم ينتهكون المعاهدة، زعموا وبشكل زائف أن الوفيات كانت بسبب لحوم ملوثة. إن الهدف النهائي لهذه الحالة والحالات الأخيرة الموصوفة هنا هو كسب ميزة عسكرية خلسة على دول خصوم أخرى، والحفاظ عليها.

ثالثاً، يمكن لقادة وزعماء دولة أن يقللوا من نواياهم العدوانية تجاه دولة أخرى لتمويه عدوان عليها. وربما أفضل مثال على ذلك هو جهود هتلر في الفترة ما بين 1933- 1938 في إقناع القوى الأوروبية الأخرى بأنه ملتزم بالسلام، في الوقت الذي كان

عازماً على الحرب في حقيقة الأمر. "إذا كان الأمر يعود لألمانيا"، هذا ما قاله في آب، أغسطس، 1934، "فإن الحرب لن تعود مرة أخرى. إن لهذه البلد انطباعاً أكثر عمقاً من أية دولة أخرى عن الشر الذي تسببه الحرب... إننا نؤمن أن مشكلات ألمانيا الحالية لا يمكن حلها عن طريق الحرب". وفي كلمة شهيرة له في ملعب برلين الرياضي خلال الأيام المليئة بالتوتر قبل التوقيع على اتفاقية ميونيخ سيئة السمعة، أعلن بكل جرأة بأن رغبته في أن تكسب ألمانيا سوديتنلاند، "هي أخر ادعاء في الأرض التي سأطالب أوروبا بها". من الواضح أن كلا التصريحين كانا أكذوبتين واضحتين.

مثالٌ آخر عن هذا النوع من السلوك يشتمل على اليابان والاتحاد السوفييتي في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. فقد كانت بينهما معاهدة الحياد خلال معظم سنوات الحرب العالمية الثانية، لكن ستالين وعد تشرشل وروزفلت في يالطا في شباط، فبراير، 1945، بأن الجيش الأحمر سيهاجم اليابان خلال الأشهر الثلاثة التي تلي هزيمة ألمانيا النازية. شك القادة والزعماء اليابانيون بأن صفقة من نوع ما، قد تم الاتفاق عليها في يالطا، واستفسروا عنها من الجانب السوفييتي الذي أجاب بأن علاقات الجانبين لم تتغير أبداً، وأنها كانت آخذة "في التطور بشكل عادي على أساس" معاهدة الحياد. لكن السوفييت هاجموا اليابان في الثامن من آب، أغسطس، عام 1945.

إن القادة والزعماء الذين يعكفون في بعض الأحيان على كتمان عملهم العدواني ضد بلد آخر يجبرون على الكذب حول ذلك العدوان عندما يبدأ المراسلون الصحفيون في بلدانهم بطرح أسئلة يشعرون فيها بالعملية العسكرية الوشيكة. على أية حال، توجه تلك الأكاذيب في نهاية المطاف إلى الدولة المقصودة وليس إلى مواطني القادة والزعماء. وعلى سبيل المثال، جادل جون إف. كيندي – مرشح الحزب الديمقراطي خلال حملة الانتخابات الرئاسية عام 1960 بالقول إنه يجب على الولايات المتحدة مساعدة القوى المناهضة لكاسترو بهدف محاصرة الزعيم الكوبي. وقد كان منافسه، نائب الرئيس ريتشارد نيكسون، يعلم أن الحكومة منخرطة من رأسها حتى أخمص قدميها في مثل ذلك المخطط. لكنه كان يفهم أيضاً بأنه سيخاطر في كشف العملية إذا وافق مع كيندي. ولذلك انتقد اقتراح منافسه – مسمياً ذلك الاقتراح "بأنه ربما كان أكثر التوصيات غير المسؤولة والخطيرة التي صرح بها خلال الحملة" – رغم أنه كان يعتقد أنها فكرة ذكية، وأنه ناضل وقاتل من أجل تلك السياسة داخل الحكومة. لكن نيكسون كان يكذب لخداع كاسترو، وليس الشعب الأمريكي. و كان يتمنى بالفعل، لو كان بمقدوره أن يقول الحقيقة للشعب.

لقد كان جودي باول، السكرتير الصحفي للرئيس كارتر، قد وُضِعَ في حالٍ مشابهة في نيسان، إبريل، 1980، عندما سأله مراسل صحفي عما إذا كان صحيحاً أن الولايات

المتحدة كانت تخطط لشن عملية عسكرية لتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران. ورغم أن ذلك كان صحيحاً، إلا أن باول شعر بأنه ليس لديه خيار إلا أن يكذب ويقول إن ذلك ليس صحيحاً؛ والسبب هو أن قوله غير ذلك كان سيعطي الحكومة الإيرانية إشارة عن محاولة الانقاذ الوشيكة، ولهذا تردد في خداع المراسل الصحفي.

رابعاً، ربما تكذب دولة بهدف الإقلال من نواياها العدوانية تجاه دولة عدوة أخرى؛ ليس لتسهيل العدوان، وإنما لتجنب استفزاز العدو بشكل لا داعي له. لقد كان هذا المنطق قائماً خلال الأيام الأولى من الحرب الباردة عندما أوجدت دول أوروبا الغربية معاهدتي دفاع مشترك: معاهدة دانكيرك (1947)، ومعاهدة بروكسل (1948). ويقال إن كلتا المعاهدتين كانتا بمثابة وسيلة ضد ألمانيا للتحقق من جهود ألمانيا في استعادة نشاطها، إلا أن الحقيقة تمثلت في أنهما كانتا مصممتين لاحتواء التوسع السوفييتي في أوروبا. لقد كذب القادة والزعماء البريطانيون والفرنسيون بخصوص الهدف والغرض الحقيقي من هذه التحالفات لأنهم لم يريدوا استعداء الاتحاد السوفييتي – الذين رأوا فيه تهديداً خطيراً – إذا أرادوا تجنبه.

النوع الخامس من الكذب بين الدول هو عندما تحاول دولة التأثير على سلوك دولة عدوة من خلال التهديد بالهجوم عليها، حتى وإن لم تكن لديها أية نية لبدء الحرب بشكل فعلي. ربما

يكون ذلك التهديد الفارغ مصمماً لإكراه خصم على فعل شيء لا يريده. إن سلوك ألمانيا خلال الأزمة المغربية في الفترة ما بين 1905 – 1906 هو مثال عن هذا النوع من الخداع. لقد كان صانعو السياسة الألمان مصممين على خلق أزمة مع فرنسا حول المغرب من شأنها أن تؤدي إلى قطع أوصال الانفراج الودي الذي كان قد تشكل مؤخراً بين بريطانيا وفرنسا. لقد هددوا بالحرب تحقيقاً لذلك الهدف بالرغم من أنه "لم يكن في أية مرحلة من مراحل الأزمة المغربية"، كما كتب المؤرخ نورمين ريتش "أن حلاً عسكرياً قد تم طرحه أو التفكير به بشكل جدي من قبل القادة والزعماء الألمان".

يمكن استخدام هذه الاستراتيجية من التهديد الفارغ أيضاً لردع عدو عن متابعة سياسة محددة. فعلى سبيل المثال، كانت إدارة ريغن في آب، أغسطس، 1986، قلقة من أن الزعيم الليبي معمر القذافي ربما كان يخطط لبدء حملة تهديد أساسية. ولمنع حدوث ذلك، سرب البيت الأبيض تقارير زائفة عن أن القذافي كان "على وشك أن يتعرض لهجوم آخر بواسطة القاذفات الأمريكية، وربما سيتم الإطاحة به بانقلاب. وبالرغم أن الولايات المتحدة لم تكن لديها أية نية بقصف القذافي، إلا أنها كانت تأمل أن ذلك سوف يجعله يعتقد أن التهديد كان ذو مصداقية، ويتخلى عن أية خطة ربما كانت لديه لدعم الإرهاب.

تعد السياسة النووية لحلف الناتو خلال الحرب الباردة حالة أخرى من حالات التهديد المستخدم لأغراض الردع. لقد كان الموقف الرسمي للحلف هو أنه إذا اعتدت دول حلف وارسو على أوروبا الغربية وبدأت بالتقدم عبر ألمانيا ، فإن حلف الناتو سوف يستخدم أسلحته النووية لإجبار الاتحاد السوفييتي وحلفائه على وقف عدوانهم، وحتى التراجع إلى المواقع التي انطلقوا منها على امتداد الحدود الألمانية. على أية حال، أكد بشكل علني بعض صانعي السياسة الأمريكية البارزين بمن فيهم هنري كيسنجر، وزير الخارجية، وروبرت ماكنامارا ، وزير الدفاع الأسبق، على هذه السياسة عندما كانوا في مناصبهم، لكنهم أوضحوا فيما بعد أنهم لم يكونوا ليستخدموا الأسلحة النووية للدفاع عن أوروبا الغربية في حال هجوم سوفييتي تقليدي شامل[4]. لقد كانت عدم رغبتهم البدء بحرب نووية نتيجة أساسية لحقيقة أن موسكو كانت بالتأكيد سترد على الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أسلحتها النووية ، وبالتالي المخاطرة بانتحار متبادل. ومع ذلك، فقد كان من المفيد أن يقوم صانعو سياسة حلف الأطلسي بإعلام السوفييت بأن الحلف سيستخدم أسلحته النووية للدفاع عن أوروبا الغربية ، حتى وإن كانوا يعتقدون بأن تلك فكرة جنونية ، لأن موسكو لن تكون متأكدة من أن تلك الأسلحة لن تستخدم، وهو الأمر الذي عزز من مكانة الردع بشكل كبير.

سادساً ، قد يكذب القادة والزعماء لاستفزاز دولة أخرى كي تعتدي على دولهم أو دولة أخرى. ربما كان سلوك بسمارك

أثناء الحرب الفرنسية البروسية عام (1870) أكثر حالة معروفة عن زعيم أو قائد يعطي دولة أخرى وعن قصد مبرراً لشن عدوان أو هجوم على بلاده. وقد فعل ذلك من خلال أكاذيب محبوكة بشكل جيد. لقد كان مستشار بروسيا ملتزماً بإنشاء ألمانيا الموحدة، وكان يؤمن أن استفزاز فرنسا لإعلان الحرب على بروسيا، أو حتى خلق أزمة سياسية، من شأنه أن يرمي فرنسا في حالة من الفوضى وسيساعد في تحقيق هذا الهدف. ولكي يتم ذلك، بدأ العمل بشكل دؤوب في ربيع عام 1870 لتنصيب أمير بروسي على عرش إسبانيا، وهو يعلم علم اليقين أن ذلك سوف يغضب فرنسا، ويطلق صفارة الإنذار والاستنفار لديها. على أية حال، نفى أن تكون له أية علاقة بتلك الحيلة، الأمر الذي كان أكذوبة.

أشاع بسمارك إكذوبة أخرى أكثر أهمية عندما قام بهندسة نظام الإدارة البيئية الشهير من القيصر إلى نابليون الثالث. بعد أن فشلت جهود المستشار في تنصيب أحد النبلاء البيروسيين على العرش الإسباني، طالب الفرنسيون أن يقطع القيصر عهداً على نفسه بأنه لن يطرح المسألة مرة أخرى. وفي مسودة رده، قال القيصر لا، لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام مفاوضات أكثر. وخوفاً من أن ذلك ربما كان سيؤدي إلى حل سلمي للأزمة، حرر بسمارك مسودة القيصر لجعلها تبدو وكأن القيصر لم يكن يقول لا فقط، بل إنه كان يغلق الأبواب في وجه أي نقاش آخر للمسألة. ثم نُشرت البرقية المعدلة، وتسببت في إحداث غضب

شديد في عموم فرنسا. بعد ذلك بقليل، أعلن نابليون الثالث الحرب على بروسيا بشكل أحمق.

سابعاً، يمكن لدولة قلقة من كون حلفائها لا يهتمون اهتماماً كافياً بدولة عدوة وخطيرة أن تكذب حول تلك القدرات أو السلوك المعادي كي تجعله أكثر تهديداً لحلفائها. انخرطت إدارة بوش في هذا النوع من الكذب في مطلع عام 2005، عندما كانت قلقلة من أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية لم تكن تقدّر تقديراً كبيراً خطورة التهديد الذي كانت تشكله كوريا الشمالية. وحتى تلفت انتباه تلك الدول، ذهب مسؤولون من مجلس الأمن القومي إلى آسيا، وطرحوا قضية أن كوريا الشمالية كانت قد باعت ليبيا سادس فلورايد الألمنيوم، وهو مركب مفصليّ لصناعة الأسلحة النووية. لكن ذلك لم يكن صحيحاً. فباكستان، وليست كوريا الشمالية هي التي باعت بالواقع سادس فلورايد الألمنيوم إلى ليبيا، ورغم أنه من المحتمل أن باكستان كانت قد حصلت بالأصل على ذلك المركب من كوريا الشمالية، فلا يوجد دليل في السجل العام على أن بيونغ يانغ أعطت ذلك المركب إلى إسلام آباد على أساس أنه سوف ينقل بالنتيجة إلى ليبيا. وبالحقيقة، يشير الدليل المتوفر إلى أنهما صفقتان منفصلتان.

النوع الثامن من الكذب بين الدول هو عندما يقوم القادة والزعماء بعملية تضليل لتسهيل التجسس أو التخريب في زمن السلم، وكذلك للحد من الخلاف والشجار الدولي إذا ما تم اكتشافه. على سبيل المثال، انخرطت الولايات المتحدة بالكذب

بعد أن تم إسقاط طائرة تجسس U.2 التي كان يقودها غاري باورز فوق الاتحاد السوفييتي في ربيع عام 1960. كان الرئيس إيزنهاور، في ذلك الوقت، على وشك الذهاب إلى باريس للدخول في مفاوضات جادة مع رئيس الوزراء خروتشوف حول معاهدة منع التجارب النووية، وكان قد أوضح بأنه لا يريد أية مضاعفات نتيجة طلعات طائرة التجسس U.2 المثيرة للخلاف والجدل. بعد أن تم إسقاط طائرة التجسس، تم إعلام الرئيس بأن لطائرة U.2 آلية تدمر نفسها، الأمر الذي يضمن أن الطائرة وباورز لن ينجيا. وهكذا، فبعد أن أعلن خروتشوف عن إسقاط الطائرة U.2، أعلنت إدارة إيزنهاور بأنها لم تكن طائرة تجسس، وإنما طائرة بحوث جوية تابعة لوكالة ناساNASA ، والتي كانت قد دخلت بالمصادفة إلى المجال الجوي السوفييتي. وعندما أظهر السوفييت باورز آنذاك، قالت وزارة الخارجية إنه ربما كان قد فقد وعيه نتيجة نقص الأوكسجين، فانحرفت طائرته لتدخل المجال الجوي السوفييتي. وأخيراً أُجبرت واشنطن على الاعتراف بأن باورز كان بمهمة تجسسية فوق الأراضي السوفييتية.

لكن لم تكن تلك نهاية الكذب؛ فبعد ذلك طرحت إدارة إيزنهاور القصة وهي أنه بالرغم من أن الرئيس كان قد وافق على برنامج المراقبة، إلا أنه لم يكن شخصياً مشرفاً على التخطيط لتحليق الطائرات. وبالحقيقة، اعترف إيزنهاور بالقول "إن كل سلسلة من التدخلات والخروقات كان يخطط لها وتنفذ بمعرفتي وإذني"[(2)].

تقدم مسألة لافون سيئة السمعة التي تتعلق بإسرائيل مثالاً صارخاً آخر عن هذا النوع من الكذب بين الدول. ففي عام 1954، شرعت إسرائيل بتدمير العلاقات المصرية مع بريطانيا والولايات المتحدة من خلال تأسيس حلقة تجسس داخل مصر مهمتها العمل على تخريب وتدمير المنشآت الأمريكية والبريطانية بشكل تظهر فيه أن المصريين كانوا مسؤولين عن ذلك. بعد أن تم تفجير المكتبات الأمريكية لخدمة المعلومات في الإسكندرية والقاهرة وكذلك في أماكن أخرى متفرقة، فشلت الخطط وتم إلقاء القبض على المخربين. ليس غريباً أن أكد موشي شاريت، رئيس الوزراء الإسرائيلي بالقول إن الأمر كان "مؤامرة خبيثة أُحيكت في الإسكندرية"، وبالفعل كانت "تجربة استعراضية يجري تنظيمها هناك ضد مجموعة من اليهود الذين سقطوا ضحايا مزاعم زائفة".

تاسعاً، تكذب الدول لكسب ميزة أثناء سير العمليات العسكرية زمن الحرب. على سبيل المثال، شن البريطانيون خلال الحرب العالمية الثانية حملة خداع واسعة ضد ألمانيا النازية، وكان الكذب فيها أمراً شائعاً. بالفعل، وفي سياق هذه الحملة التي كان الكذب فيها أمراً شائعاً، أدلى تشرشل بتصريحه الشهير بالقول "إن الحقيقة في زمن الحرب غالية جداً إلى درجة أنها يجب أن تحاط بسياج من الأكاذيب". وبالكاد كان البريطانيون يمثلون حالة استثنائية في هذا الخصوص، حيث أوضح روزفلت بقوله في أيار، مايو، 1942، بأنه "راغب تماماً في

التضليل وعدم قول الحقيقة إذا كان ذلك سيساعد في كسب الحرب." في الحقيقة، شن جميع المشاركين في الحرب العالمية الثانية حملات خداع استراتيجية ضد خصومهم. وأكثر من ذلك، تستخدم هذه الحيلة بواقع الحال في كل حرب.

يتضمن النوع العاشر من الكذب بين الدول قادة وزعماء يحاولون الحصول على صفقة أفضل لبلادهم عندما يفاوضون على إبرام معاهدات واتفاقيات رسمية أخرى. ربما يكذبون على شركائهم المساومين حول قدراتهم أو إمكانياتهم، والأكثر احتمالاً أنهم ربما يقومون بعملية خداع حول ثمن تحفظهم – وهو الثمن الأعلى أو الأقل الذي لا يرغبون إبرام الصفقة من دونه. يمكن للمرء أن يتوقع وجود أمثلة حول هذا النوع من الكذب في مجموعة واسعة من الظروف، بما في ذلك مفاوضات ضبط السلاح ومفاوضات إنهاء الحرب بخصوص الجانب الأمني والعجز الدولي والتجارة والتعاملات المالية في الجانب الاقتصادي. بالمجمل، هذا هو بالضبط ما يحدث عندما يتفاوض أفراد حول بيع سيارة أو بيت. أكثر من ذلك، فإن نظرية المساومة التي جذبت اهتماماً كبيراً من الباحثين في العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة، تبدو وكأنها تتنبأ بسيل من هذا الكذب في مثل هذه الظروف. إن "القوة التفاوضية" حسب قول الاقتصادي توماس سكبلنغ، الحائز على جائزة نوبل، هي "قوة استغباء الآخر وخداعه"، وأن الغش بالطبع هو حول "نقل معلومات زائفة"[(25)].

من دواعي دهشتي، أنني استطعت الحصول على أمثلة قليلة حول قادة وزعماء أو دبلوماسيين يكذبون أو يغشون أثناء التفاوض على المعاهدات أو أنواع أخرى من الاتفاقيات[22]. ربما يوجد في حقيقة الأمر العديد من مثل هذه الاتفاقيات، لكن إن وجد ذلك، فقد تم التكتم عليها وهي ليست جزءاً من السجل التاريخي. لكنني لا أظن ذلك. لا يوجد أي مجال للشك بأن الشخص الذي ينجح في الغش ربما لن يتباهى بما قام به مباشرةً بعد حدوث الواقعة. فالاحتمال الأكثر صحة هو أنه يتكتم على الأكذوبة، أو على الأقل يتحفظ حولها[23]. وإلا، فإن الطرف الأخر ربما يطالب بإعادة المفاوضات حول الصفقة أو أنه يشمئز من إبرام صفقات في المستقبل خوفاً من أن يكون ضحية لمصاص الدماء مرة أخرى. مع ذلك، ليس لهذا الخط من الجدل معنى بسبب أنه – وكما ناقشت سابقاً- من الصعب إخفاء الأكذوبة لفترة طويلة من الزمن. من الصعب التصديق أن الغش في المفاوضات الدولية كان أمراً شائعاً عبر الزمن، لكن تم كشف حالات قليلة إلى عامة الناس[25].

الحالة الوحيدة التي تم كشفها هي الحالة اليونانية في كذبها حول العجز في موازنتها حتى تكسب ميزة الدخول إلى منطقة اليورو. وفقاً لقواعد الاتحاد الأوروبي، يجب أن يسمح للدولة العضو في اعتماد اليورو كعملة لها، فقط إذا حافظت على العجز في موازنتها أقل من 3٪ من إجمالي الإنتاج المحلي لها. خلال فترة التسعينات وعندما كان يجري تقييم اليونان من أجل السماح

المحتمل لها بدخول منطقة اليورو، كانت اليونان تعاني من عجز أعلى بكثير من ذلك الحد. ولكي تعالج اليونان هذه المشكلة كذبت أثينا ببساطة حول الأرقام المتعلقة بالسنوات ذات الصلة، زاعمة أن عجوزاتها كانت دون 3٪ بكثير، في الوقت الذي لم تكن تلك الأرقام كما ذكرت. نجحت المناورة اليونانية، وتبنت اليونان العملة الموحدة عام 2001.

كذبت الولايات المتحدة أيضاً على حلفائها في أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البينولكس) في أوائل الخمسينات في محاولة منها لإقناع هؤلاء الحلفاء المصادقة على معاهدة الدفاع عن المجتمع الأوروبي، والتي كانت تلك الدول قد وقعت عليها في أيار، مايو، 1952. لقد دعمت إدارة إيزنهاور بقوة عملية المصادقة، على أمل أن تستطيع معاهدة الدفاع عن المجتمع الأوروبي أن تحدث توازنات مع الاتحاد السوفييتي، وأن تتمكن الولايات المتحدة من سحب معظم قواتها من أوروبا الغربية، وكما ذكر المؤرخ مارك تراتشنبرغ "كانت النقطة الأساسية من معاهدة الدفاع عن المجتمع الأوروبي... هي التحام فرنسا وألمانيا مع بعضهما بعضاً كنواة أساسية لفيدرالية أوروبية قوية تستطيع أن تواجه روسيا لوحدها، وبالتالي تجعل سحب القوات الأمريكية من أوروبا في المستقبل القريب أمراً ممكناً"[22].

على أية حال، خامر الأوروبيون الشك بأن الدعم الأمريكي لهذه المعاهدة كان مدفوعاً بشكل كبير برغبة واشنطن ترك القارة، وكانت تلك نتيجة لا يرغب بها الأوروبيون على الإطلاق

وبشكل خاص فرنسا. ولكي تعالج إدارة إيزنهاور هذه المشكلة كانت تؤكد لحلفائها باستمرار بأن المصادقة على المعاهدة لن يُعَجِل الانسحاب الأمريكي، في حين لم يكن ذلك صحيحاً. وعندما وصلت تسريبات إلى الصحافة حول ما ينوي الأمريكيون فعله، كان جون فوستر دالاس، وزير الخارجية، كما ذكر أحد الباحثين، "راغباً في أن يكذب علانية، وأن يصرح إلى الصحافة بأنه لم يجر التفكير بانسحاب أي من القوات الأمريكية".

متى تكذب الدول على بعضها بعضاً

من المحتمل أنه توجد أربع حالات تدعو إلى الكذب بين الدول، وهذا لا يعني القول إن القادة والزعماء يكذبون باستمرار في هذه الحالات. يبقى الاحتمال الأكبر أن الدول التي تقع في مناطق خطرة تكذب أكثر من دول أخرى تعيش في مناطق آمنة بشكل نسبي. تقود هذه النزعة بدرجة كبيرة إلى نتيجة الثمن الكبير الذي تضعه الدول من أجل بقائها. إن للدول التي تعمل في ظل بيئات من التهديد الكبير حس ثابت وحاد تجاه التعرض للخطر، وهي بذلك تدرك أنها أكثر ميولاً لأن تستخدم أي تكتيك أو إستراتيجية تمكنها من تعزيز أمنها. باختصار، يصبح الكذب سهلاً على القادة والزعماء الذين يظنون أنهم يعيشون في عالم توماس هوبز.

ويبقى الاحتمال الأكبر في أن القادة والزعماء يكذبون في زمن الأزمات أكثر مما يكذبون في الفترات الهادئة نسبياً. سيكون للدولة الملتزمة بتجنب الحرب حواجز قوية لنشر الزيف إذا كان ذلك سيساعد على إنهاء الأزمة من دون قتال. ومن جهة أخرى، فإن الزعيم المصمم على تحويل أزمة ما، إلى حرب سيكذب بالتأكيد؛ وفي غالب الأحيان، سيقوم بذلك إذا كان يعتقد أنه بذلك سيخلق الظروف والشروط لشن الحرب وكسبها. لا تنفي أي من هذه الحالات أن كل طرف في الأزمة ستساوره الشكوك بشأن تصريحات الآخر، الأمر الذي سيجعل الحال صعبة، رغم أنه لن يكون فيها الادعاء بأكاذيب مقعنة فيها أمراً مستحيلاً.

أكثر من ذلك، من المحتمل أن يكون الكذب بين الدول سائداً بشكل أكبر في زمن الحرب منه في زمن السلم. فقد كتب أرثر بونسونبي، السياسي البريطاني في كتابه عام 1928 حول الكذب أثناء الحرب العالمية الأولى يقول: "لا بد أنه كانت هناك أكاذيب أكثر تعمداً في العالم في الفترة ما بين 1914 و 1918 من أية فترة أخرى من التاريخ العالمي. وبالرغم من أنه من المستحيل البرهان على هذا الادعاء بشكل افتراضي بسبب أنه من المستحيل من الناحية العملية تعداد جميع الأكاذيب الدولية التي مورست عبر الزمن، إلا أنه يوجد بالتأكيد كمٌّ كبير من الكذب خلال الحرب الكبرى، كما أوضح بونسونبي وآخرون. وفي نفس الوقت، فإن من الصعب التفكير بفترة خمس سنوات

خلال القرن قبل عام 1914 – عندما حدثت حروب قليلة في أوروبا– حيث يوجد دليل عن الكذب بالدرجة التي تراها في الحرب العالمية الأولى.

ليس غريباً أن قادة وزعماء يتحولون إلى الكذب من وقت لآخر عندما يبدأ إطلاق النار. فالحرب هي عمل خطير ومميت، غالباً ما تعتقد فيها النخبة المسؤولة عن السياسة الخارجية، بأن نجاة دولها على محك الخطر. لكن حتى أثناء الصراعات حيث تكون المخاطر أقل – مثل حال الولايات المتحدة في فيتنام أو حال السوفييت في أفغانستان – يؤمن القادة والزعماء عادة بأن الهزيمة سوف تلحق أذى كبيراً بمصالحهم القومية. يسهل هذا النوع من التفكير على القادة والزعماء في أن يبرروا الكذب. توجد أيضاً فرص كثيرة للكذب زمن الحرب؛ ذلك لأن الحروب تتكون من اشتباكات عسكرية وسياسية توجد فيها حوافز قوية لخداع الجانب الآخر. ولهذا يُعد الخداع جزءاً لا يتجزأ من الحرب.

وأخيراً، الأكثر احتمالاً هو أن يكذب القادة والزعماء على دول عدوة لهم من أن يكذبوا على حلفائهم. وكما ذكر أحد الباحثين ذات مرة منذ سنين عديدة: "الحقيقة للحلفاء والأكاذيب للأعداء". مبدئياً، يعتبر الخصم أو العدو أكثر خطورة من الحليف، وهذا يعني أنه من الأكثر أهمية أن تجد طرقاً لكسب ميزة على عدو وخصم لك من أن تجدها على دولة صديقة. يخدم الكذب في بعض الأحيان الغرض. ولأن الحلفاء يمكن أن

يساعدوا دولة في أن تتعامل مع خصم أو عدو كبير لها، توجد حوافز قوية لدى الدول كي تكون لها علاقات جيدة مع حلفائها لبناء قدْرٍ من الثقة معهم، الأمر الذي يصعب أن يؤديه الكذب عليهم. وبالطبع، فإن حقيقة أن الحلفاء يميلون إلى الثقة ببعضهم بعضاً أكثر مما يثقون بخصومهم وأعدائهم، يجعل أمر الكذب على الحلفاء أكثر سهولة إلى حد ما، من الكذب على الخصوم والأعداء الذين هم بالطبع أكثر تشكيكاً بتصريحات خصومهم وأعدائهم. ومع ذلك، يكلف الكذب على الحليف ثمناً باهظاً إن تم كشفه لأنه بالتأكيد سوف يقوض الثقة، ويخرب الشراكة، ما يعني أنه سوف يؤذي الدولة التي كذبت في نهاية المطاف.

إن ذلك لا ينفي أن الدول تستنتج من وقت لآخر أن من المفيد خداع وإرباك حليف ما. ليس لأي بلدين نفس المصالح دوماً – بما في ذلك الحلفاء – ومن الممكن أن يتخلى حليف عن آخر في زمن الأزمة، أو أن ينقلب على شريكه. وأكثر من ذلك، يمكن أن يتحول أصدقاء اليوم إلى أعداء الغد. تذكر أن الاتحاد السوفييتي شن عدواناً على اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية بعد إعطاء وعد زائف لطوكيو قبل أشهر قليلة بأنه ليست لديه مثل هذه النوايا. يفسر عدم وجود حلفاء دائمين لماذا يساعد النظام العالمي في نهاية المطاف نفسه. يوضح هذا المنطق الأساسي أيضاً لماذا كذبت إسرائيل على الولايات المتحدة في الستينات حول حقيقة أنها كانت تطور أسلحة نووية. لقد كان القادة والزعماء

الإسرائيليون يؤمنون منذ زمن بعيد بأن من الضروري أن تكون لهم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. لكنهم وبكل وضوح، كانوا يشعرون بشكل أكثر قوة أن إسرائيل بحاجة إلى أن تكون لديها قوة ردع خاصة بها لضمان بقائها ووجودها، حتى وإن كان من الضروري عليها أن تكذب على الولايات المتحدة كي تمتلك تلك القدرة.

الفصل الرابع

التخويــف والترهيــب

يحدث التخويف والترهيب عندما يستشرف زعماء وقادة دولة بروز تهديد؛ لكنهم يظنون أنهم لا يستطيعون جعل الجمهور يرى الذئب على الأبواب من دون اللجوء إلى حملة خداع. فقد جادل دين أكيسون، وزير الخارجية الذي كان قلقاً لأن الشعب الأمريكي ربما لا يقدّر بشكل كامل الخطر الذي شكّله الاتحاد السوفييتي في أواخر الأربعينات، بالقول إنه كان من الضروري على القادة والزعماء الأمريكيين أن يجعلوا جدالاتهم "أكثر وضوحاً من الحقيقة"، لأن عامة الناس، من دون ذلك، لن تدعم الإجراءات التي كان يعتقد أنها ضرورية للتعامل مع التهديد. ليس الهدف فقط خداع الإنسان العادي في الشارع، بل أيضاً توجيه هذا الخداع نحو النخبة المتعلمة، بما في ذلك الخبراء غير المباشرين الذين ربما يكونون ميالين إلى الإقلال من التهديد ذي الصلة بطرق خطيرة. يمكن أن توجه حملات التخويف والترهيب نحو بيروقراطيي الحكومة الذين ربما يكونون ميالين إلى التخفيف

من حدة التهديد الذي يظن قادتهم أنه خطير. وبالقدر الذي ربما يكون فيه هذا السلوك كريهاً، يسلك القادة والزعماء هذا السلوك لأنهم يعتقدون بأنه يخدم المصلحة العامة وليس بهدف استغلال زملائهم المواطنين لكسب فوائد شخصية. لقد جسدت عبارة كمال أتاتورك الشهيرة جوهر التخويف والترهيب، والتي قال فيها "من أجل الشعب ورغم أنف الشعب".

ربما يعمل القادة والزعماء المنخرطون في التخويف والترهيب على خلق تهديد نادراً ما يخطر على ذهن الجمهور، أو ربما يهوِّلون بشأن تهديد قد لا يسبب قلقاً كبيراً خارج دوائر الحكومة. يمكن أن يكون الهدف النهائي من هكذا تهويل إعطاء زخم من أجل الحصول على دعم الرأي العام لزيادة الإنفاق على الدفاع، والتطوع في الجيش أو دعم مشروع. ربما يستخدم تضخيم التهديد أيضاً من أجل حشد الدعم لشن حرب ضد عدو أو خصم خطير. ورغم أن سياسة التخويف والترهيب تحدث عادة في زمن السلم، إلا أنها يمكن أن تحدث أثناء الحرب إذا شعر القادة والزعماء أن جمهورهم أو جيشهم غير ميالين إلى خوض القتال.

لعب التخويف والترهيب دوراً مهماً في السياسة الخارجية خلال السبعين عاماً المنصرمة. وبالفعل، استخدمت ثلاث إدارات تلك الإستراتيجية على أمل جرِّ الرأي العام الأمريكي المتردد إلى الحرب. وكما هو ملاحظ، فقد كذب فرانكلين روزفلت حول

حادثة المدمرة USS GREER في أواخر صيف عام 1941 بهدف حشد الرأي العام ضد ألمانيا، وعلى أمل أن تنخرط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية[3]. إن USS GREER هي مدمرة أمريكية كان مجال عملها في شمال الأطلسي، وانضمت إليها الطائرات العسكرية البريطانية التي كانت تراقب غواصة ألمانية. ألقت الطائرات كامل حمولتها من ذخائر سابرة للأعماق، لكن كان عليها أن تعود إلى قاعدتها بسبب نفاذ الوقود. على أية حال، تابعت المدمرة GREER مهمتها في تتبع الغواصة التي لم تشل قدرتها من قبل القذائف السابرة للأعماق التي ألقت بها الطائرات البريطانية. وعندئذ أطلقت الغواصة طوربيداً على المدمرة GREER التي ردت بقذائفها السابرة للأعماق. لم يصب أي من الجانبين هدفه. وبعد ساعات جرى اشتباك أخير بين المدمرة greer والغواصة الألمانية، لكن أيضاً لم يصب أي من الطرفين الطرف الآخر.

بعد أسبوع، أطلق الرئيس روزفلت عبر الراديو ثلاث أكاذيب حول حادثة المدمرة GREER. لقد أوحى بوضوح أن الهجوم على المدمرة GREER لم يكن نتيجة استفزاز. لم يذكر الطائرات البريطانية؛ على الأقل لم يقل إن المدمرة كانت تلاحق الغواصة الألمانية بالترادف مع تلك الطائرات التي ألقت بقذائفها السابرة للأعماق ضد الغواصة قبل أن تطلق الغواصة النار على المدمرة، لكنه بدلاً من ذلك قال ببساطة إن الغواصة الألمانية "أطلقت نيرانها أولاً على المدمرة الأمريكية من دون إنذار، وعن سابق

تصميم لإغراقها" داخل "المياه الإقليمية" الأمريكية. وقال إن هذا الهجوم هو "قرصنة – قرصنة من الناحية القانونية والأخلاقية"[5].

أكثر من ذلك، أكد روزفلت أن هوية المدمرة GREER كسفينة أمريكية لم يكن ممكناً "الخطأ بها" من قبل الغواصة الألمانية. والحقيقة هي أن المسؤولين عن الأسطول كانوا قد أعلموا روزفلت قبل يومين بأنه لا يوجد "دليل إيجابي على أن الغواصة التي كانت تطلق النار لم تكن تعرف جنسية السفينة". وأخيراً أعلن روزفلت قائلاً: "لم نكن أبداً نبحث عن حرب ضد هتلر، ونحن لا نريدها الآن". في الحقيقة، كان روزفلت قد التقى مع تشرشل الشهر الذي سبق الحادثة (آب، أغسطس). ووفقاً لرئيس الوزراء البريطاني، فإن روزفلت قال "إنه سيشن الحرب، لكنه لن يعلنها، وإنه سيصبح أكثر استفزازاً... لقد أوضح الرئيس بأنه سيبحث عن الحادثة التي ستعطيه المبرر كي يفتح باب العداء". من الواضح أن المدمرة GREER قد وفرت المبرر المطلوب بالرغم من أن ذلك لم يؤد إلى الدخول الأمريكي في الحرب العالمية الثانية. إن الهجوم الياباني على بيرل هاربر في السابع من كانون الأول، ديسمبر، 1941، إضافة إلى إعلان هتلر الحرب على الولايات المتحدة بعد أربعة أيام، جعل ذلك الأمر يحدث.

من المدهش أن سلوك الرئيس ليندون جونسون وسلوك مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية خلال حادثة خليج تونكن سيئة السمعة في أوائل آب، أغسطس 1964، كان سلوكاً

مشابهاً لسلوك روزفلت في حادثة المدمرة greer. لقد كانت حال الأمور في فيتنام الجنوبية في ذلك الوقت تسير من سيء إلى أسوأ بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لقد كان جونسون يأمل في إنقاذ الوضع من خلال تصعيد القتال بشكل كبير ضد فيتنام الشمالية، لكنه كان يدرك أن لدى الرأي العام الأمريكي القليل من الحماس لشن حرب شاملة في جنوب شرق آسيا. وهكذا اختتم الرئيس كلامه بأنه بحاجة إلى تفويض من الكونغرس يسمح باستخدام قوة كبيرة ومستمرة ضد فيتنام الشمالية. وحانت فرصة جعلِ الكونغرس يدعم أية خطوات تصعيدية يمكن أن يتخذها جونسون في الرابع من آب أوغسطس 1964 ، عندما تلقت واشنطن معلومات بأن قوارب دوريات تابعة لفيتنام الشمالية قد هاجمت المدمرة الأمريكية في خليج تونكن. استخدم الرئيس هذه الحادثة كي يفرض بالقوة قرار تونكن في مجلس الشيوخ في السابع من آب، أغسطس. لقد قدم له هذا القرار وبشكل فعال تفويضاً كاملاً لشن حرب ضد فيتنام الشمالية.

لقد أطلقت إدارة جونسون أكذوبتين عما حدث في المياه خارج شاطئ فيتنام الشمالية. أولاً، أعطى الرئيس ومساعدوه، وعن سابق تصميم، الانطباع بأنه لا يوجد أدنى شك في أن الاعتداء الذي حصل في الرابع من آب، أغسطس، قد حدث فعلاً. وعلى سبيل المثال، رد جونسون في السابع من آب، أغسطس، على احتجاج رسمي من الزعيم السوفييتي خروتشوف بالقول إنه "

كان يوجد دليل كامل لا جدال فيه" عن أن فيتنام الشمالية كانت قد اعتدت على المدمرة مادوكس. لقد قال وزير الدفاع روبرت ماكنمارا، للسيناتور بوركي هيكينلوبر في الرابع من آب، أغسطس بأن "الدليل كان واضحاً جداً حول ذلك الاعتداء". لقد جاء في القرار المقترح الذي أرسلته الإدارة سراً إلى كابيتول هيل، في الخامس من شهر آب، أغسطس بأن فيتنام الشمالية كانت تهاجم وتعتدي باستمرار، وعن سابق تصميم، على سفن الأسطول التابع للولايات المتحدة ".

في حقيقة الأمر، وخلال ساعات من الأنباء التي وردت حول الاعتداء، صرح قائد المدمرة مادوكس بأنه توجد أسباب كامنة تدعو إلى التساؤل عما إذا كان هناك اعتداء بالفعل. في الرابع من آب، أغسطس، ووفقاً للمؤرخ فريدريك لوجيفول، مارس جونسون ضغوطاً على ماكنمارا "لكي يتحقق من الحادثة"، لأنه كان يعلم بالتأكيد بأنه كانت هناك شكوك حول ما إذا كان الاعتداء قد حصل أصلاً. وفي الصباح التالي، أعلم ماك جورج بوندي، مستشار الرئيس للشؤون الأمنية، موظفيه بالقول "إن حجم الدليل الذي لدينا اليوم هو أقل من حجم الدليل الذي كان لدينا بالأمس". وفي اليوم التالي (السادس من آب، أغسطس) قال والت ردستو، مساعد باندي، في حفل غداء جرى في وزارة الخارجية "يبدو من غير المحتمل أنه كان هناك اعتداء فعلاً في الرابع من آب، أغسطس". عندما سمع باندي بتصريح وملاحظات

روستو، قال بأنه يجب على مساعده أن "يغلق فمه". باختصار إنه لأمر زائف القول، أو حتى الإيحاء، بأنه لم تكن لدى الولايات المتحدة شكوك حول ما إذا كانت المدمرة مادوكس قد تعرضت لاعتداء في الرابع من آب، أغسطس.

تتعلق الأكذوبة الثانية بادعاء إدارة جونسون بأن المدمرة مادوكس كانت في مهمة "دورية روتينية" في خليج تونكن، وأن الاعتداء المزعوم كان "متعمداً من دون استفزاز". وفي حقيقة الأمر، فإن سبب وجود السفينة مادوكس في تلك المياه هو جمع معلومات تجسسية دعماً لقوات فيتنام الجنوبية التي كانت تهاجم ساحل فيتنام الشمالية في ذلك الوقت، ولم يكن غريباً أن كل صانع قرار أمريكي رفيع المستوى تقريباً كان يفهم أن هانوي ستنظر إلى المدمرة مادوكس على أنها طرف في تلك الاعتداءات. ورغم أن الدليل ليس محكماً، فإنه يمكن البناء عليه بطرح قضية مقبولة بأن الولايات المتحدة كانت تحاول استفزاز فيتنام الشمالية كي تقوم الأخيرة بالهجوم على المدمرة مادوكس. وبغض النظر عن أن روبرت ماكنمارا كان يكذب بكل وضوح عندما أبلغ مجلس الشيوخ بتاريخ الرابع من آب، أغسطس، بالقول: "لم يقم أسطولنا البحري بأي دور على الاطلاق، ولم تكن له علاقة، ولم يكن على اطلاع بما يقوم به الفيتناميون الجنوبيون، هذا إن كان هناك ما يقومون به في المقام الأول... أنا أقول ذلك بكل وضوح وصراحة، إنها الحقيقة".

لقد انخرطت إدارة بوش في اتباع سياسة التخويف والترهيب قبل أن تهاجم الولايات المتحدة العراق بتاريخ التاسع عشر من شهر آذار، مارس، 2003. لا توجد أية مسألة تفيد بأن الرئيس ومستشاريه الرئيسيين كانوا يؤمنون بكل جدية أن صدام حسين كان يشكل تهديداً خطيراً، وأنه كان يجب إزاحته من الحكم عاجلاً وليس آجلاً. وفي نفس الوقت كانوا يدركون أنه لم يكن هناك حماس كبير لغزو العراق لدى السواد الأعظم من الأمريكيين. إضافة إلى ذلك، لم تكن العسكريتاريا الأمريكية ومجتمع أجهزة المخابرات ووزارة الخارجية وحتى الكونغرس راغبين في الحرب. لذا، ولكي تتجاوز إدارة بوش هذا التردد في مهاجمة العراق، انخرطت في حملة خداع لتضخيم التهديد الذي كان يمثله صدام، وتضمنت الحملة التلفيق والكتمان والكذب على الشعب الأمريكي. سأصف تالياً أربع أكاذيب رئيسية:

أولاً، قال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، في السابع والعشرين من أيلول، سبتمبر، 2002، بأن لديه دليلاً على أن صدام حسين كان متحالفاً مع أسامة بن لادن بشكل وثيق. في حقيقة الأمر، لم يكن لديه مثل ذلك الدليل، وهو الأمر الذي اعترف به في الرابع من تشرين الأول، أكتوبر، 2004، عندما أبلغ مجلس العلاقات الخارجية بالقول "حسب معرفتي لم أر أي دليل دامغ وقوي يربط الاثنين معاً". وبشكل مشابه، فإن وزير الدفاع كولن باول الذي كان قد ادعى قبل الحرب بأن "بن لادن كان في

شراكة مع العراق" وبأنه كانت توجد "حلقة خبيثة بين العراق وشبكة القاعدة الإرهابية" كان قد اعترف في كانون الثاني، ديسمبر بالقول " لم أر دخاناً يخرج من فوهات المدافع، ولا دليلاً دامغاً حول العلاقة، إلا أنني أعتقد أن احتمال مثل هذا الترابط كان موجوداً، وأنه كان من الحكمة والتعقل أخذ ذلك الترابط بالحسبان في ذلك الوقت، وهو ما قمنا به".

في واقع الحال، كان لدى إدارة بوش دليلاً دامغاً قبل الحرب على أن صدام حسين وبن لادن لم يعملا مع بعضهما بعضاً. فقد أبلغ قائدان تنفيذيان من القاعدة كانا قد ألقي القبض عليهما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، المحققين معهما، وكان كل منهما على حدة، بأنه لم يكن يوجد رابط بين الاثنين. وأكثر من ذلك، لم تستطع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ولا حتى وكالة الاستخبارات الدفاعية إيجاد دليل كامل حول أي رابط ذي معنى بين بن لادن وصدام قبل أن تغزو الولايات المتحدة العراق، كما لم تتمكن لجنة الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، من كشف الدليل على "علاقة تعاونية " بين الزعيمين.

ثانياً، غالباً ما كان يزعم مهندسو الحرب بأن الولايات المتحدة كانت تعلم علم اليقين بأن العراق كانت لديه قدرات من أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي لم يكن في حقيقة الأمر صحيحاً. كان يوجد بالطبع ما يكفي من الأسباب القوية للظن والشك بأن صدام ربما كان يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية،

ولكن لم يكن يوجد دليل مباشر على أنه كان يمتلك تلك القدرات. وبالفعل، عندما قدم رامسفيلد والجنرال طومي فرانكس تقريراً موجزاً للرئيس بوش في السادس من تشرين الأول، أكتوبر، قال فرانكس: "سيدي الرئيس، كنا نبحث عن صواريخ السكود وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل على مدى عشر سنوات، لكننا لم نجد أي منها، لذلك لا أستطيع أن أقول لك بأنني أعلم أنه توجد أية أسلحة في أي مكان، لم أر صاروخ سكود واحداً"[(4)]. كما أن وكالات الاستخبارات لم يكن لديها دليلاً دامغاً على أن العراق كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل"[(5)]. وأكثر من ذلك، لم يستطع المفتشون المفوضون من قبل الأمم المتحدة عن هذه الأسلحة إيجاد أي دليل على وجود أسلحة الدمار الشامل في الفترة ما بين تشرين الثاني، نوفمبر، 2002، وآذار، مارس، 2003، بالرغم من أنه كانت لديهم الحرية في البحث عنها في أي مكان أرادوه داخل العراق. وبالطبع، لو أن حكومة الولايات المتحدة كانت تعلم أماكن تواجد تلك الأسلحة لكانت قد لفتت نظر مفتشي الأمم المتحدة وساعدتهم في إيجاد أسلحة الدمار الشامل.

بالرغم من عدم وجود دليل دامغ، قال نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني للمحاربين القدامى في الحروب الأجنبية في أواخر آب، أغسطس، 2002، بأنه "لا يوجد شك في أن لدى صدام حسين الآن أسلحة الدمار الشامل. لا يوجد شك في أنه يكدسها كي يستخدمها ضد أصدقائنا، وضد حلفاءنا وضدنا".

وبعد شهر، قال وزير الخارجية باول بأنه "لا يوجد شك بأن لديه مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيماوية"[2]. في الخامس من شباط، فبراير، 2003، أعلم باول الأمم المتحدة بالقول: "لا مجال للشك بأن لدى صدام حسين أسلحة بيولوجية، والقدرة على إنتاج الكثير الكثير منها". وفي هذا الصدد، قال الرئيس بوش في السابع عشر من آذار، مارس، 2003: "لا تترك المعلومات الاستخباراتية التي تم جمعها من قبلنا ومن قبل أجهزة استخبارات حكومات أخرى أي مجال للشك في أن النظام العراقي يستمر في امتلاك وإخفاء بعض الأسلحة الأكثر تدميراً والتي تم اختراعها وتطويرها حتى الآن". وفي ذلك الشهر ذهب وزير الخارجية رامسفيلد إلى أبعد من ذلك بقوله بأن الولايات المتحدة كانت تعلم أن لدى صدام أسلحة الدمار الشامل "لأننا نعرف أين هي".

مثالٌ آخر عن هذا الخط من الخداع كان ادعاء ديك تشيني في الثامن من أيلول، سبتمبر، 2002، "أننا نعرف بشكل مطلق وأكيد بأن صدام يستخدم نظاماً في الشراء للحصول على معدات يحتاجها لتخصيب اليورانيوم لبناء أسلحة نووية"[3]. كانت المعدات التي يشير إليها ديك تشيني أنابيب الألمنيوم التي جرى نقاش معمق حولها، والتي كان العراق قد اشتراها من الخارج. على أية حال، كان هناك اختلاف حاد لدى دوائر مجتمع الاستخبارات حول الغرض النهائي من تلك الأنابيب. كان بعض المحللين يقول إن تلك الأنابيب كانت مصممة لأجهزة الطرد المركزية التي تساعد في صنع أسلحة نووية. لكن آخرين، بمن فيهم خبراء في قسم

الطاقة، وهي الوكالة التي لديها أكبر خبرة فنية حول الموضوع، كانوا يعتقدون (وهم على صواب) بأنها كانت مصممة لصناعة صواريخ مدفعية[4]. وبشكل أكثر عمومية، كانت هناك شكوك كبيرة داخل "دوائر مجتمع الاستخبارات حول ما إذا كان صدام قد أعاد تأسيس برنامج أسلحته النووية". باختصار، لم نكن نعرف "معرفة أكيدة وبشكل مطلق" بأن العراق كان يحاول شراء أنابيب ألمنيوم لتخصيب اليورانيوم.

ثالثاً، أدلت إدارة بوش بالعديد من التصريحات والبيانات قبل الحرب، والتي كانت موجهة لتوحي بأن صدام كان مسؤولاً بشكل جزئي عن هجمات الحادي عشر من أيلول، سبتمبر. لكن الرئيس ومستشاريه لم يقولوا بشكل صريح أبداً إنه كان على صلة بتلك الأحداث. لقد كان الهدف طبعاً هو جعل الرأي العام الأمريكي يستنتج نتائج زائفة عن صدام من دون الإفصاح عن ذلك صراحةً. ليس من باب المصادفة أنه عندما بدأت الحرب في منتصف آذار، مارس، 2003، كان نصف الشعب الأمريكي تقريباً يعتقد أن الديكتاتور العراقي كان قد ساعد في تدمير مركز التجارة العالمي[34]. على أية حال، لا يوجد دليل بأن صدام كان متورطاً في هجمات الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، كما أقر كل من الرئيس بوش، ونائب الرئيس ديك تشيني، وكوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، والوزير رامسلفيلد، ومساعد وزير الدفاع بول وولفويتز عندما تمت مواجهتهم بشكل مباشر حول المسألة[35].

رغم عدم وجود ذلك الدليل، ذهبت الإدارة إلى أبعد من ذلك بكثير لتعزيز وترسيخ ذلك الرابط الزائف في ذهن الشعب الأمريكي. على سبيل المثال، عندما سأل السيناتور الديمقراطي عن ولاية مينيسوتا مارك دايتون رامسفيلد في التاسع من أيلول، سبتمبر، 2002، كي يشرح له ما الذي "يجعلنا الآن مجبرين على اتخاذ قرار متهور، ونقوم بعمل متهور ضد العراق في الوقت الذي لم تشعر فيه الولايات المتحدة أنها مجبرة على ذلك من قبل، أجاب وزير الدفاع بالقول: "ما هو المختلف؟ ما هو المختلف؟ هو أن ثلاثة آلاف من المواطنين قد قتلوا... والجديد هو الحلقة التي تربط بين الشبكات الإرهابية مثل القاعدة والدول الإرهابية مثل العراق.

في الرسالة التي أرسلها الرئيس بوش إلى الكونغرس في الثامن عشر من آذار، مارس، 2003، موضحاً فيها تبريره لغزو العراق، قال إن الولايات المتحدة كانت تتصرف ضمن حقوقها القانونية "في القيام بالأعمال الضرورية ضد الإرهابيين والمنظمات الإرهابية الدولية بما في ذلك تلك الدول والمنظمات أو الأشخاص الذين خططوا ونفذوا وساعدوا في تلك الهجمات الإرهابية التي حدثت في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001"[32].

وحتى بعد أن سقطت بغداد في نيسان، إبريل، 2003، استمر بوش وضباطه وقادته العسكريين بالإيحاء بأن الحرب على العراق كانت مرتبطة بشكل مباشر بأحداث الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، على سبيل المثال، عندما تحدث الرئيس من على

متن المدمرة إبراهام لينكولن في الأول من أيار، مايو، 2003، قال لجمهوره: "إن معركة العراق هي انتصار واحد في الحرب على الإرهاب الذي بدأ في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001، وما زال مستمراً". وتابع القول، "إن تحرير العراق هو تقدم أساسي وجوهري في الحملة على الإرهاب، لقد أسقطنا حليفاً للقاعدة، وقطعنا مصدراً من مصادر التمويل الإرهابي... لم ننسَ ضحايا الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، والاتصالات الهاتفية الأخيرة، وقتل الأطفال بدم بارد، وعمليات البحث بين الأنقاض. بتلك الإعتداءات، اختار الإرهابيون والداعمون لهم طريق الحرب على الولايات المتحدة، والحرب هي ما حصلوا عليها."

في الرابع عشر من أيلول سبتمبر، 2003، قال ديك تشيني، نائب الرئيس، والذي كان قد لعب دوراً مفتاحياً في نشر هذا الزيف، بأنه إذا سيطرت الولايات المتحدة على العراق "فسنكون قد وجهنا ضربة قاصمة إلى القلب، إن أردتَ أن تسمى ذلك، أي إلى القاعدة الجغرافية للإرهابين الذين كانوا يهاجموننا لسنوات عديدة، وبشكل خاص في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر"[(39)]. لم يكن يوجد دليل واحد على أن صدام كان يتعاون بشكل وثيق مع بن لادن، أو حتى أن الديكتاتور العراقي قد ساعد القاعدة بأية طريقة في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر. ومما لا شك فيه أن إدارة بوش كانت وما زالت تستعمل هذه القصة الزائفة للحفاظ على دعم لها في الحرب على العراق، والتي بدا أنها تسير بشكل سيء في أواخر صيف عام 2003.

رابعاً، في العام الذي سبق الحرب، كان الرئيس بوش ومستشاروه يقولون من وقت لآخر بأنهم كانوا يأملون في إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية، وأن الحرب كانت خياراً أخيراً. على سبيل المثال، أبلغ الرئيس بوش سيلفيو بيرلسكوني، رئيس الوزراء الإيطالي في الثلاثين من كانون الثاني، يناير، 2003، بأنه لم يتخذ قراراً حول ما إذا كان سيستخدم القوة ضد العراق. بعد ذلك قال للشعب الأمريكي، وبيرلسكوني إلى جانبه، بأنه ما زال من الممكن تجنب الحرب بالرغم من أن الوقت كان يمر بسرعة. وفي الأسبوع الثاني قال رامسفيلد علانية في ميونيخ " ما زلنا نأمل أن القوة ربما لن تكون ضرورية لتجريد صدام حسين من السلاح... دعوني أكون واضحاً، لا أحد يريد الحرب"[42]. كانت إدارة بوش في حقيقة الأمر مصممة على الحرب مع نهاية عام 2002، إن لم نقل قبل ذلك، وأن الهدف من قرار التعامل مع صدام حسين من خلال الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول، سبتمبر، 2002، كان القصد منه إيجاد غطاء دبلوماسي، وليس لتجنب الحرب. على سبيل المثال، يقول ريتشارد هاس، رئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، بأنه كان يعرف بعد لقائه بـ كونداليزا رايس، في أوائل تموز، يوليو، 2002، أن الحرب لا مفر منها. فقد سأل مستشارة الأمن القومي سؤالاً عما إذا كان مفيداً "وضع العراق في مقدمة ومركز هذه النقطة إذا أخذنا بالحسبان الحرب على الإرهاب ومسائل أخرى". فأجابت بالقول: "في الجوهر والأساس، إن هذا القرار قد اتخذ، لا تُضِع وقتك".

وفي نفس الوقت تقريباً، وصل صانعو السياسة البريطانية إلى نتيجة مفادها أن واشنطن كانت عاكفة على شن الحرب على العراق. ينحصر تفكيرهم في ملخص اجتماع عقد برئاسة رئيس الوزراء طوني بلير في الثالث والعشرين من تموز، يوليو، 2002. جاء في الملخص "(نقل رئيس جهاز الاستخبارات البريطانية بعد مباحثاته الأخيرة في واشنطن القول) بأنه يوجد تحول حسي ملحوظ في الموقف. ينظر إلى العمل العسكري الآن على أنه أمر لا مفر منه. لقد كان بوش يريد الإطاحة بصدام بالعمل العسكري مبرراً ذلك بالربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل". يتابع الملخص القول:" قال وزير الخارجية إنه سيناقش هذا الموضوع مع كولن باول هذا الأسبوع. بدا واضحاً أن بوش قد اتخذ قرار العمل العسكري، رغم أن الوقت لم يكن قد تم تحديده. وأخيراً، التقى بوش مع كولن باول في الثالث عشر من كانون الثاني، يناير 2003، وأعلمه أنه قرر الحرب على العراق[45]. جرى ذلك اللقاء قبل أسابيع قليلة من إعلام الرئيس بوش الرأي العام الأمريكي وبيرلسكوني بأنه ما زال من الممكن تجنب استخدام القوة ضد صدام، وقبل أسابيع قليلة من قول رامسفيلد للجمهور في ميونخ بأن الحرب لم تكن أمراً لا مفر منه.[46]

لماذا يمارس القادة والزعماء سياسة التخويف والترهيب

يلجأ القادة والزعماء إلى سياسة التخويف والترهيب عندما يعتقدون أنهم يلمسون تهديداً خطيراً للأمن القومي لا تراه عامة الناس، وكذلك عندما يشعرون أنه لا يمكن جعل عامة الناس

يقدرون هذا الخطر، بخطاب مباشر وصريح. ويعتقد هؤلاء القادة والزعماء أن الطريقة الوحيدة لحشد مواطنيهم لكي يقوموا بفعل الشيء الصحيح هو خداعهم من أجل مصلحتهم. إن التخويف والترهيب اللذين يعتبران شكلاً من أشكال السلوك الصريح من الأعلى إلى الأسفل، ليسا ديمقراطيين في جوهرهما، رغم أن القادة والزعماء يسلكون ذلك المسلك لأنهم يعتقدون أنه يخدم المصلحة الوطنية وليس خدمة لمكاسب شخصية.

هناك عدد من الأسباب تمنع المواطنين العاديين من فهم تهديد معين. ربما لأنهم غير مهتمين بشكل كاف بالشؤون الدولية لدرجة يقدرون معها أن بلدهم تواجه خطراً محدقاً حتى عندما يعطيهم قادتهم دليلاً غير كاذب على التهديد. وأكثر من ذلك، ربما لا يكونون أذكياء بشكل جماعي بما فيه الكفاية لإدراك تهديد معين. من الممكن أيضاً أن أولئك المواطنين ربما لا يلين موقفهم عندما يواجهون تهديداً خطيراً. باختصار، ربما تكون الأغلبية من عامة الناس عرضة للجهل والغباء والجبن. عندما يحدث ذلك وفقاً لهذا المنطق، فإنه من الواجب على النخبة الحاكمة أن تشعل النار من تحت أقدام شعبها حتى ينهض الشعب ليكون قادراً على مواجهة التحدي.

أحد الأمثلة الصارخة على مثل ذلك تجلّى في الطريقة التي حاولت فيها إدارة ترومان تسويق زيادة الإنفاق الدفاعي لدى الشعب الأمريكي في ربيع عام 1950. فقد كان الرئيس وكبار

مستشاريه للسياسة الخارجية يعتقدون بأن السواد الأعظم من الشعب الأمريكي لن يدعم بشكل كلي تلك الزيادة المقترحة، ولهذا فإنه من الضروري شن "حملة تخويف نفسية". وبالطبع، عندما يسلك صانعو السياسة هذه الطريق، فإنهم بالطبع سيواجهون بما لا يدع مجالاً للشك ضغوطاً لإطلاق أكاذيب لتخويف شعوبهم بالشكل الكافي حتى تدعم تلك الشعوب بحماس واندفاع سياسات الحكومة المخطط لها.

الجانب الأكثر صعوبة في المسألة برمّتها يتمثل في أن يجادل المرء بأن النخبة المتعلمة التي تناقش جدية التهديد، هي نخبة إما أنها جاهلة أو أن إضاءتها الفكرية ضعيفة. إن هذا الأمر صحيح بشكل خاص عندما تتعامل مع خبراء بالمسألة المطروحة. على أية حال، ربما تكون الحالة متمثلة في أنه ينظر إلى أولئك المتعلمين والمنشقين المهتمين على أن لهم رأي تخيم عليه أمنيات السياسة الدولية، وبذا، فإن بعض حالات تضخيم التهديد ضرورية لتقوية موقفهم. ويمكن أن تكون الحالة تتمثل أيضاً في أنهم ببساطة يسيئون قراءة الدليل المتوفر حول الخطر الذي تتعرض له دولهم، ويخلصون إلى نتائج تدعو إلى التفاؤل حول بيئة التهديد. إذا لم يستطع القادة والزعماء إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال تزويد المنشقين المضللين بمعلومات أكثر تفصيلاً، فإن الحل الوحيد الذي يبقى لديهم هو التخويف والترهيب.

من غير المحتمل أن ينجح تخويف وترهيب هذه النخبة المتمردة على أية حال، لأن هؤلاء المنشقين هم بالتعريف مطلعون بشكل واسع على المسألة المطروحة، وبذلك يكون من الصعب خداعهم. إن الطريقة البديلة التي يمكن أن تكون أكثر احتمالاً هي استخدام التخويف والترهيب لحشد أكبر دعم جماهيري بطرق تجعله مدعاة للشك، إن لم نقل عدوانياً لأولئك الخبراء العنيدين. عندئذ سيتم عزلهم وسيشعرون بالشك، وربما بالقلق حول مسيرة حياتهم ومهنتهم؛ الأمر الذي سيجعلهم يخففون من نقدهم أو يبقون صامتين، أو حتى أنهم ربما يغيرون التوجه، ويدعمون سياسة الحكومة. لقد أقر ليزلي غيلب، الرئيس الأسبق لمجلس العلاقات الخارجية بطرحه أن هذا النوع من الخوف قد أدى به لأن يدعم الحرب على العراق عام 2003: "لقد كان دعمي الأولي للحرب عرضياً، وكان يتعلق ببعض النزعات المؤسفة داخل عالم السياسة الخارجية، وبشكل خاص النزعة والحوافز لدعم الحروب للحفاظ على مصداقية مهنية وسياسية".

هناك تفسير بديل للتساؤل المتمحور حول السبب في نزوع القادة والزعماء في بعض الأحيان إلى سياسة التخويف والترهيب التي تكون أقل ازدراء بعامة الناس. من المحتمل أنه ربما يكون النظام السياسي لدولة ما، عرضة للشلل، وبالتالي فهو غير قادر على الرد في الوقت المناسب على تهديد خطير. ينطبق هذا الوصف بالتأكيد، وبموجب أحكام ومواد الفيدرالية على الحكومة الأمريكية قليلة الخبرة؛ حتى إن البعض يجادل بأن نظام التحقق

والتوازنات المنصوص عنها في الدستور لا تؤدي إلى الإقرار بالتهديدات الخارجية، والتعامل معها بالطريقة المناسبة في حينه. سيكون لدى القادة والزعماء حوافز قوية لممارسة سياسة التخويف والترهيب عندما تكون الآلية الحكومية متصلبة بسبب أن إثارة الناس ربما تكون الطريقة الوحيدة لإكراه النظام السياسي على العمل لمواجهة الخطر المحدق.

إنه لأمر عقلاني ومنطقي أن يكذب صانعو السياسة على عامة الناس. فهم من حيث المبدأ يتحكمون بجهاز استخبارات الدولة، الأمر الذي يوفر لهم سهولة الحصول على المعلومة المهمة التي لا يملكها، ولا يمكن أن يحصل عليها عامة الناس؛ أقلّه على المدى القصير. بناء على ذلك، يمكن لصانعي السياسة أن يستغلوا هذا الأمر في تدفق المعلومات إلى الجمهور بطرق مختلفة، خصوصاً وأن معظم الناس سيكونون ميالين إلى الثقة بما يقوله قادتهم وزعماؤهم ما لم يكن هناك دليل دامغ على أنهم مخدوعون. وأكثر من ذلك، يمكن لرئيس دولة أن يستخدم مركزه من منطلق القوة في استغلال الخطاب والتلاعب به حول السياسة الخارجية بطرق مختلفة، بما في ذلك الكذب على عامة الناس.

إن الكذب على عامة الناس أمر سهل نسبياً لسبب آخر. فكما هو ملاحظ، من الصعب على رجال الدولة أن يكذبوا على بعضهم بعضاً حول مسائل كبيرة ومهمة لأنه لا توجد ثقة كبيرة بين الدول. فالفوضى تدفع الدول كي تكون حذرة ويقظة

في تعاملاتها مع بعضها بعضاً، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل الأمن القومي. لكن الوضع ليس هكذا داخل معظم الدول، حيث يوجد عدد كبير من الناس، بمن فيهم النخبة المتعلمة، وهؤلاء يكونون ميالين سلفاً إلى الثقة بحكومتهم التي يكون عملها الأكثر أهمية هو حمايتهم.

لقد قال روبرت ماكنمارا ذات مرة إنه "من غير المتصور أن يشك أي فرد، حتى وإن كان مطلعاً على مجتمعنا ونظام الحكم لدينا من بعيد بوجود مؤامرة" للتحفيز على الحرب. إن العديد من الأمريكيين على استعداد للموافقة على ادعاء ماكنمارا لأنهم يتوقعون من قادتهم وزعمائهم أن يكونوا مستقيمين معهم. وبالطبع، فإن هذه الثقة هي التي تجعل من السهل استغباء عامة الناس، ولهذا فإن السلوك الذي وصفه ماكنمارا ليس فقط أمراً لا يمكن أن يفكر به المرء، بل لدينا دليل عليه.

ربما يظن المرء أن التخويف والترهيب لا يجديان نفعاً لأن الكاذب سينكشف أمره في واقع الحال، وسوف يعاقب من قبل عامة الناس. ربما سيخسر مصداقيته لدى مواطنيه، أو حتى إنه ربما سيفقد موقعه ومنصبه بالاقتراع عندما تجري الانتخابات مرة أخرى. على أية حال، لا تشكل هذه الاحتمالات الكثير من الردع لسبب أساسي، وهو أن القادة الذين يكذبون على شعوبهم يظنون أنهم سوف ينجون بكذبهم. من حيث المبدأ، ليس من المؤكد أن الأكاذيب سوف يتم كشفها في أي وقت على المدى القصير. لقد استغرق الأمر ثلاثين عاماً قبل أن تنكشف معلومة عامة بأن

الرئيس كيندي كذب حول الكيفية التي عالج فيها أزمة الصواريخ الكوبية. وكما ناقشنا هذا الموضوع في الفصل الثاني، كان قد وافق فقط على صفقة سرية مع السوفييت تقضي بسحب الولايات المتحدة صواريخ جوبتر من تركيا مقابل إخراج السوفييت صواريخهم من كوبا، لكن كيندي ومستشاروه نفوا أنهم أبرموا تلك الصفقة أثناء الأزمة وبعدها.

أكثر من ذلك، من المحتمل أن يظن المرتكبون أنه حتى عندما ينكشف أمرهم، فإنهم قادرون على الاعتماد على محامين حذقين وأصدقاء في مواقع مرموقة لمساعدتهم في إدارة دفاع ذكي ليفلتوا من العقاب. أخيراً، وهو الأكثر أهمية، يؤمن القادة والزعماء الذين ينخرطون في التخويف والترهيب بشكل ثابت بأن تقييمهم للتهديد هو صحيح، حتى وإن كانوا يكذبون حول بعض الخصوصيات. فهم يظنون أنهم على صواب، وأن ما يفعلونه هو من أجل الخير لبلدهم. وبذلك، سيكون للأكاذيب التي يطلقونها أهمية قليلة على المدى البعيد إذا كشفوا التهديد وتعاملوا معه بكل فعالية. بمعنى آخر، الغاية النهائية تبرر الوسيلة.

يعزز هذا الخط من التفكير حملة الخداع التي أطلقتها إدارة بوش تمهيداً للحرب على العراق، وربما كانت فرصة نجاح تلك الحملة كبيرة لو أن الولايات المتحدة أحرزت نصراً مذهلاً كالذي حققته في حربها على العراق عام 1991. يوضح تعليق

ريتشارد كوهين، محرر أحد الأعمدة في صحيفة الواشنطن بوست، في تشرين الثاني، نوفمبر، 2005، عندما كانت حرب العراق الثانية تسير بشكل سيء، القوة التطهيرية العرقية للنصر العسكري: " لقد كان من الممكن للمرء أن يغفر لبوش شن الحرب استناداً إلى حجج زائفة أو مخطئة لو أن نتيجة الحرب كانت شرق أوسط أفضل وأكثر ديمقراطية"[5].

متى تميل النخبة إلى التخويف والترهيب

يؤثر نوع النظام على احتمالية التخويف والترهيب. يكون التخويف والترهيب بشكل خاص أكثر احتمالاً في الأنظمة الديمقراطية منه في الأنظمة الاستبدادية؛ ذلك لأن القادة والزعماء مدينون بشكل أكبر إلى الرأي العام في الدول الديمقراطية. بالطبع، لن يظن القادة والزعماء المنتخبون بشكل ديمقراطي أن شعوبهم بحاجة إلى نوع من الخداع لأنهم لا يستطيعون تقييم واقع حالة ما، بشكل صحيح أو التعامل مع الحقيقة؛ لكن البعض منهم يظنون ذلك. في حقيقة الأمر، توجد مادة غنية من هذا النوع من التفكير لدى اليمين في أمريكا، حيث أن الاعتقاد السائد على نطاق واسع هو أن الديمقراطيات تكون في وضع غير مؤاتٍ عندما تتنافس مع الأنظمة غير الديمقراطية لأن السواد الأعظم من الناس يشكل عائقاً أمام تطوير سياسة خارجية حذقة وجريئة. لقد كان هذا الخط من التفكير واضحاً خلال الحرب الباردة، خاصة بين غير المحافظين والمتشددين الآخرين مثل

جيمس بيرنهام وجين فرانسوا ريفيل اللذين كانا يعتقدان أن عامة الناس في العالم الغربي الديمقراطي كانت تميل إلى استرضاء الخصوم والأعداء الخطرين بدلاً من مواجهتهم[5].

لقد أكد إرفنغ كريستول، أحد العرابين المؤسسين لحركة المحافظين الجدد على عدم قدرة السواد الأعظم من الناس بالقول: "توجد أنواع مختلفة من الحقيقة لأنواع مختلفة من الشعب. توجد حقائق مناسبة للأطفال؛ وحقائق مناسبة للطلاب؛ وحقائق مناسبة للبالغين المتعلمين؛ وحقائق مناسبة للبالغين من ذوي التعليم العالي، كما أنَّ فكرة وجود مجموعة من الحقائق المتوفرة لكل شخص هي فكرة ديمقراطية حديثه وخاطئة. وهذه الفكرة لا تعمل"[54]. على أية حال، هذا المنظور ليس محصوراً بالمحافظين، كما هو واضح من قراءة "الجمهور الشبح" لوالتر ليبمان الذي لم يكن من جناح اليمين[55].

ربما يكون هذا النوع من السلوك سائداً بشكل أكثر في المجتمعات الديمقراطية، لكنه ليس محصوراً بها لأنه في عصر القومية، يعير حتى قادة الدول غير الديمقراطية اهتماماً بالرأي العام. على سبيل المثال، فقد شدد هتلر بقوة على ضرورة فرض رقابة على تفكير الشعب الألماني حول جميع المسائل، وذهب إلى أبعد الحدود لضمان أن تحظى سياساته بدعم شعبي واسع. وكما يذكرنا إيان كيرشو، "كان نظامه "مدركاً بشكل حاد وثاقب الحاجة إلى صناعة التوافق". ومع ذلك، كلما كانت قبضة

الحاكم الاستبدادية أكثر استبداداً أو صرامة على مجتمعه، كانت الحاجة إلى التخويف والترهيب أقل.

تؤثر الجغرافية أيضاً على احتمالية التخويف والترهيب. فالدول التي تتشاطر حدوداً مع خصم أو عدو خطير تكون حاجتها إلى المبالغة بذلك التهديد قليلة، ويعود ذلك إلى سبب أساسي وهو أنها تتموضع في الجوار، وعلى مسافة يسهل فيها قصفها. ومن المحتمل في مثل هذه الحالات أن السواد الأعظم من الناس يعرفون جارهم القابع على الأبواب ويخشونه. من جهة أخرى، هناك احتمال كبير في أن تبدي الدول تخوفاً من العدو القريب، وبالتالي يكون لدى الدول التي لا تتشاطر حدوداً مع دول مجاورة تشكل مصدر خطر لها سبباً يجعلها تعتمد على التخويف والترهيب. من المحتمل أن يبدو العدو البعيد أقل خطورة من العدو القريب. فالدول التي يفصل بينها وبين أعدائها وخصومها الأساسيين وحلفائها مساحات واسعة من المياه – أنا أطلق على هذه الدول عبارة 'بيضة القبان بين الدول غير المتشاطئة' – تكون أكثر ميلاً نحو اتباع سياسة التخويف والترهيب؛ ذلك لأن المياه هي حاجز دفاع هائل[52].

توضح المقارنة بين ضخامة التهديد الذي مارسته كل الدول الرئيسية خلال الحرب العالمية الأولى كيف أن الجغرافية تؤثر في الخطاب الذي ينطق به القادة والزعماء لوصف أعدائهم وخصومهم. لقد كان هناك تخويف وترهيب أقل، جرّاء التهديد

الألماني لكل من فرنسا وروسيا مما كان لبريطانيا والولايات المتحدة. لم يكن هذا مثاراً للدهشة لأن الدولتين الأنجلوساكسونيتين كانتا تمثلان بيضة القبان تلك؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن فرنسا وروسيا ليس فقط أن لهما حدوداً مشتركة مع الإمبراطورية القيصرية الألمانية، بل أنهما كانتا تقاتلان الجيش الألماني على أراضيهما. لم تكن ألمانيا بحاجة لكي تبالغ في تصوير التهديد الذي تتعرض له خلال الحرب لأنها كانت تقاتل خصوماً وأعداء متموضعين على حدودها الشرقية والغربية.

أخيراً، يميل القادة والزعماء الذين يشجعون على حروب من خيارهم – وخاصة الحروب الوقائية - إلى ممارسة سياسة التخويف والترهيب. من الصعب تحفيز الجمهور على دعم حرب وقائية، وهي الحرب التي تعتدى فيها دولة على دولة أخرى لا تشكل خطراً وشيكاً عليها في ذلك الوقت، بل ربما في المستقبل. وبسبب أن التهديد ليس جدياً في الوقت الراهن، فإن من غير المحتمل أن يكون الحس العام للجمهور كبيراً. إضافة إلى ذلك، إذا أخذنا بالحسبان صعوبة التنبؤ بالمستقبل، فإن من غير المحتمل أن يظن العديد من المواطنين بأن الخطر ربما لن يتجسد أبداً لسبب أو لآخر. إضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي وكذلك نظرية الحرب العادلة يحرّمان الحروب الوقائية، الأمر الذي يجعل أمر تسويقها صعباً لدى العديد من دول العالم. ولهذه الأسباب،

فإن العديد من الناس – بمن فيهم الخبراء – يفضلون سياسة "لننتظر ونرى"، ويأملون عدم حدوث أي متاعب. ولمواجهة استجرار الآخرين، يلجأ دعاة الحرب إلى التخويف والترهيب لإعطاء الانطباع بأن البلد تواجه خطراً محدقاً، وأنهم يدعون إلى حرب استباقية، وهي الحرب التي تشن عندما تهاجم دولة ما، عدواً على وشك أن يعتدي عليها. إن الحروب الاستباقية التي هي بالأساس شكل من أشكال الدفاع عن النفس، هي حروب معترف بها بشكل واسع على أنها حروب قانونية وعادلة[5].

فيما يتعلق بالتحضير للحرب الراهنة على العراق، يجدر بالذكر أن الولايات المتحدة هي دولة ديمقراطية، كما أنها بعيدة جغرافياً عن ساحة الحرب، وأنها كانت تحاول أيضاً تسويق حرب وقائية. لهذا، ليس غريباً أن إدارة بوش أطلقت أكاذيب وانخرطت في أنواع أخرى من الخداع لإعطاء الانطباع أن صدام كان يشكل تهديداً وشيكاً، وبذلك فإن الولايات المتحدة ستخوض حرباً استباقية وليس حرباً وقائية[59].

الفصل الخامس

التكــتم الاســتراتيجي

يمكن أن يأخذ التكتم الاستراتيجي شكلين. فقد يكذب القادة والزعماء بشأن سياسة تبرهن الأحداث أنها خاطئة بشكل كبير. إن السبب المحفز على مثل هذا الزيف هو حماية مصالح البلد ، وليس تحصين الأفراد المسؤولين عن فشل السياسة ، رغم أن ذلك يكون عادة نتيجة غير مقصودة. يمكن للقادة والزعماء أن يكذبوا أيضاً لإخفاء استراتيجية مثيرة للجدل والخلاف ، وذلك لأنهم يخشون من أنها ستلقى معارضة ومقاومة شعبية ولن يتم تبنيها. إن الهدف في هذه الحال ليس إخفاء سياسة غير مقنعة عن مجمل العمل السياسي ، بل تطبيق سياسة محددة من دون إثارة معارضة قوية لها. على أية حال ، يؤمن القادة والزعماء في كلتا الحالين بأنه هناك أسباباً استراتيجية سليمة لعملية التكتم تلك. إنهم يكذبون لأنهم يعتقدون أن كذبهم هو من أجل خير البلد.

توجه الأكاذيب بين الدول إلى دول أخرى، في حين أن التخويف والترهيب يوجهان إلى الجبهة الداخلية. وعلى النقيض من ذلك، يوجه التكتم الاستراتيجي عادة إلى جمهور الحالين الآنفتيْ الذكر. وحتى أكون أكثر دقة، فإن القائد أو الزعيم الذي يعلق على تغطية سياسة فاشلة أو مدعاة جدل وخلاف سيبحث دوماً عن طريقة لخداع شعبه، وسيحاول أن يخدع دولة أخرى من وقت لآخر في نفس الوقت. بمعنى آخر، يمكن أن يكون الجمهور المستهدف بالتكتم الاستراتيجي جمهور الجبهة الدخلية لوحده أو الجبهة الداخلية إضافة إلى جمهور خارجي. لكن هدف هذا النوع من الزيف لا يمكن أن يكون فقط دولة أخرى، لأن ذلك سيكون أكذوبة بين الدول.

يجب التأكيد على أن التغطيات الاستراتيجية ليست أمثلة عن التكتم الذي يحدث عندما يخدع القادة والزعماء جمهورهم المستهدف من خلال أنهم بالكاد يقولون أي شيء عن مشكلة مهمة في السياسة الخارجية. يتعامل القادة والزعماء، من خلال التغطيات الاستراتيجية، مع مسائل دولية لها سمة عامة، ويكونون متأكدين من أنها ستدعو إلى طرح أسئلة صعبة يكون من الواجب على الحكومة أن تجيب عليها. على أية حال، سيكذب القادة والزعماء في مثل هذه الحالات لأنهم يؤمنون أن خداع مواطنيهم، وغالباً دولاً أخرى كذلك، هو خدمة للمصلحة الوطنية.

لماذا ينخرط القادة والزعماء في التكتم الاستراتيجي

يكمن أحد أسباب لجوء القادة والزعماء إلى البحث في بعض الأحيان عن إخفاء الفشل والعجز الذي يسببه في أنهم لا يريدون أن يعطوا انطباعاً عن هذا الضعف إلى العدو الذي يمكن أن يستغله، ولأنهم يعتقدون بأنه ربما سيضر بعلاقاتهم مع دول أخرى. وبالطبع، فإنهم يتوجّسون من الجبهة الداخلية حيث يمكن لعمليات خرقاء وغير حكيمة أن تقوض الوحدة الوطنية التي هي مهمة بشكل أساسي عند خوض حرب طويلة لا تسير على ما يرام.

خلال الحرب العالمية الأولى على سبيل المثال، قام المارشال جوزيف جيفري رئيس أركان الجيش الفرنسي بالتخطيط الأرعن لمعركة فيردون (1916)، ومن ثم أساء إدارة المعركة ذاتها. لقد كان بكل وضوح غير كفؤ، وكان معظم القادة والزعماء السياسيين الفرنسيين يعرفون ذلك. لكن لم يكن بمقدورهم أن يقولوا للرأي العام بأنه كان فاشلاً في الوقت الذي كان فيه الآلاف من الجنود الفرنسيين تحت قيادته يقتلون أو يجرحون كل أسبوع. لقد كانوا يخشون من أن كشف الوقائع الحقيقية عن جيفري سوف يضعف المعنويات في الجبهة الداخلية بشكل كبير، وربما سيقوض جهود الحرب؛ ولذلك تكتم السياسيون على نقاشاتهم الناقدة حول جيفري، ولم يفصحوا عنها إلى الجمهور والرأي العام، وأظهروا بطريقة زائفة أنه قائد مقتدر.

"فالاهتمام والقلق بشأن المعنويات"، " كما كتب الباحث إيان اوسي "منعه من الانخراط في عار رسمي". كما أنه كان من الجنون الكشف للألمان بأن القوات الفرنسية التي كانت تواجههم وتشتبك معهم في فيردون كانت تواجه متاعب جدية وخطيرة لأنها كانت تحت قيادة جنرال فاشل.

إن سلوك إسرائيل بعد مجزرة قبيات سيئة السمعة هي حالة أخرى عن دولة تغطي سياساتها الفاشلة تجاه ما كان قادتها يشعرون بأنها كانت لأسباب استراتيجية جيدة. ففي الرابع عشر من تشرين الأول، أكتوبر، 1953، دخلت قوة من الكوماندوز بقيادة الرائد آرييل شارون إلى قرية قبيات في الضفة الغربية، وقتلت تسعاً وستين فلسطينياً، كان ثلثهم تقريباً من النساء والأطفال. كان ذلك الهجوم انتقاماً ورداً على مقتل امرأة إسرائيلية وولديها الصغيرين قبل يوم على تلك المجزرة. لقد كانت الأوامر من القيادة المركزية لإسرائيل، والتي أشرفت على الغارة، تنص بأن الهدف كان "الهجوم على قرية قبيات واحتلالها بشكل مؤقت، وقتل أكبر عدد ممكن بهدف ملاحقة السكان وطردهم من بيوتهم"[(2)].

شهد العالم موجه احتجاج عارمة – بما في ذلك الجالية اليهودية الأمريكية – عندما أصبح واضحاً للعالم ما فعله الكوماندوس الإسرائيلي في قبيات. فقد كتب الباحث إيفي شليم من جامعة أكسفورد يقول: "لقد أطلقت مجزرة قبيات ضد

إسرائيل عنان عاصفة من الاحتجاج الدولي لم يسبق لها مثيل في قساوتها في التاريخ القصير للبلاد"[4]. لقد سببت الأنباء عن الغارة أيضاً متاعب للحكومة الإسرائيلية في الجبهة الداخلية[5]. وبعد أن أدرك القادة والزعماء الإسرائيليون المتاعب الأخرى التي ستحلق بهم في الجبهة الداخلية، إضافة إلى الضرر الذي لحق بمكانة إسرائيل الدولية، فقد حاولوا إنقاذ الحالة عبر الكذب. "في التاسع عشر من تشرين الأول، أكتوبر". كتب المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس يقول بأن رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون "خرج على الهواء بتوصيف وهمي بشكل كلي عما حدث" ووضع اللوم على قادة المستوطنين اليهود، وقال: "ترفض حكومة إسرائيل بكل قوة الادعاء الغريب واللا معقول بأن ستمائة رجل من قوات الدفاع الإسرائيلية قد شاركت في العمل... لقد أجرينا تحقيقاً، وأنه من الواضح، ومما لا شك فيه، أنه لم تغب أية وحدة من الجيش عن قاعدتها عشية الاعتداء على قبيات". لكن كذب بن غوريون لم يفلح. وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني، نوفمبر، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يعبر عن "انتقاده واستهجانه القوي لذلك العمل".

يمكن أن يكذب القادة والزعماء أيضاً لتغطية سياسة مثيرة للجدل والخلاف، يعتقدون أنها سليمة من الناحية الاستراتيجية، لكنهم يريدون إخفاءها عن عامة الناس وربما عن دول أخرى أيضاً. إن الافتراض الكامن لذلك هو أنه من غير المحتمل وجود

حكمة كافية لدى معظم زملائهم المواطنين لإدراك فضائل تلك السياسة. وبناء على ذلك. فإن مسألة تبنّي القادة لتلك السياسة في الوقت الذي يخفون الحقيقة عن شعوبهم، فيه نوع من الحكمة، وإلا فإن الرأي العام سوف يُجبر الحكومة على التخلي عن السياسة التي تسبب ضرراً للبلاد. إن نفس التقييم القاسي عن قدرة الجمهور على التفكير بشكل سليم يعزز أساس التخويف والترهيب، ويعزز أساس التكتم الاستراتيجي.

تعطي جهود الرئيس جون. ف. كيندي للتوصل إلى نتيجة سلمية لأزمة الصواريخ الكوبية مثالاً جيداً عن زعيم وقائد يكذب لتغطية سياسة مثيرة للجدل والخلاف[2]. حتى يضع حداً لتلك الأزمة قبل أن تتصاعد لتصل إلى حالة حرب بين قوتين عظميين، وافق كيندي على طلب السوفييت بأن تقوم الولايات المتحدة بسحب صواريخ جوبيتر التي تحمل أسلحة نووية من تركيا مقابل سحب السوفييت صواريخهم من كوبا. لقد فهم الرئيس أن هذا التنازل لن يكون له وقع جيد عند الرأي العام الأمريكي، وخاصة اليمين السياسي، وسوف يضر بعلاقات واشنطن مع حلفائها في حلف الأطلسي، وخاصة تركيا. ولذلك أعلم السوفييت بأنهم لا يمكنهم الحديث عن الصفقة علانية، وإلا فإنه سوف ينفي ذلك ويتراجع عن الصفقة في نهاية المطاف. مع ذلك، كانت هناك شكوك في الغرب بأن مثل تلك الصفقة قد تم إبرامها، وقد تم سؤال إدارة كيندي عن تلك المسألة. لقد

كذب الرئيس ومستشاروه، ونفوا بأنه كان هناك اتفاقاً لسحب صواريخ جوبتر من تركيا. وباستعادة الأحداث والتأمل فيها، بدا وكأنها كانت أكذوبة نبيلة لأنها ساعدت في انتزاع فتيل مواجهة خطيرة جداً بين دولتين مسلحتين بأسلحة نووية.

في الفترة ما بين 1922- 1933 كان العسكر الألمان يتدربون في الاتحاد السوفييتي في انتهاك فاضح لمعاهدة فيرساي. لقد كان القادة الألمان يخشون بأنه إذا ظهرت تلك النشاطات إلى العلن، فإنه سيتم انتقادها من قبل جناح اليسار الألماني، وكذلك من قبل فرنسا وبريطانيا اللتين ستدفعان باتجاه إنهاء هذا الترتيب القيم لكن غير القانوني. لم يكن غريباً أن الحكومة الألمانية كذبت لكي تخفي هذا النشاط. وحدثت حالة مثيرة للجدل والخلاف بشكل أكبر في بريطانيا خلال منتصف الخمسينات عندما بدأ البرلمان يسمع قصصاً بأن الحكومة الاستعمارية في كينيا كانت تدير معسكرات عمل لمقاتلي ماو ماو من أجل الاستقلال. لقد كانت الحكومة البريطانية تخشى أنه إذا أصبحت القصة معروفة بشكل واسع، فإن الرأي العام البريطاني سوف يجبر الحكومة على وضع حد لسياسات العنف البريطانية في كينيا، والذي ربما يعني انتصار ماو ماو. بالطبع، لا تبشر مثل هذه السابقة بالخير من أجل الحفاظ على إمبراطورية أوسع وأكبر. وللتعامل مع هذه الاكتشافات المتفجرة، فقد كذب القادة والزعماء البريطانيون حول معسكرات العمل الكينية، وشوهوا سمعة من حاول كشفها.

وأخيراً، نعلم الآن أن اليابان كانت قد أبرمت العديد من الاتفاقيات السرية مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. وعلى سبيل المثال، فقد وافقت اليابان عام 1969 على السماح للسفن الأمريكية المحملة بالأسلحة النووية في أن ترسو في الموانئ اليابانية. وكان يوجد أيضاً اتفاق سري يدعو اليابان إلى المساعدة في دفع جزء كبير من تكاليف تمركز القوات الأمريكية على الأراضي اليابانية. لو أن تلك الاتفاقيات كانت علنية لكانت مدعاة جدل وخلاف كبير ومتصاعد؛ ولربما كانت الضجة التي ستنتج عنها ستجبر القادة والزعماء اليابانيين على إلغائها. فوق هذا وذاك، يمنع القانون في اليابان السفن المزودة بسلاح نووي من دخول الموانئ اليابانية. ونظراً إلى أن القيادة كانت تعتقد أن الاتفاقيات كانت تصب في المصلحة الوطنية، فقد تم إخفاء تلك الاتفاقيات عن الشعب. على أية حال، لم يمض وقت طويل حتى بدأت قوى خارجية الشك بوجود مثل تلك الاتفاقيات، وطرح أسئلة مربكة على القادة والزعماء اليابانيين. ليس من الغرابة أن هؤلاء الزعماء والقادة كانوا يجيبون بإطلاق الأكاذيب، وينفون أن مثل تلك الصفقات قد تم إبرامها.

متى يكون التكتم الاستراتيجي وارداً

إن وضع شروط حول متى يكون التكتم الاستراتيجي أكثر أو أقل احتمالاً هو أمر معقد إلى حد ما، لأن هذا النوع من الخداع يشتمل على نوعين من السلوك – إخفاء عدم الكفاءة وتمويه

سياسات مثيرة للجدل – وجمهوريين مختلفين – ودول أخرى وجمهور القائد والزعيم.

من حيث المبدأ، دعونا نركز على مسألة متى يُحتَمَلُ أن يكذب القائد والزعيم للمساعدة في إخفاء سياسة فاشلة أو مثيرة للجدل عن دولة أخرى. ليس غريباً القول إن الظروف التي من المحتمل أنها تدفع القادة والزعماء إلى الكذب بين الدول تنطبق أيضاً على التكتم الاستراتيجي. يكذب القادة والزعماء في كلتا الحالين على دولة أخرى، لأنهم يعتقدون أن ذلك يخدم المصلحة الوطنية. وهذا يعني أن القادة والزعماء أكثر احتمالاً في الانخراط في تغطيات استراتيجية موجهة إلى جمهور أجنبي عندما تكون دولهم: (1) متموضعة في منطقة خطرة (2) أطرافاً في أزمة، (3) مشاركة في حرب، أو (4) تتعامل مع عدو وخصم بدلاً من حليف. إن التكتم الاستراتيجي هو بالطبع أكثر من مجرد أكاذيب بين الدول يوجهها القادة والزعماء إلى شعوبهم وإلى العالم الخارجي أيضاً. من المحتمل جداً أنَّ إخفاء عدم الكفاءة والقدرة عن الجمهور يحدث أثناء الحرب، وخاصة إذا كان يعتقد أن الصراع هو قتال من أجل البقاء. ستكون المخاطر كبيرة في مثل هذه الحال لدرجة أن القادة والزعماء لن يترددوا في الكذب على مواطنيهم إذا كانوا يعتقدون أن من الضروري تجنب الهزيمة والانتصار في الحرب. وفوق هذا، من السهل نسبياً إخفاء الأخطاء عن الجمهور في وسط الحرب لأن ذلك ظرفاً يعطي الحكومات

مجالاً كبيراً للحد من تدفق المعلومات والتلاعب بها. إضافة إلى ذلك، يعد الخداع أداة مهمة لقتال عدو خطير. وأخيراً، فإن عمليات فاشلة من نوع واحد أو أنواع أخرى هي أمر شائع في كل صراع تقريباً، الأمر الذي يعني أنه توجد فرص عديدة، وكذلك حوافز كبيرة، للانخراط في تغطيات استراتيجية.

ماذا عن السياسات المثيرة للجدل والخلافات؟ إن إخفاءها عن الجمهور في الديمقراطيات هو أكثر مما هو في غير الديمقراطيات. يكمن أحد الأسباب الأكثر وضوحاً في ذلك في أنه يجب على القادة والزعماء في الدولة الديمقراطية أن يعيروا اهتماماً أكبر للرأي العام، وذلك لأنهم يكونون مسؤولين عن أعمالهم أثناء الانتخابات المنتظمة. فهم غير قادرين على الإعلان عن سياسة يظنون أنها سياسة حكيمة في الوقت الذي يكونون متأكدين من أنها لا تحظى بشعبية، وبالتالي يتجاهلون السقوط السياسي. يكون لدى القادة والزعماء في مثل هذه الحالات حوافز قوية لتبني تلك السياسة، من دون الإعلان عن قرارهم صراحةً، ومن ثم يكذبون إذا كان ذلك ضرورياً للتستر على ما فعلوه.

هناك بالتأكيد بعض المسؤولية في الدول غير الديمقراطية. وبناء على ذلك، فإن قائد أو زعيم دولة غير ديمقراطية سيكون أقل ميولاً إلى إخفاء سياسة مثيرة للانقسام عن جمهوره مما يكون عليه نظيره في دولة ديمقراطية.

من المحتمل أيضاً وجود حالات أكثر في دولة ديمقراطية تشجع القادة والزعماء على الكذب للمساعدة في إخفاء سياسة مثيرة للجدل والخلاف مما يمكن أن توجد في دولة غير ديمقراطية. من الشائع وجود نقاشات عامة حادة ومثيرة للجدل، والخلاف حول مسائل ذات ثقل في الدول الديمقراطية، الأمر الذي يعني أن القادة والزعماء متأكدون من أنهم سوف يتعرضون لأسئلة قاسية حول سياساتهم المفضلة. كما يوجد أيضاً معيار قوي من الشفافية في الدول الديمقراطية، وهذا يعني أنه يتوقع من القادة والزعماء أن يعطوا أجوبة جدية على تلك الأسئلة، والتي تتضمن إعطاء الجمهور كمّاً معقولاً من المعلومات حول المسألة المطروحة. تجعل هذه المعلومات إخفاء سياسة مثيرة للجدل من دون كذب أمراً صعباً. وعلى النقيض من ذلك، لا توجد صراعات عامة وكبيرة حول السياسات في الدول غير الديمقراطية، الأمر الذي يسهل كثيراً على القادة والزعماء إخفاء سياسات من المحتمل أنها تؤدي إلى الانقسام من دون أن يكذبوا حولها. وبالتالي، فعند التعامل مع سياسات مثيرة للجدل والخلافات، يكون هناك حافز أقوى لدى القادة والزعماء الديمقراطيين لكي يكذبوا أكثر من نظرائهم في الدول غير الديمقراطية.

إن الفائدة المكتسبة من احتمال قيام الدول بتغطية هزيمة سياسية، أو التكتم على سياسة مثيرة للجدل والخلاف هي نتيجة تقررها ذات المجموعة من الحالات التي تؤثر على الكذب بين

الدول؛ ولكن مع وجود تحولين مهمين يتمثلان في أن التغطية على سياسات فاشلة هي أمر محتمل في زمن الحرب بشكل خاص، وأن التكتم على سياسة تكون موضوع خلاف هو أمر محتمل في الدول الديمقراطية بشكل خاص.

الفصل السادس

الأســـــاطير القوميــــة

مع صعود القومية عبر القرنين الماضيين، أسست العديد من المجموعات العرقية أو القومية حول العالم، أو حاولت أن تؤسس دولة لها، وهو ما اصطلح بشكل عام على تسميته: دولة الأمة. خلال المسيرة، أوجدت كل مجموعة أساطيرها المقدسة عن الماضي، والتي تصورها بطريقة إيجابية؛ كما صورت المجموعات القومية العدوة لها بصورة سلبية. يرى ستيفن فان إيفيرا الأستاذ في العلوم السياسية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بأن هذه الأساطير الشوفينية "تتمحور حول ثلاثة تصنيفات أساسية هي تمجيد الذات وكذلك تبييضها، أما الثالث فهو خبيث. " يتطلب اختراع هذه الأساطير وتسويقها على نطاق واسع وثابت، الكذب حول سجلات التاريخ، وأيضاً حول أحداث سياسية معاصرة. أما "الخطيئة التاريخية" كما وصفها المنظّر السياسي الفرنسي إرنست رينان بإيجاز هي "عامل حاسم وجوهري في خلق الأمة" (2).

لماذا تصنّع النّخب أساطير قومية

تعد النخب التي تهيمن على خطاب الأمة مسؤولة بشكل كبير عن اختراع أساطيرها، وهي تقوم بذلك لسببين أساسيين: تساعد هذه القصص الزائفة في حشد التضامن بين أفراد المجموعة ؛ وخلق حس قوي عن مفهوم الأمة الذي يعتبر ضرورياً لبناء دولة أمة قابلة للحياة والحفاظ عليها. وبشكل خاص، تساعد هذه الروايات الخيالية في إعطاء أعضاء مجموعة قومية الإحساس بأنهم جزء من مؤسسة نبيلة لا يجب عليهم أن يكونوا فخورين بها فقط، بل يجب عليهم أن يتحملوا الصعاب الكبيرة من أجلها، بما في ذلك القتال والموت في سبيلها عند الضرورة. إن هذه الحاجة لإبراز الإيجابيات في ماضي الأمة منصوص عنها في قانون أصدرته الحكومة الفرنسية في شباط، فبراير، 2005 والذي أعطى أمراً رسمياً يقضي بأنه يجب من الآن فصاعداً أن تؤكد كتب ومقررات التاريخ في المدارس الثانوية على العوامل الإيجابية لمرحلة الاستعمار الفرنسي (4).

إن خلق الأساطير القومية على أية حال، ليس ببساطة حالة تقوم فيها النخب بتلفيق قصص زائفة ونقلها إلى عامة الناس. في حقيقة الأمر، ونظراً لكون عامة الناس متعطشة على الدوام إلى مثل هذه الأساطير: فهي تريد على سبيل المثال، الاطلاع على قصص الماضي التي تصور فيها على أنها بيضاء ناصعة، وتصور فيها الأمم المعارضة على أنها تمثل رموزاً سوداء. يبدأ صنع

الأسطورة القومية عادة من القاع، كما من الأعلى. تخلق النخب أيضاً أساطير قومية كي تكسب شرعية دولية (5). على أية حال، تكون المكافأة في الجبهة الداخلية عادة صغيرة لأنه من الصعب خداع الخارج بقصص غريبة تجانب القراءة المنصفة للسجل التاريخي. ومع ذلك، يوجد استثناءان اثنان محتملان لهذه القاعدة. يمكن للقادة والزعماء أن يسوقوا أساطيرهم القومية لدى حليف قريب منهم، تكون له مصلحة خاصة في تقبل هذه القصص الزائفة على أنها حقيقية. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، وجدت الوصية الألمانية أسطورة أن قوة الدفاع لديها...... لها علاقة بسيطة جداً بالقتل الجماعي للمدنيين الأبرياء على الجبهة الشرقية خلال تلك الحرب الوحشية. فقد قيل إن فيلق الحماية النازي SS الذي كان يمثل شريحة ضيقة جداً من المجتمع الألماني، وكان مرتبطاً بشكل وثيق مع هتلر، هو المسؤول إلى حد كبير عن ذلك الرعب واسع الانتشار. وكانت قوة الدفاع وفقاً لهذه الخرافة تعتبر ذات "أيادي بيضاء".

قبلت الولايات المتحدة هذه القصة الزائفة خلال السنوات الأولى من الحرب الباردة لأنها كانت تعمل عن قرب في ذلك الوقت مع النازيين السابقين، والمتعاونين النازيين والأعضاء السابقين في قوة الدفاع تلك؛ ولأنها كانت أيضاً ملتزمة بإعادة تأهيل الجيش الألماني وجعله جزءاً لا يتجزأ من حلف الأطلسي. ليس من الغرابة أن يذكر كريستوفر سيمبسون في كتابه عن تجنيد واشنطن للنازيين بعد الحرب العالمية الثانية بالقول: "تترك

مراجعة أكثر القصص التاريخية شعبية وقبولاً عن الحرب، والتي كانت قد نشرت في الغرب خلال تلك السنوات، باستثناء حالات قليلة ووحيدة، الانطباع الواضح بأن الوحشية التي ارتكبت في الهولوكست يتحمل مسؤوليتها بشكل كامل بعض من أفراد فيلق الحماية النازي، وليس جميع أفراده في تلك البداية في أواخر الستينات، وعلى أية حال، بدأ الباحثون الألمان كشف القصة الحقيقية، والتي تفيد أن قوة الدفاع كانت جزءاً لا يتجزأ من آلية القتل الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية. لكن كان الجيش الألماني الجديد (بوندس ويهر)، وحلف الناتو في ذلك الوقت، قد تم تأسيسهما بشكل جيد، ولم يكن هناك من مشكلة سياسية كبيرة في أن تتقبل الولايات المتحدة الحقيقة عما كان قد حدث على الجبهة الشرقية في الفترة ما بين 1939 – 1945.

من الممكن في بعض الأحيان أيضاً لدولة تعاني من شتات مؤثر أن تُصدِّر أساطيرها إلى الدول التي يتواجد فيها الشتات. ربما يكون أفضل مثال عن هذه الظاهرة هو إسرائيل والجالية اليهودية الأمريكية. لم تكن هناك طريقة يستطيع فيها الصهاينة تأسيس وإقامة دولة يهودية في فلسطين من دون القيام بتطهير عرقي واسع النطاق للسكان العرب الذين كانوا يعيشون هناك لقرون. لقد أدرك القادة الصهاينة هذه النقطة بشكل جيد قبل أن تؤسس إسرائيل بزمن طويل، وجاءت فرصة طرد الفلسطينيين في أوائل عام 1948 عقب اندلاع القتال بين الفلسطينيين والصهاينة بعد صدور قرار الأمم المتحدة تقسيم

فلسطين إلى دولتين. قام الصهاينة بعمليات تطهير عرقي طردوا فيها ما يقارب من سبعمائة ألف فلسطيني من الأرض التي أصبحت تعرف بإسرائيل، ورفضوا بعناد السماح لهم العودة إلى بيوتهم بعد أن توقف القتال. وبالطبع، كانت تلك قصة تسلط الضوء على أن إسرائيل لعبت فيها دور المعتدي، وكان من الصعب على الدولة الناشئة حديثاً أن تكسب أصدقاء، وتؤثر على شعوب العالم وخاصة في الولايات المتحدة.

ليس غريباً أن لجأت إسرائيل وأصدقاؤها الأمريكيون إلى أبعد الحدود عند اندلاع أحداث عام 1948 لوضع الملامة في طرد الفلسطينيين على الضحايا أنفسهم. وطبقاً للأسطورة التي تم اختراعها، لم يتم تطهير الفلسطينيين من قبل الصهاينة، بل قيل إنَّ الفلسطينيين هربوا من بيوتهم لأن الدول العربية المحيطة بهم كانت قد طلبت منهم مغادرة بيوتهم حتى تتمكن جيوشها من التحرك وإلقاء اليهود في البحر. وعندئذ يمكن للفلسطينيين أن يعودوا إلى وطنهم بعد أن يكون قد تم تطهير اليهود من الأرض، لقد كانت هذه القصة مقبولة بشكل واسع ليس فقط في إسرائيل، بل أيضاً في الولايات المتحدة على مدى أربعة عقود من الزمن، ولعبت دوراً أساسياً في إقناع العديد من الأمريكيين كي ينظروا بعين الرضى والدعم والتعاون تجاه إسرائيل في صراعها الدائر مع الفلسطينيين. على أية حال، خرج الباحثون الإسرائيليون عن صمتهم، وحطموا تلك الأسطورة خلال العقدين المنصرمين، وبدأ التاريخ الحديث التأثير التدريجي على الخطاب في الولايات

المتحدة حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بطرق تجعل بعض الأمريكيين أقل تعاطفاً مع ماضي إسرائيل وأعمالها الحالية تجاه الفلسطينيين.

متى تنخرط النخبة في صنع الأسطورة القومية

تغذي الأمم جوهر أساطيرها باستمرار لأن معظم أفراد المجموعة بحاجة إلى هذه القصص كي يجعلوا هويتهم ذات معنى، ولكي يعززوا من تضامن المجموعة. ولذلك يمكن للمرء أن يقول إن صنع الأسطورة القومية يحدث في كل الأزمان والأوقات. وبالطبع، يجب تحديث تلك القصص من وقت لآخر، ذلك لأن معلومات جديدة عن الماضي تبرز إلى العلن، وبالتالي يجب إيجاد واختراع أساطير حديثة للتعامل مع الأحداث الجديدة والكبيرة في تاريخ الأمة. وبذلك يتوقع المرء إطلاق أكاذيب قومية لكي تتعزز في أعقاب اندلاع الحروب وأحداث أخرى ذات ملفات كبيرة، حيث تكون هناك نزاعات وخلافات خطيرة حول سلوك الأمة المعنية؛ الأمر الذي يمكن أن يطلق من جديد جدالات وخلافات حول نزاعات قديمة هادئة. تعمل النخبة في هذه الحالات وبشكل دؤوب على تلميع صورة الأمة بطريقة إيجابية، وتصوير خصومها بأقصى درجات الخشونة والرعونة الممكنة.

يمكن أن يتوقع المرء أيضاً في أن يكون صنع الأسطورة القومية عملاً مكثفاً، وخاصةً عندما تكون هناك نزاعات خطيرة حول الأسس التي قامت عليها الدولة. تتقيد شرعية دولة ما

بطرق عديدة تتعلق بظروف ولادتها ، لأن معظم الناس لا يريدون أن يعتقدوا أن بلدهم كانت قد "ولدت من رحم الخطيئة". إن القدر الذي يحدث فيه الكذب في مثل هذه الحالات هو إلى حد كبير نتيجة عاملين: مستوى الوحشية التي مورست أثناء خلق دولة الأمة ، وطريقة حدوث تلك الوحشية فيما بعد.

كلما كانت الوحشية المتبعة في مسيرة بناء الدولة تحديداً أكبر، كان هناك سلوك أكثر سوءاً يجب إخفاؤه، وبالتالي تكون الحاجة أكبر لدى النخبة في أن تكذب حول ما حدث بالفعل عندما تم خلق الدولة. وكما ذكر فان إيفيرا ، ربما تكون أساطير تبييض الذات أكثر شيوعاً من بين الأنواع الثلاثة للكذب على الصعيد القومي، والتي تم ذكرها. وكلما كانت الأحداث الأخيرة ذات صلة أكثر، كان الاحتمال أكبر في أن الناس من كلا طرفي النزاع سيتذكران ويهتمان بها بشكل أكثر عمقاً. باختصار، عندما يكون تأسيس الدولة قد حدث مؤخراً بشكل وحشي، فإن على النخبة أن تعمل عبر الزمن لفبركة قصة تصور جماعتها بأنهم فرسان من المقاتلين اللامعين، وتصور الطرف الآخر على أن الشيطان متجسد في أفراده.

هناك على سبيل المثال الدول الخمس عشرة التي ظهرت من ركام الاتحاد السوفييتي السابق. لقد كان لدى النخبة في أي من تلك الدول حاجة قليلة كي تبتكر قصصاً زائفة عن طريقة حصول الانفصال عام 1991 ، ويعود السبب بشكل كبير إلى أن

تفتيت الاتحاد السوفييتي قد جرى بشكل سلمي ملحوظ (إن لجميع تلك الدول المتبقية بالطبع، حوافز قوية لكي تكذب حول عناصر أخرى من تاريخها الطويل، وهي لديها ذلك التاريخ). قارن بين تلك المجموعة من الحالات وبين تأسيس إسرائيل والولايات المتحدة؛ حيث ارتكب كل منهما جرائم خطيرة وفاضحة بحق الشعوب التي كانت تعيش على تلك الأراضي التي تم استعمارها وغزوها. ولهذا ليس غريباً أن النخب الإسرائيلية والأمريكية قد تمادت إلى حد بعيد في تبييض هذا التاريخ الوحشي. لكن توجد الآن أصوات ضعيفة لإظهار هذه المسألة في الولايات المتحدة، والسبب الأساسي هو أن الأحداث المثيرة للجدل والخلاف قد حدثت منذ زمن بعيد إلى درجة أنها تبدو وكأنها من التاريخ الموغل في القدم. من جهة أخرى، فإن تأسيس إسرائيل هو أكثر قرباً في التاريخ الحديث بكثير، كما أن الطريق التي تم فيها التأسيس هي موضوع جدلي بشكل ملحوظ، ليس فقط لأن للفلسطينيين صوت آخذ بالنمو في هذا الخطاب، بل أيضاً لأن حفنة من الباحثين (ومن بينهم كثيرون من الإسرائيليين) قد تحدثت عن الأساطير المتعلقة بتأسيس إسرائيل. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فإن معظم الإسرائيليين، ومعظم داعميهم الأمريكيين لم يغيروا تفكيرهم حول ولادة إسرائيل، بل بدلاً من ذلك، ضاعفوا من جهودهم لتسويق أساطيرهم.

الفصل السابع

الأكاذيـــب الليبراليـــة

يوجد كمٌّ متطور جداً من المعايير التي تعطي وصفاً لأشكال مقبولـة مـن سـلوك الدولـة، وتُحَـرم سـلوكاً غـير مقبـول في زمـن السلم والحـرب. تـرتبط هـذه المعـايير بشـكل وثيق بنظريـة الحـرب العادلة والإيديولوجية الليبيرالية بشكل عام، خصوصاً وأن معظم هذه المعايير منصوص عنها في القانون الدولي.

يزعم معظم رجال الدولة أنهم يقبلون هذه المعايير الليبيراليـة، ويؤكدون بشكل ثابت على التزامهم بقاعدة القـانون. ومـع ذلـك، ينتهـي المطـاف بالقـادة، إلى القـول في بعـض الأحيـان إن مـصالحهم الوطنيـة تجبرهم علـى التـصرف بطـرق تتعـارض مـع هـذه القواعـد. يتــضمن هـــذا الــسلوك غـــزو دول أخـــرى لتحقيــق مكـــسب اســتراتيجي، وشــن حــروب وقائيـة، وكـذلك شـن حـروب بطـرق خبيثة وشريرة تشكل خرقاً فاضحاً لنظريـة الحـرب العادلـة. علـى سـبيل المثـال، يـبين العـالم الـسياسي ألكـسندر دونـز في كتابـه المـؤثر عـن التطـور في المـستقبل "اسـتهداف المـدنيين في الحــرب"

بالقول أن "الاستماتة لكسب الحرب وانقاذ حياة مواطني طرف معين في حرب استفزاز مطولة ومكلفة بالأرواح تتسبب في أن يستهدف المتحاربون مدنيين في دول عدوة لهم". وهو يُظهِرُ في واقع الأمر أن "الدول الديمقراطية تستهدف المدنيين في الحروب أكثر مما تستهدفهم الدول غير الديمقراطية." علينا أن نتذكر أن الولايات المتحدة قتلت ما يقارب من تسعمائة ألف من المدنيين اليابانيين عن سابق تصميم خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، ليس لأنها كانت تخشى الهزيمة في الحرب، بل لأنها أرادت الانتصار في الحرب من دون أن تكون مضطرة إلى غزو الأراضي اليابانية. فقد علق ذات مرة الجنرال كورتيس ليمي الذي كان مسؤولاً عن حملة القصف القاتلة بالقول "لو أننا هزمنا في الحرب، لكنا قد حوكمنا جميعاً كمجرمي حرب" (2).

إن مثل هذا السلوك الوحشي الذي تمارسه الدولة كالذي ذكرناه ليس محصوراً بأية حال بزمن الحرب فقط. فعلى سبيل المثال، لعبت الولايات المتحدة دوراً قيادياً في جعل الأمم المتحدة تفرض عقوبات اقتصادية على العراق في الفترة الواقعة ما بين آب، أغسطس، 1990، وحتى أيار، مايو، 2003. لقد أدى ذلك الحظر المالي والتجاري إلى التسبب في كارثة إنسانية قُتل فيها ما يقارب خمسمائة ألف من المدنيين العراقيين وفقاً لتقديرات اليونيسيف. كما يشكل رجال الدولة أيضاً تحالفات مع دول بغيضة بشكل خاص حينما يؤمنون أن ذلك يخدم هدفاً استراتيجياً جيداً. وبهدف

إلحاق الهزيمة بألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، نسق كل من رئيس الوزراء وينستون تشرشل والرئيس فرانكلين دي. روزفلت، مع جوزيف ستالين الذي لم يكن ببساطة مجرد طاغية، بل كان أيضاً من أكثر القتلة بشكل جماعي في التاريخ.

عندما تتصرف الدول بطرق تتعارض مع المعايير الليبيرالية أو القانون الدولي، فإنه غالباً ما يبتكر قادتها وزعماؤها قصصاً زائفة يكون الهدف منها إخفاء ما يقومون به. ليس من الغرابة بشيء أن النخب البريطانية والأمريكية – بمن فيهم الأكاديميين والصحفيين وصانعي السياسية – ذهبوا إلى أبعد الحدود خلال الحرب العالمية الثانية لتلميع صورة ستالين وذلك حتى لا يبدو أن بريطانيا والولايات المتحدة يقودهما رجال دولة متهورون يتعاونون مع قاتل طاغية لإلحاق الهزيمة بآخر. ولهذا كان يوصف بين الفينة والأخرى بـ "العم جو" الصديق، في الوقت الذي كان يتم فيه التقليل في بعض الأحيان من أهمية الخلافات القوية والواضحة بين النظامين السياسيين الأمريكي والسوفييتي، وإعطاء الانطباع بأن الاتحاد السوفييتي كان دولة ديمقراطية أيضاً.

لقد تم وضع جهود الحلفاء لإظهار ستالين بطريقة مغايرة لحقيقته على محك تجربة قاسية في ربيع عام 1943 حينما أصبح واضحاً لكل من تشرشل وروزفلت بأن السوفييت كانوا قد قتلوا

الآلاف من البولونيين – كان معظمهم من ضباط الجيش – في غابة كاتين قبل ثلاث سنوات في ربيع عام 1940[2]. وكما أوضح أحد صانعي السياسة البريطانية في ذلك الوقت، بالقول: "من الواضح جداً أن المسألة محرجة عندما نكون نقاتل من أجل قضية عادلة، وننوي التعامل بالشكل الملائم مع مجرمي حرب، أن نجد حلفاءنا عرضة لاتهامات من هذا النوع". ومع ذلك، فقد قامت الحكومة البريطانية بالشيء الصحيح بإلقائها اللوم في القتل الجماعي على ألمانيا النازية، وهي تعرف أن السوفييت هم الذين كانوا مسؤولين عن ذلك بشكل فعلي. وقد أكدت وزارة الخارجية على "ضرورة أن يتم التعامل مع القصة على أنها محاولة ألمانية لتقويض تضامن الحلفاء"، في الوقت الذي أصدرت فيه الهيئة السياسية لشؤون الحرب، وهي وحدة حكومية أساسية معنية بحرب الدعاية، توجيهاً جاء فيه: "إن عملنا هو المساعدة في ضمان أن التاريخ سيسجل حادثة غابة كاتين على أنها محاولة فاشلة من قبل ألمانيا لتأجيل الهزيمة بوسائل سياسية"[9].

هناك حالة أخرى من الأكاذيب الليبريالية تتمثل في جهود ألمانيا النازية لإلقاء اللوم على بولونيا لاندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول، سبتمبر، 1939. في ذلك اليوم المشؤوم أبلغ هتلر برلمان الرايخ بأنه كان ينتظر لمدة يومين، وبفارغ الصبر، لكي "ترسل الحكومة البولونية مفوضاً مطلق الصلاحية" للتحدث معه، لكن لم يصل أحد. لقد كان يوحي أنه كان مهتماً بإيجاد حل دبلوماسي لمستقبل "دانزغ" والكوريدور

البولوني، لكن بولونيا لم تتعامل معه، لأن قادتها لم يكونوا مهتمين بالسلام. بعدئذٍ، وبعد أن تحدث عن "حبه للسلام"، زعم هتلر أن بولونيا كانت قد أطلقت النار أولاً على أهداف في ألمانيا، وأن الجيش الألماني كان فقط "يرد بإطلاق النار". بمعنى آخر، كانت ألمانيا تتصرف في إطار الدفاع عن النفس. وبالوقائع، كانت ألمانيا قد افتعلت سلسلة من الحوادث الحدودية في مساء الحادي والثلاثين من آب، أغسطس، الهادفة إلى جعل الأمر وكأن بولونيا هي من بدأت الحرب، في الوقت الذي كانت ضحية العدوان النازي.

يتعلق المثال الأخير باستراتيجية القصف الجوي البريطاني ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. بدءاً من أوائل ربيع عام 1942، بدأت قيادة قاذفات القنابل حملة مستمرة لقصف المناطق، والتي كانت كفيلة بقتل العديد من المدنيين الألمان. لم تشأ الحكومة البريطانية اطلاع الرأي العام لديها على أنها كانت تقتل المدنيين عن سابق تصميم، لأن ذلك كان يعد انتهاكاً فاضحاً لقوانين الحرب. بدلاً من ذلك، كذب المسؤولون، وقالوا بأن الهجمات كانت محصورة بأهداف عسكرية لأن "القصف المتعمد للسكان المدنيين وبالشكل الذي جرى كان محرماً". وكما ذكر المؤرخ ماكس هيستنغ بالقول: "منذ بداية الحرب وحتى نهايتها اختلق الوزراء – وبالفعل كذبوا بشكل واسع مراراً وتكراراً – قصصاً حول طبيعة هجوم قاذفات القنابل".

لماذا تنطق النخبة أكاذيب ليبرالية

ربما يظن المرء أنه لا حاجة ملحة لإطلاق أكاذيب ليبرالية؛ ذلك لأن معظم الناس يفهمون بالفطرة أن السياسة الدولية هي عمل قذر وخطير، وأن للدول أسباباً للتصرف في بعض الأحيان بطرق تتعارض مع المعايير الليبرالية أو القانون الدولي. ورغم أنه يوجد عنصر من الحقيقة في هذا الجدل، إلا أن الحقيقة هي أن معظم الناس يفضلون الاعتقاد – وحيثما كان ذلك ممكناً – بأن بلدهم تتصرف بشكل عادل مع خصومها الذين لا يفعلون ذلك. وهكذا، فإن القادة والزعماء يكذبون في بعض الأحيان لتغطية سلوك بلادهم غير المسؤول لأن جمهورهم بكل بساطة لا يريد أن يسمع الحقيقة. يشبه المنطق المذكور هنا ذلك المنطق الذي يعزز من مكانة صنع الأسطورة القومية. وبالطبع، يندفع القادة والزعماء أنفسهم إلى الكذب في غالب الأحيان لأنهم يريدون أن يُظهروا أنفسهم على أنهم كأعضاء في المجتمع الدولي، يتحملون المسؤولية، ويلتزمون بالقانون؛ لأنهم يخشون في بعض الأحيان من أن يقدموا للمحاكمة في نهاية المطاف. حتى إن أسامة بن لادن كان يشعر بالحاجة إلى شرح لماذا كان للقاعدة مبررها في قتل آلاف المدنيين في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر.

الحقيقة هي أن السواد الأعظم من الناس حول العالم يحددون حجماً كبيراً من المعايير والقواعد الليبرالية التي من المفروض أنها ترشد سلوك الدولة، ويريدون أن يؤمنوا أن

حكومتهم تتصرف وفقاً لها. لقد التقط المنظر السياسي، مايكل والزر، هذه النقطة عندما كتب يقول: "إن الدليل الأكثر وضوحاً على استقرار قيمنا عبر الزمن هو الطابع غير المتغير للأكاذيب التي ينطق بها الجنود ورجال الدولة. إنهم يكذبون كي يبرروا لأنفسهم، وهكذا فهم يصفون لنا السمات المميزة للعدالة".

أكثر من ذلك، وكما هي الحال في صنع الأسطورة القومية، يتفوه القادة والزعماء بأكاذيب ليبرالية لكسب الشرعية في الخارج، لكن من المحتمل هنا أن المكافأة صغيرة للأسباب ذاتها. من المحتمل أن لدى القوى الخارجية تقدير جيد عما حدث بواقع الحال في الأحداث التي تم الكذب بشأنها، وبالتالي فإنه من الصعب خداعهم. بالطبع، ربما كان ممكناً من وقت لآخر، خداع العديد من الناس في دولة صديقة، ممن يمكن أن تكون لديهم حوافز قوية – سواء كانت كانت إيديولوجية أم استراتيجية – لتصديق زيف ليبرالية بعينها. باختصار، من الصعب تسويق أكاذيب ليبرالية في الخارج، وخاصة عندما تشتمل على أحداث حدثت مؤخراً.

متى يكون الكذب الليبرالي محتملاً

يفترض أن يكون جميع القادة والزعماء – سواءً كانوا يترأسون دولاً ديمقراطية أم استبدادية – معتادين على تبرير سلوكهم بلغة المعايير الليبرالية والقانون الدولي، حتى عندما

تكون أعمالهم مدفوعة بنوع من الحسابات الاستراتيجية المتصلبة والمتشددة، والتي يتم تحديدها وربطها بالواقعية. على أية حال، لا يخلق هذا الولوج والولع بالخطاب الليبرالي مشكلات طالما أن سلوك الدولة منسجم مع الاملاءات الليبرالية والواقعية، كما هو الحال في غالب الأحيان. وعلى سبيل المثال، كان من السهل الدفاع عن مشاركة أمريكا في القتال ضد اليابان الامبريالية وألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية على أساس أخلاقي واستراتيجي. يمكن أن يقال الشيء ذاته بالنسبة إلى قرار الولايات المتحدة احتواء الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، أو الذهاب إلى الحرب في العراق عام 1991.

على أية حال، تبرز المشكلة عندما تكون الواجبات الواقعية والمثالية على تضاد مع بعضها بعضاً. ففي مثل تلك الحالات عادةً ما تتصرف النخبة وكأنها من دعاة الواقعية، وتتحدث كما يتحدث الليبراليون، الأمر الذي يستوجب الخداع بشكل منهج بما في ذلك الكذب.

الفصل الثامن

الوجه الآخر للكذب الدولي

لقد ركزت حتى الآن على الفوائد المحتملة للكذب الدولي. وتم التركيز على إظهار المكاسب التي يمكن أن يجنيها القادة والزعماء لصالح بلادهم جراء الكذب على بعضهم بعضاً أو على شعوبهم. على أية حال، هناك تكاليف وفوائد مرتبطة بالأشكال المختلفة للكذب الدولي، والتي سبق لي أن حددتها. يمكن أن يكون هناك ثمن يجب دفعه حتى عندما تمر الأكذوبة وتحقق الهدف المنشود.

لكي يتم تقييم العناصر السلبية للكذب الدولي – الرجاء أن تتذكروا أنني أنظر إلى المسألة من منظور الفائدة بشكل شمولي - فإن من الضروري الأخذ بالحسبان كيف أن كلاً من الأنواع الخمسة من الأكاذيب يؤثر على السياسات الداخلية للدولة، وكذلك على سياستها الخارجية. إننا بحاجة إلى معايير مختلفة لتقييم وتقدير الآثار السلبية المحتملة للكذب في كل مجال من مجالات الكذب. دعوني أبدأ بوصف المعيار الأساسي للأثر على السياسة الداخلية.

سيلحق الكذب واسع الانتشار ضرراً خطيراً بجسد أية سياسة لأنه يولد ثقافة سامة من عدم الإخلاص. بناءً على ذلك، فإن من الصواب أن يعمل القادة والزعماء ومواطنوهم على تقليص حجم الكذب الذي يتم تداوله في بلدهم. على أية حال، إن القيام بذلك ليس مهمة بسيطة لأنه توجد في بعض الأحيان حوافز قوية لدى الأفراد كي يكذبوا ويغشوا بهدف المضي قدماً بكذبهم حتى وإن كان ذلك السلوك الأناني سيئاً للمجتمع بشكل عام. فكّرْ فقط بما فعله بيرني مادوف، المستثمر في وول ستريت، الذي احتال على آلاف الزبائن بمليارات الدولارات. بالطبع، لم يكن بحاجة إلى شراكة مع أحد، ولهذا تراقب الحكومات سلوك مواطنيها، وتنظمه في مجالات عديدة ومتنوعة، وتدين النخبة في معظم المجتمعات وبشكل روتيني الكذب حول مسائل سياسة واقتصادية محلية.

إذا أخذنا هذه الحالة بالحسبان، فإن الأكاذيب الدولية تسبب خطراً محتملاً ومقلقاً بشكل كبير. هناك تحديداً احتمال أن يكون للكذب حول مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية انعكاسات سلبية تؤثر على الحياة اليومية داخل حدود الدولة. بمعنى آخر، ربما يتسرب الكذب حول السياسة الدولية بطريقة مرئية إلى الساحة الوطنية – بالرغم من أن له معنى استراتيجياً جيداً – ويسبب مشكلات ومتاعب من خلال تشريع عدم الإخلاص والتلفيق، والتشجيع عليه في الحياة اليومية. كما أن المبالغة في كثرة التكتم والتلفيق يمكن أن تكون لها أيضاً

عواقب وخيمة، لكن تلك الأنواع من الخداع ليست خطيرة بالقدْر الذي يكون فيه الكذب مفرطاً.

إن للكذب المتكرر بشكل روتيني أربع عواقب وخيمة على الأقل، على الحياة في الجبهة الداخلية، وجميعها يشكل مصدر خطر في الدول الديمقراطية بشكل خاص. يجعل الكذب الواسع الانتشار من الصعب على المواطنين في مجتمع ديمقراطي اتخاذ خيارات مطلعة عندما يدلون بأصواتهم حول قضايا ومرشحين، والسبب في ذلك بسيط وهو أن هناك احتمالاً كبيراً في أنهم يعتمدون في قراراتهم على معلومات زائفة. فكيف يمكن لمقترع أن يعتبر أحد السياسيين أو القادة مسؤولاً عن أعمال قام بها إذا كان لا يعرف الحقيقة عن أعمال ذلك الشخص؟ تعمل الديمقراطيات بشكل أفضل عندما تشتمل على مجموعة من الأفكار الفعالة بشكل منطقي ومعقول، والتي تعمل فيها هذه الأفكار فقط عندما يكون لدى المواطنين معلومات يعتمدون عليها، وعندما توجد مستويات رفيعة من الشفافية والإخلاص.

يمكن لكذب المسؤولين الحكوميين – سواءً على بعضهم بعضاً أم على عامة الناس – أن يشل أيضاً مسيرة صنع السياسة في الدولة، سواءً كانت الدولة ديمقراطية أم لا. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن تكاليف الصفقة في عالم من الخداع تكون هائلة؛ ذلك لأن صانعي السياسة لا يثقون ببعضهم بعضاً؛ ولهذا يجب عليهم تكريس وقت إضافي، وتخصيص مصادر إضافية للتأكد

من أن المعلومات المتوفرة لديهم هي معلومات صحيحة ودقيقة. لكن حتى عندما يجتهدون بالشكل المطلوب، فربما لن يستطيعوا مع ذلك الحصول على جميع الوقائع بالشكل الصحيح، وفي مثل هذه الحالة ستستند قراراتهم إلى معلومات زائفة، الأمر الذي سيزيد من فرص متابعة سياسات خاطئة بشكل كبير.

فوق هذا وذاك، يمكن للكذب المفعم بالوعود أن يقوض قاعدة القانون التي هي صلب وجوهر الحياة الديمقراطية. فقد أصاب باتريك جي فيتزجيرالد، المدعي الخاص الذي اتهم لويس "سكوتر" لي بي، المعاون في البيت الأبيض في تشرين الأول، أكتوبر، 2006 بخصوص كذبه حول دوره في كشف هوية عميل المخابرات المركزية الأمريكية ووضع الاتهام بشكل جيد عندما قال "إن الحقيقة هي المحرك الذي يُشغِّل نظامنا القضائي. وإذا ساومت على الحقيقة، فإن العملية برمتها تضيع" 3. وبالطبع، هناك قوانين يفرض جزء منها العقاب على الكذب، ما يعني أن القليل من عدم الاخلاص هو أمر متوقع في أي مجتمع. لا يمكن أن يكون الكذب ذو انتشار واسع؛ ذلك لأنه يجب أن يكون هناك قدر كبير من الإخلاص والثقة في الحياة العامة حتى يعمل أي نظام قانوني بشكل فعال. على سبيل المثال، تَذَكّرْ أن جورج رايان، الحاكم السابق لولاية إيلينيوس الذي كان يفضل العقوبة المالية، قد شعر بأن عليه أن يعلق تنفيذ جميع أحكام الاعدام في ولايته بسبب أنه كان هناك دليل مقنع على أن العديد من النزلاء

الذين كانوا بانتظار الموت قد تمت إدانتهم على أساس من الأكاذيب ومعلومات أخرى غير صحيحة[4].

وأخيراً، إذا كان الكذب متفشياً في دولة ديمقراطية، فربما سيجعل عامة الناس غرباء إلى درجة أنهم يفقدون الثقة بالحكومة الديمقراطية، ويكونون راغبين بشكل من الأشكال بتأييد الحكم الاستبدادي. بشكل عام، من الصعب رؤية كيف يمكن أن تبقى الديمقراطية أمراً ممكناً لفترة طويلة من الزمن إذا كان الناس لا يكنون احتراماً لقادتهم وزعمائهم ويعتقدون أنهم زمرة من الكذابين، ولا يكنون احتراماً لمؤسساتهم لأنهم يعتقدون أنها فاسدة من رأسها حتى أخمص قدميها. وباختصار يمكن للكذب المفرط أن يلحق أذى كبيراً بمجمل أية سياسة.

دعونا نقوم بتغيير سياق الحديث قليلاً: كيف يمكن للكذب الدولي أن يؤثر سلباً على السياسة الخارجية لبلد ما؟. كما سبق أن أكدنا، يكذب القادة والزعماء على بعضهم بعضاً، وعلى شعوبهم لأنهم يؤمنون أن القيام بذلك يخدم المصلحة الوطنية. الحقيقة المؤسفة هي أن للكذب معنى استراتيجياً جيداً في بعض الأحيان. إذا لم يكن له ذلك المعنى، فلن يكون هناك مبرر جيد وقوي لأنواع الكذب المتنوعة الموصوفة في الفصول السابقة. ومع ذلك، يعطي الكذب نتائج عسكية من وقت لآخر، وفي هذه الحال، يمكن لبلد ما أن ينتهي بها المطاف إلى حالة

أسوأ بدلاً من حالة أفضل نتيجة كذبها أكذوبة خاصة. ومن هنا، فإن المسألة الأساسية في تقييم عواقب الكذب الدولي هي: أي من أنواع الأكاذيب أكثر احتمالاً في أن تعطي نتائج عكسية، ولها عواقب استراتيجية مضرة؟.

بالمجمل، فإن احتمال النتائج السلبية هو المعيار الأساسي في تقييم نتائج وعواقب الكذب الدولي على الجبهة الداخلية، في حين أن احتمال النتائج العكسية وإلحاق أذى بالدولة أكثر من الخير هو المعيار الأكبر في عالم السياسة الخارجية.

مخاطر الكذب بين الدول

من غير المحتمل أن يسبب الكذب بين الدول متاعب خطيرة في الجبهة الداخلية، ذلك لأن خطر رد الفعل السلبي يكون في حده الأدنى؛ ولأن القادة والزعماء لا يكذبون على بعضهم بعضاً في أحيان كثيرة. والسبب في ذلك، على أية حال، هو أن السواد الأعظم من الناس يفهم أن قواعد السياسة الدولية تختلف عن القواعد المطبقة في السياسة المحلية. كما يفهم هؤلاء الناس بشكل خاص بأنه يجب على القادة والزعماء أن يكذبوا في بعض الأوقات، وأن يغشوا في تعاملاتهم مع دول أخرى، وبالأخص عندما يتعاملون مع خصم وعدو. وأخيراً، سواء كان الكذب للأفضل أو الأسوأ، فإن من المتعارف عليه عموماً أنه وسيلة ضرورية، حتى لو كانت ممجوجة، للسياسة الخارجية. ولهذا السبب، نادراً ما تتم معاقبة الدولة والدبلوماسيين عندما

تنكشف أكاذيبهم التي يتبادلونها بين دولهم. وعلى النقيض من ذلك، يعد الكذب أمراً خاطئاً بشكل عام عندما تكون القضية المطروحة وطنية النطاق، والسبب الرئيسي في ذلك هو أنه نادراً ما يكون بقاء بلد ما، في خطر عندما تكون السياسة الداخلية تسير على ما يرام.

ربما من غير الواقعي الاعتقاد أنه يمكن تجزئة الكذب بين الدول بالطريقة التي وصفتها من دون التشجيع على الكذب، أو تشريعه في الجبهة الداخلية. لكن ذلك سيكون خطأ؛ إذ إنه يمكن رسم الحدود الواضحة بشكل معقول ومنطقي وبشكل يتحدد فيه متى يكون الكذب مقبولاً ومتى لا يكون مقبولاً. دعونا نتذكر أن السواد الأعظم من الناس يقبل حقيقة أن توجد ظروف استثنائية تسمح لنا بالكذب في حياتنا اليومية من دون أن يصبح الكذب سلوكاً مقبولاً في الظروف العادية. على سبيل المثال، عندما كنت طالباً في الكلية العسكرية في وست بوينت في أواخر الستينات، كانت توجد مجموعة قواعد صارمة تنص بشكل مؤكد على أن تلميذ الكلية لا يكذب، ولا يغش، ولا يسرق ولا يتحمل أو يسامح من يفعل ذلك. ومع ذلك، فقد كان مسموحاً النطق بأكذوبة بيضاء – كان يطلق عليها "الشرف الاجتماعي" – في الحالات التي يمكن أن تجرح مشاعر شخص آخر حول مسألة تافهة. وحتى أذكر مثالاً شعبياً في ذلك الوقت: إن ذهبت إلى بيت الضابط المسؤول عنك، وقدمت لك زوجته وجبة كريهة، فإن من المقبول أن تقول لها بأن الوجبة كانت شهية.

على أية حال، كنا نفهم بوضوح أن الكذب في حالات اجتماعية غير ملائمة مثل تلك الحالة لم يعطِنا إذناً في أن نكذب في ظروف أخرى.

وكما ذكرنا، ينطبق نفس المنطق على أناس يساومون ويفاوضون على بيت أو سيارة. من المسموح لهم أن يكذبوا حول تحفظهم على السعر – إن ذلك جزءاً من اللعبة – لكن ذلك لا يعني أنهم أحرار في أن يكذبوا في مسائل أخرى. إن السياسة ما بين الدول هي مجال آخر معروف بشكل جيد، حيث يعد الكذب مقبولاً بشكل عام، وحيث لا يوجد خطر كبير من امتداده أو رد الفعل السلبي عليه.

بالعودة إلى العواقب الدولية، فإنه لا مجال للشك بأن الكذب ما بين الدول يمكن أن تكون له نتائج سلبية، تماماً كما يمكن أن تفشل السياسة التي يمكن أن تتبعها أية دولة، وتضر بالمصلحة الوطنية. لكن لا يوجد شيء مميز في هذا النوع من الكذب الدولي الذي يجعله عرضه لنتائج سلبية، كما سأجادل في حالة التخويف والتغطيات الاستراتيجية. وأكثر من ذلك فإن الضرر المترتب عن انحراف الكذب الدولي وتهوره لا يكون عادة ضرراً أساسياً أو كبيراً، وهذا لا ينفي أنه تترتب عليه بعض التكاليف.

يمكن أن تخطئ الأكذوبة التي ينطق بها رجل الدولة أوالدبلوماسي بطريقتين مختلفتين. أولاً، يمكن أن تنكشف فوراً

بعد أن تخرج الأكذوبة، الأمر الذي يجعل من المستحيل أن تؤدي أثرها المقصود أو المنشود. لكن ما هي النتائج والعواقب المترتبة على القادة والزعماء الذين كذبوا؟ من غير المحتمل أن تكون تلك العواقب قاسية لأن دافع الانتقام لن يكون كبيراً بسبب أن الأكذوبة لن ينكشف أمرها قبل أن تلحق الضرر بالدولة المستهدفة، وبسبب أنه لا توجد عادة وسائل مفيدة لدى الضحية المستهدفة، كي تعاقب الكاذبين. إن أحد الخيارات المحتملة هي إحراج الكاذب؛ لكن ذلك يعتبر مجرد عقوبة ثانوية، كما أن تلك العقوبة قد لا تجدي نفعاً بسبب أن معظم الناس يدركون أن القادة والزعماء يكذبون في بعض الأحيان على بعضهم بعضاً لما فيه الخير لبلادهم. من الصعب إلحاق العار بزعيم أو قائد على هذا الأساس حتى وإن فشل في المهمة، وانكشف أمره بالجرم المشهود.

يمكن أن ترد الدولة الضحية بإيقاف المفاوضات الجارية، أو أن تتبع سياسات متشددة ضد الدولة التي حاولت خداعها. وفي تلك الحال، سوف تؤدي الأكذوبة التي انكشف أمرها إلى تدهور العلاقات بين الدول المعنية بشكل خطير. على أية حال، ليس من المحتمل أن يحدث ذلك، ليس فقط بسبب أن الأكذوبة انكشفت وفشلت في إلحاق الضرر بالهدف المقصود، بل أيضاً بسبب – كما أكدت مراراً وتكراراً – أنه من البديهي أن الدول تكذب على بعضها بعضاً. من المسلّم به أن الأكذوبة التي

ينكشف أمرها يمكن أن تساهم في تدهور العلاقات بين دولتين، لكن من غير المحتمل أنها ستكون القوة الأساسية الدافعة التي ستخلق بكل تأكيد نزاعاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً بينهما.

لقد حدثت حالة من حالات الردود السلبية التي تنطبق على هذا الكلام –عندما انكشف أمر إدارة أيزنهاور وهي تمارس حفنة من الأكاذيب الصارخة حول حادثة طائرة u-2 في ربيع عام 1960[5]. لقد شعر الرئيس بنفسه بالخزي والعار عندما تم الكشف عن تلك الأكاذيب، لكن الأكثر أهمية هي أنه كان يستعد في ذلك الوقت للقاء نظيره السوفييتي، نيكيتا خروتشوف. كان الزعيمان يأملان بتحسين العلاقات بين الدولتين العظميين، وإبطاء سرعة سباق التسلح النووي. لكن القمة التي كان مُخَطَطَاً لها ألغيت، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أكاذيب الإدارة حول مهمة الطائرة. وعلى أية حال، فإن السبب الرئيسي وراء فشل القمة هو أن الحادثة كشفت للعالم أن الولايات المتحدة كانت تنتهك المجال الجوي السوفييتي، وأنها كانت ترسل طائرات تجسس فوق الأراضي السوفييتية، الأمر الذي سبب مشكلات سياسية كبيرة لخروتشوف في الداخل السوفييتي، وجعل الأمر عليه صعباً في لقاء آيزنهاور والتعاون معه. باختصار، فقد اهتمت موسكو بأكاذيب الرئيس ومستشاريه، ولكن ليس إلى حد كبير.

يمكن أن يجادل المرء بأن انكشاف الأكذوبة يضر بسمعة الدولة، الأمر الذي يمكن أن يحلق أذى بالمكانة الدولية. وكما ذكرنا، فإن السمعة أمر مهم في مجال السياسات القليلة الأهمية. إذا جعلت دولة ما، الأكاذيب ممارسة لها عند التعامل مع قضايا سياسية دنيوية، فإن هذه السمعة سوف تتطور بسرعة لتتحول إلى سمعة عدم الإخلاص، الأمر الذي لن يشجع دولاً أخرى على التعامل والتعاون والتفاعل معها. لكن ذلك أحد أسباب لماذا لا يوجد إلا القليل من الكذب بين الدول عندما يتعلق الأمر بالسياسة في أمور بسيطة، وهو الذي يترجم بالطبع قضية السمعة ذات الأهمية العملية القليلة في هذا المجال.

في عالم السياسة العليا التي تتناول قضايا هامة أو مصيرية هامة، حيث يبدو الكذب أكثر تكراراً وممارسة ولكن ليس شائعاً، تعتبر السمعة ذات أهمية كبرى[2]. عندما تتعلق مسألة ما، بأمن الدولة بشكل مباشر، لا يستطيع قادتها إيلاء أهمية كبيرة لسمعة دول أخرى، ويعود السبب بشكل كبير إلى أنهم لا يمكن أن يكونوا متأكدين أبداً بأنهم لن يُخدَعوا من قبل دولة ذات سمعة جيدة. ولمجرد أن دولة ما، كانت صادقة ومخلصة عشر مرات، لا يعني أنها ستكون صادقة ومخلصة إحدى عشرة مرة. عندما يتم التعامل معك على أنك مغفل، لا يهم كثيراً إذا كان الأمر يتعلق بالسياسة في أمور بسيطة، لكن يمكن أن تكون لذلك عواقب كارثية إذا كان بقاء البلد في خطر. وبهذا عندما يتعامل القادة مع قضايا تتعلق بالأمن الوطني، فإنهم لا

يأخذون في حساباتهم السلوك السابق لدول أخرى، الأمر الذي يعني في حقيقة الأمر أن سمعة متضررة أو يشوبها العيب لا تكون عادة ثمناً باهظاً تدفعه الدولة إذا انكشف كذبها.

يمكن أن يكون للكذب بين الدول نتائج عكسية بطريقة ثانية. وبالتحديد يمكن أن ينضوي الخداع لفترة طويلة من الزمن على الهدف المقصود خداعه وإرباكه بقصة زائفة، ومن دون أن يتم كشف أمره. ومع ذلك لا تأخذ الأكذوبة مجراها كما رُسِمَت من أجلها، وتبقى البلد التي مارست الأكذوبة في حالة أسوأ مما هي عليه لو أنها لم تكذب. بمعنى آخر، يمكن لقائد أو زعيم أن يُطلِق بنجاح أكذوبة خاطئة وغير مصيبة. إن مثالاً جيداً عن ذلك هو أكذوبة خروتشوف حول القوة الصاروخية السوفييتية في أواخر الخمسينات. فقد بالغ كثيراً بالقدرات السوفيتيية كي يقنع الولايات المتحدة في أن لا تهدد الاتحاد السوفيتيي أو تعتدي عليه، ولكي تحترم مصالح موسكو ورغباتها حول العالم بشكل عام. لكن بدلاً من ذلك، أرعبت الفجوة الصاروخية المزعومة الولايات المتحدة، ودفعتها إلى تصعيد سباق التسلح بشكل كبير في الوقت الذي كان خروتشوف يأمل في إبطاء سرعته حتى تتمكن موسكو من إنفاق اموال أكثر على البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وكما تبين هذه الحال، فإنه حتى الأكاذيب المحبوكة بشكل جيد يمكن أن تكون لها في بعض الأحيان نتائج عسكية لأن السياسة التي تدعمها تعتريها مساوئ وعيوب.

مخاطر التخويف والترهيب

من المحتمل أن تكون للتخويف والترهيب – خلافاً للأكاذيب التي يتبادلها قادة وزعماء مع بعضهم بعضاً – نتائج سلبية خطيرة على السياسة الداخلية والخارجية لكلتا البلدين. نبدأ بالقول إنه يوجد احتمال كبير لحدوث ردة فعل عكسية. فالقادة والزعماء الذين ينخرطون في التخويف والترهيب يُظهِرون احتقاراً لشعوبهم وللديمقراطية بشكل عام. فوق هذا وذاك، إنهم يكذبون لأنهم يعتقدون أن زملاءهم المواطنين لا يمكن أن يكونوا قادرين على فهم السياسة الخارجية ودعمها، حتى وإن أعطوا تقييماً مباشراً لبيئة التهديد. كما أن محاولة طرح وقائع الحالة بشكل أكثر وضوحاً وإكراهاً لن تجدي نفعاً أيضاً. لذلك، وحتى يضمنوا أن تتبنى البلد السياسة الخارجية الصحيحة، فإن من الضروري تصميم التهديد ونشره عبر تطوير أكاذيب عن الخصم، والانخراط في أشكال أخرى من الخداع.

إن المشكلة في هذا النوع من السلوك هو أنه من المحتمل أن يمتد القليل من الاحترام الذي يبديه القادة والزعماء نحو الجمهور إلى الجبهة الداخلية، عندما يتوصل قادة وزعماء بلد ما إلى أن مواطنيهم لا يفهمون المسائل الهامة في السياسة الخارجية، وبالتالي توجد حاجة لاستغلالهم والتلاعب بهم. عندها لن يكون صعباً تطبيق ذات النوع من التفكير على قضايا وطنية. في الجوهر، يجعل التخويف والترهيب بناء جدار حماية بين السياسة

الداخلية والخارجية أمراً صعباً لأن العلاقة بين القادة والزعماء وشعوبهم هي بالأساس نفسها في كلا المجالين. إن ذلك لا ينفي أن موجبات الكذب يمكن أن تكون أكبر عندما يتم طرح قضايا السياسة الخارجية، وذلك بسبب الرابط الواضح مع أمن البلد.

يتعرض التخويف والترهيب أيضاً إلى ردود فعل سلبية، وإلى نشوء إحساس بالإحباط في السياسة الخارجية. إن أساس المشكلة هو أن النقاش العام حول بيئة التهديد لا يمكن إلا أن يكون مشوهاً، ذلك لأن القادة والزعماء يخدعون شعوبهم عن سابق تصميم حول المخاطر التي تواجه بلادهم. أما من حيث الجوهر، فإنهم لا يعتقدون أن تقييماً صادقاً للتهديد كافٍ لجعل الجمهور يقوم بفعل الشيء الصحيح. وبالطبع، يمكن أن توجد ظروف يكون فيها الجمهور عائقاً في وجه التعامل بفعالية مع تهديد خطير، وبالتالي يكون لدى القادة حس وفهم استراتيجي جيد كي ينخرطوا في التخويف والترهيب. وبالفعل، يمكن البناء على قضية جيدة بالقول إن إكذوبة روزفلت حول حادثة المدمرة greer عام 1941 صبّتْ في خدمة المصلحة القومية لأن الشعب الأمريكي لم يكن يُقَدر بشكل كبير الخطر الذي كانت تشكله ألمانيا النازية على الولايات المتحدة.

لكن من الممكن أيضاً – وربما كان من المحتمل – أن يكون الجمهور ذكياً وحاذقاً ومسؤولاً بشكل أساسي، وأن

السبب الذي يجعل قادة الحكومة يواجهون صعوبة في طرح قضيتهم هو أنهم يقرأون التهديد بشكل خاطئ، ويدفعون بسياسة السير في الاتجاه الخطأ. إن هذه النتيجة محتملة بشكل خاص إذا كانت الحكومة تواجه معارضة قوية من خبراء خارجيين، وكذلك من السواد الأعظم من السكان. ويبدو أن من المحتمل أن القادة والزعماء الذين يطرحون جدالات سليمة سيكونون أكثر قدرة على الدفاع عنها في عالم الأفكار المطروحة - في معظم الأوقات على أية حال - وليس عليهم أن يكذبوا على الجمهور، وبشكل خاص على أولئك الخبراء الذين يعرفون القضية المطروحة. فحقيقة أن القائد والزعيم يشعر بأنه مجبر على التخويف والترهيب يعني أنه يوجد سبب قوي بأنه يقرأ بيئة التهديد بشكل خاطئ، وأن الجمهور قيم تلك البيئة وقاسها بشكل صحيح. إذا كانت الحال هكذا، وانتهى الأمر بالحكومة كي تتابع سياسة خاطئة، فإن ذلك سيؤدي بكل تأكيد إلى متاعب خطيرة.

أكثر من ذلك، إذا كان القادة والزعماء يكذبون خدمة لتشجيع سياسة خاطئة فإن من المحتمل أن يخسروا الدعم الشعبي عندما يكتشف الجمهور بأنه قد تم تضليله، فتزيد متاعب البلد وتتضاعف. وهذا هو ما حدث لإدارة جونسون أثناء الحرب الفيتنامية، وإدارة بوش أثناء الحرب العراقية. أصبح واضحاً أنه في كل مرة كانت الحرب تسير بشكل سيء كان هناك خداع خطير في مجريات الصراع. ومع ذلك، إذا وُجد أن رجال الدولة

والدبلوماسيين قد كذبوا حول سياسة اتبعوها تحقق أهدافها بكل وضوح، فإن من غير المحتمل أن يعاقب الجمهور هؤلاء الرجال والدبلوماسيين، ويعود السبب في ذلك بكل بساطة إلى أن لا شيء يماثل النجاح في السياسة الدولية. وبالطبع، يساعد ذلك المنطق في إقناع صانعي السياسة في المقام الأول في أنهم يمكن أن يمرروا التخويف والترهيب الذي مارسوه من دون أن يتعرضوا للعقاب.

مخاطر التكتم الاستراتيجي

يمكن أن يؤدي التكتم الاستراتيجي إلى متاعب خطيرة في الداخل والخارج. فالقادة والزعماء الذين يكذبون على مواطنيهم حول سياسة فاشلة أو سياسات مثيرة للجدل يعتقدون بكل وضوح أن شعوبهم غير قادرة على التعامل بذكاء مع تلك المسائل. وكما هي الحال في التخويف والترهيب، فإن تلك الحالة تكون جاهزة لردود فعل سلبية، ذلك لأن صانعي السياسة الذين يتبنون مثل تلك الآراء يمكن أن ينزلقوا بسهولة إلى التفكير بأن جمهورهم غير قادر على التعامل بذكاء وحذق مع مسائل داخلية مهمة أيضاً، الأمر الذي سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الكذب في الجبهة الداخلية. سيكون لتلك النتيجة بكل تأكيد عواقب مؤسفة على مجمل السياسة.

يعتمد احتمال حدوث متاعب في عالم السياسة الخارجية على نوع التكتم والنتيجة التي يؤول إليها. دعونا ننظر أولاً كيف أن

إخفاء سياسة مثيرة للجدل يمكن أن ترتد سلباً على صانعيها. قد يعمد القائد إلى تبني سياسة خاصة بشكل سري بعد أن يكون قد أجرى نقاشاً علنياً ومثيراً للجدل حولها، الأمر الذي يدفعه إلى الاستنتاج بأن تلك السياسة ذات إيجابية للبلد حتى وإن كانت لا تحظى بشعبية من قبل شريحة واسعة من المواطنين. أما الخيار الآخر هو أن قائداً أو زعيماً يمكن أن يشعر بأنه مجبر على تبني سياسة بشكل سري قبل أن يجري حولها نقاشاً قوياً في العلن، والسبب في ذلك، وبكل بساطة، هو أنه يتوقع أن يواجه معارضة كبيرة. سيكون لزاماً على القائد أو الزعيم في كلا السيناريوهين أن يكذب إذا سئل عما إذا تم تبني السياسة الغامضة.

هناك احتمال كبير بوقوع ردود فعل سلبية جراء هذا النوع من التكتم، لأنه عندما لا يستطيع القادة والزعماء أن يسوقوا سياسة ما، إلى شعوبهم بطريقة قانونية ومنطقية، فإن من المحتمل أن تكون المشكلة تكمن في السياسة وليس في الجمهور. إن ذلك صحيحاً بشكل خاص إذا عارض عدد كبير من الخبراء غير المباشرين السياسة المطروحة أو كان هناك مجرد احتمال في أن يعارضوها. على أية حال، يوجد في السيناريو الأول نقاش عام على الأقل، حيث يكون القادة والزعماء مجبرون على الإصغاء إلى مشاغل واهتمامات منتقديهم والتجاوب معهم، بما في ذلك أولئك الخبراء غير المباشرين الذين يعلمون المسائل المطروحة علم اليقين. من المحتمل أن يدفع هذا الكر والفر أولئك القادة والزعماء إلى أن يفكروا تفكيراً عميقاً حول مسار عملهم

المفضل، والذي يقلل من احتمال أنهم فقط يتكتمون على سياسة غير رشيدة. وفوق ذلك، ربما سيصلون إلى نتيجة يدركون فيها أن سياستهم المفضلة ستسبب لهم مشكلات محددة، وبالتالي سيعملون على تعديلها بطرق ذكية. لكن في السيناريو الثاني حيث بالكاد يوجد نقاش علني عام، فإن احتمال أن يستدرك زعيم أو قائد ما عيوب سياسته التي اختار أن يتبعها يكون ضعيفاً إلى حد كبير. وبالتالي، فهناك احتمال أكبر في أن الخيار سيسير في الطريق الخطأ.

إذا انتقلنا تالياً إلى النوع الآخر من التكتم الاستراتيجي – إخفاء سياسة فاشلة – يبدو للوهلة الأولى أن ردود الفعل السلبية هي قضية خلافية، ذلك لأن السياسة قد غاصت في طريق الانحراف والتهور، لكن تلك النتيجة خاطئة. إن التكتم على سياسة مخادعة يستوجب بشكل ثابت حماية الأفراد المسؤولين وليس التخلص منهم أو إعفاءهم من المسؤولية فوراً. من المحتمل أن تعني أن السياسة الفاشلة – أو بعض المتغيرات فيها – ستبقى سارية لفترة من الزمن، وهذه ليست نتيجة مرغوب بها. على سبيل المثال، فإن الدفاع عن الماريشال جيفري واستراتيجيته في قتال الجيش الألماني في فيردون أدى إلى بقائه وبقاء المعادلة التي شابها الكثير من العيوب في مكانها على مدى العشرة الأشهر الكاملة التي استغرقتها تلك المعركة الدامية. لو تم استبدال جيفري في المراحل الأولى في ذلك القتال بقائد أكثر قدرة لكان ذلك أفضل بالنسبة إلى الجنود الفرنسيين.

فوق ذلك كله، يمكن أن يؤدي إخفاء سياسة فاشلة إلى كوارث أكبر في نهاية المطاف، ليس بسبب عدم الكفاءات التي تبقى عادة في مواقع ومناصب قيادية لمدة زمنية ليست بقليلة، بل أيضاً بسبب أن الانخراط في التكتم يجعل من الصعب تبني نظام أمن قومي يُعد فيه صانعو السياسة والقادة العسكريون مسؤولين عن أعمالهم. لا يمكن لأية مؤسسة أو منظمة أن تعمل بفاعلية من دون أن تكون مسؤولة عن كل مستوى من عملياتها. وأخيراً، إذا بقيت السياسة الفاشلة في تكتم شديد، فسيكون من الصعب إجراء نقاش ذي معنى حول الخطأ الذي جرى، وكذلك حول أفضل الأمور الواجب فعلها للتأكد من أن ذلك الخطأ الذي جرى، لن يتكرر مرة أخرى.

بالمجمل، يمكن للتكتم الاستراتيجي أن يكون ضرورياً في بعض الأحيان، لكنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة بسبب وجود احتمال كبير في أن يلقى ردود فعل سلبية، وكذلك إفساد الحياة اليومية في الجبهة الداخلية.

مخاطر صنع الأسطورة القومية

من غير المحتمل أن يؤدي الكذب الهادف إلى الترويج للأساطير القومية إلى عواقب وخيمة على السياسة الداخلية والخارجية. ليس هناك الكثير من الخطر الناجم عن الانتكاسات لأن السواد الأعظم من الناس عادة ما يكونون مولعين بأساطير أمتهم إلى درجة أنهم لا يدركونها على حقيقتها.

وبدلاً من ذلك، يرون الأساطير على أنها حقائق مقدسة وليست أكاذيب أو تشويه لسجلات التاريخ. لقد التقط جورج أورويل هذا الوهم الذاتي الجماعي عندما كتب يقول: "إن القومية هي التعطش من أجل السلطة، ممزوج بخداع الذات. فكل قومي قادر على ممارسة الخداع والكذب الأكثر وضوحاً؛ لكنه – وبما أنه مدرك لحقيقة أنه يخدم شيئاً أكبر من ذاته هو– متأكد بشكل لا يقبل الشك أنه على صواب". حتى النخب المثقفة يمكن أن تقع ضحية لهذه الظاهرة في بعض الأحيان، حيث ينتهي بهم المطاف إلى أنهم يصدقون أكاذيبهم التي أطلقوها، وفي هذه الحال لم تعد أكاذيب. وكما أكد الباحث ريتشارد نيوستادت: "يجب عدم الاستخفاف بنزعة اللغة البيروقراطية الهادفة إلى إنجاب ذات الصور المقدمة للجمهور بشكل سري".

ماذا عن السياسة الخارجية؟ يؤكد عدد من الباحثين البارزين، بمن فيهم المؤرخان بول كيندي وستيفن فان إيفيرا من جامعة يال، على أن الأساطير القومية تؤدي بالدول إلى أن تتصرف بحماقة في بعض الأحيان. وبالفعل، يقال إن هذه الأنواع من الأساطير تكون سبباً من أسباب دفع الدول كي تتصرف بشكل عدواني تجاه جيرانها، ورفض إيجاد حلول للصراعات التي يمكن أن يكون إيجاد تسوية سلمية لها بدلاً من ذلك أمراً ممكناً. على سبيل المثال، يقال إن الأساطير القومية كانت سبباً أساسياً من أسباب السلوك العدواني لألمانيا خلال النصف الأول

من القرن العشرين – بما في ذلك بدء الحرب العالمية الأولى. ويقال إن الأساطير الشوفينية حول تاريخ إسرائيل هي الأسباب الرئيسية وراء عدم سماح الإسرائيليين للفلسطينيين بإقامة دولة قابلة للحياة خاصة بهم، الأمر الذي يجعل من المستحيل وضع نهاية لصراعهم الطويل.

على أية حال، يعتبر هذا المنظور خاطئاً، لأن السهم السببي يذهب في الاتجاه المعاكس: يدفع سلوك السياسة الخارجية باتجاه خلق أساطير قومية وليس العكس. وبالتحديد يتم بشكل خاطئ تفصيل اللغة البلاغية عن القومية ليناسب سلوك الدول، وهذا السلوك يكون مدفوعاً بشكل كبير بحسابات أخرى. على سبيل المثال، كان السلوك العدواني لألمانيا في السنوات المؤدية إلى الحرب العالمية الأولى مدفوعاً بشكل أساسي بسبب المخاوف حول توازن القوى في أوروبا، وكانت الأساطير القومية التي تطورت في ذلك الحين مصممة بشكل كبير لتبرير أعمالها العدوانية. لقد كانت جهود إسرائيل السيطرة على جميع ما كان يسمى فلسطين تحت الانتداب وحرمان الفلسطينيين من دولة خاصة بهم، جزءاً أساسياً من الأجندة الصهيونية منذ ولادتها في السنوات الأخيرة من أعوام 1880. لقد كانت أعمال وأفعال إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948 منسجمة ومتطابقة بشكل كبير مع تلك الرؤية الصهيونية الأساسية، ولم تكن مدفوعة بأية طريقة ذات معنى بالأساطير القومية المختلفة التي اخترعها

الإسرائيليون. كان الهدف الرئيسي من تلك القصص الزائفة تبييض سلوك إسرائيل الوحشي تجاه الفلسطينيين حتى يظن الإسرائيليون وحلفاؤهم حول العالم أن إسرائيل دوماً على حق، وأن الفلسطينيين دوماً على خطأ.

لا ينفي أي من هذه الأمور أن القومية يمكن أن تكون سبباً قوياً للحرب. وبالفعل، فقد كانت الأيديولوجية الأكثر قوة في العالم خلال القرنين المنصرمين، ولعبت دوراً في تمزيق الدول والإمبراطوريات إلى أجزاء، وأدت أيضاً إلى بدء حروب مع جيرانها في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، كان بسمارك مدفوعاً بالقومية والمخاوف الأمنية أيضاً عندما شن الحروب وكسبها في الأعوام 1864 و1866 و1870. لم يكن هدفه ببساطة توسيع حدود بروسيا وجعلها آمنة بشكل أكثر، بل أيضاً خلق دولة ألمانيا الموحدة. لنتذكر أن الصهيونية هي قومية يهودية على نحو فعال، ولم تكن هناك طريقة أمام الصهاينة القادمين من أوروبا لخلق دولة يهودية على جميع الأراضي الفلسطينية من دون أن يسلكوا مسلكاً عدوانياً تجاه الشعب الذي يعيش هناك في المنطقة. وعليه، فإن القومية هي بوضوح سبب رئيسي من أسباب الحروب، إلا أن الأساطير التي ترافقها ليست سبباً للحروب. وفي معظم الحالات، فإن لها أثراً ثانوياً أو قوياً في صنع السياسة الخارجية لبلد ما.

التكاليف المحتملة للأكاذيب الليبرالية

ليس للأكاذيب الليبرالية أيضاً جانباً سلبياً كبيراً سواءً على الجبهة الداخلية أو جبهة السياسة الخارجية. يميل نفس الوضع المشترك لتضليل الذات والذي يرافق صنع الأسطورة القومية إلى أن يكون ذا أثر هنا أيضاً. لا يدرك السواد الأعظم من الناس أن الكذب قائم، لأنهم يميلون إلى الإيمان بأن بلدهم تتصرف بنبل في معظم الأحيان تقريباً. وعليه، لا يوجد خطر كبير في الانتكاسات والنتائج السلبية. لكن حتى في تلك الحالات النادرة التي لا تنطوي فيها الأكاذيب الليبرالية على ما يكون المقصود فيها، وعندما يدرك الجمهور بأن بلده تصرفت بطريقة لا أخلاقية أو غير قانونية، فإنه لا يوجد الكثير من الخطر جراء الانتكاسات أو النتائج السلبية، ذلك لأن السواد الأعظم من الناس يدركون أن قواعد السلوك المطبقة في السياسة الدولية ليست نفسها مطبقة داخل حدود دولتهم.

إضافة إلى ذلك، فإن للأكاذيب الليبرالية التي ينطق بها القادة والزعماء أثر ضعيف على الطريقة التي تتصرف بها دولهم على الساحة الدولية. إن نفس المنطق الذي يدعم صنع الأسطورة القومية ينطبق هنا: يفعل رجال الدولة والدبلوماسيون وبشكل ثابت كل ما يعتقدون أنه ضروري للمغالاة في المحافظة على أمن دولهم بغض النظر عن اللغة التي يستخدمونها لشرح وتفسير

وتوضيح أعمالها السابقة والحالية. بمعنى آخر، ينطلق السهم السببي من سلوك السياسية الخارجية إلى الكلام البلاغي الليبرالي وليس العكس.

الفصل التاسع

الخـــــاتمـــة

يبدو واضحاً من السجل التاريخي أنه بالرغم من أن الكذب غالباً ما تتم إدانته على أنه سلوك مخزٍ، إلا أن القادة والزعماء على اختلاف توجهاتهم يعتقدون أنه أداة مفيدة من أدوات إدارة شؤون البلاد، والذي يمكن، لا بل يجب، استخدامه في ظروف عديدة.

لا يكذب القادة والزعماء على دول أخرى فقط، بل يكذبون أيضاً على شعوبهم، وهم يفعلون ذلك لأنهم يؤمنون أن ذلك يخدم مصلحة بلادهم. وهم على حق في بعض الأحيان. من يجادل منا أن على رجال الدولة والدبلوماسيين أن لا يكذبوا على خصم خطير لهم – خاصة في زمن الحرب – إذا كان خداعهم يحقق فوائد استراتيجية؟ ربما كان أفضل مثال عن الحالة التي لعب فيها الكذب دوراً مهماً في مساعدة دولة ما، على تحويل ميزان القوى إلى صالحها عندما ساعدت الأكاذيب التي أطلقها

بسمارك في جعل فرنسا تبدأ الحرب على بروسيا في عام 1870. لقد أحرزت بروسيا نصراً حاسماً، الأمر الذي أدى إلى تأسيس ألمانيا القوية في قلب أوروبا.

فوق هذا وذاك، يشعر القادة والزعماء، من وقت لآخر، أن كذبهم على شعوبهم له بعض الفوائد. فعلى سبيل المثال، يبدو لي أن الرئيس كينيدي كان صائباً عندما كذب على الشعب الأمريكي حول الصفقة التي أبرمها مع السوفييت حول صواريخ جوبتر في تركيا، ذلك لأن تلك الأكذوبة ساعدت في إيجاد حل لأزمة الصواريخ الكوبية، وجنبت حرباً محتملة بين قوتين عظيمتين تمتلكان سلاحاً نووياً.

على أية حال، لا يجدي الكذب نفعاً على الدوام. من الصعب على القادة والزعماء أن يتلاعبوا مع دول أخرى لأن الأكاذيب المتبادلة بين الدول تكون موجهة عادة نحو الخصوم والأعداء المحتملين أو الحقيقيين الذين يكون شكهم مفهوماً بخصوص شيء يمكن أن يقوله أعداؤهم وخصومهم حول مسائل تتعلق بأمنهم. يوضح مفهوم فقدان الثقة بين الدول المتحاربة إلى حد كبير لماذا لا يوجد كذب كثير بينها. لقد كان من الصعب على تشرشل وروزفلت تمرير أكاذيبهما على هتلر والعكس صحيح – وبالتأكيد ليس لفترة طويلة من الزمن – لأنهم كانوا يشكون ببعضهم بعضاً إلى حد كبير. وبالرغم أن من الأسهل على القادة والزعماء أن يكذبوا على شعوبهم – لأن الشعوب تميل إلى

تصديق حكوماتها – فإن الكذب على مواطنيهم لا يجدي نفعاً أيضاً. فعلى سبيل المثال، كذب روزفلت حول حادثة المدمرة greer عام 1941 للمساعدة في جعل الولايات المتحدة تنخرط بشكل أعمق في الحرب العالمية الثانية. لكن بالكاد، كان لأكاذيبه أي أثر أو تأثير على الرأي العام الأمريكي الذي بقي في مزاج انعزالي حتى واقعة بيرل هاربر.

إن الفشل في خداع الهدف المقصود ليس الشيء الوحيد الذي يمكن أن لا يجري على ما يرام عندما يتبادل القادة والزعماء أكاذيب على المستوى الدولي. هناك أيضاً خطر من أن الأكاذيب سوف ينكشف أمرها، وبالتالي سوف تضر أكثر مما تنفع تلك الدول، كما حصل عندما أطلقت إدارة إيزنهاور سلسلة من الأكاذيب بعد أن أسقط الاتحاد السوفييتي طائرة التجسس u2. وبالطبع، يمكن أن تكون للأكاذيب ردود فعل سلبية حتى عندما لا يتم اكتشافها، ويؤمن بها قادة وزعماء الدولة المستهدفة. هذا هو الذي حصل عندما بالغ خروتشوف في تصوير حجم ترسانته من الصواريخ السوفييتية البالستية العابرة للقارات في أواخر الخمسينات. فقد انتهى الأمر إلى شحن سباق التسلح؛ الأمر الذي لم يكن راغباً به، والذي لم يكن في صالح بلاده. إن الكذب الذي أطلقته إدارة جونسون حول الأحداث التي وقعت في خليج تونكن في آب، أغسطس، 1964، هو حالة أخرى حيث ارتدت مجموعة الأكاذيب المحبوكة بشكل جيد على أصحابها، وأحدثت نتائج عسكية. لقد لعب ذلك الزيف والخداع

دوراً مهماً في استدراج الولايات المتحدة إلى حرب فيتنام. وبنفس الطريقة، أطلقت إدارة بوش أكاذيب متنوعة للتحضير لغزو العراق في آذار، مارس، 2003، والتي لم يتم كشفها في ذلك الوقت، ما ساعدت في تسويق قضية الإطاحة بصدام حسين. وفي كلتا الحالين، أدى التخويف والترهيب إلى كوارث استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن إعطاء نتائج عكسية ليس فقط وجهاً آخر محتملاً للكذب الدولي، لأن الوجه الآخر هو الانتكاسة الارتدادية، وهي التي تسبب قلقاً وازعاجاً أكثر من الاثنين معاً. ومع ذلك يمكن لقادة وزعماء يكذبون على مواطنيهم لما يؤمنون به أنه لأسباب استراتيجية جيدة أن يسببوا ضرراً بمجمل سياستهم من خلال تعزيز ثقافة الكذب وعدم الاخلاص. ولهذا السبب، فإن التخويف والترهيب والتكتم الاستراتيجي تعتبر أنواعاً من الكذب الأكثر خطورة، والتي يمكن أن ينطق بها القادة والزعماء، إذ أن كليهما يحملان خطر الانتكاسة وردة الفعل لأنهما يتضمنان قادة وزعماء يكذبون على جمهورهم والرأي العام لديهم، كما أن كليهما عرضة أيضاً لإحداث انهيارات في السياسة الخارجية. إن التكاليف المحتملة والمرتبطة بالأنواع الثلاثة الأخرى للأكاذيب الدولية – صنع الأسطورة القومية، والأكاذيب الليبيرالية، والأكاذيب بين الدول – ليست كبيرة بالقدر الذي يكون فيه التخويف والترهيب والتكتم الاستراتيجيي تقريباً.

ما هي الدروس التي يمكن أن تستقيها السياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل من هذا الاختيار للكذب الدولي ؟ لقد برزت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة كأقوى دولة في العالم. من غير المحتمل أن تتغير تلك الحال في المستقبل المنظور، حيث توجد فقط دولة واحدة – الصين – بإمكانها تحدي المكانة الأمريكية في تفوقها. لكن الصين بحاجة إلى وقت طويل قبل أن تستطيع اللحاق بأمريكا، ولديها مشكلات يمكن أن تبطئ أو حتى توقف صعودها إلى القمة. وفي نفس الوقت، تؤمن شريحة واسعة من مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية بما فيها الديمقراطيون والجمهوريون – بأن لدى الولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية واستراتيجية ليس فقط للعب دور الشرطي في العالم، بل أيضاً لصياغة سياسات دول بعينها. وأكثر من ذلك، لم يكن القادة والزعماء الأمريكيون خجولين حول أكاذيبهم العسكرية لتحقيق تلك الأهداف. لقد خاضت الولايات المتحدة خمس حروب منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1989، وكانت في حالة حرب لمدة أربعة عشر عاماً خلال الاثنين والعشرين عاماً التي تلت: وهذه الحروب هي الحرب على العراق 1991، الحرب على صربيا 1995و 1999 والحرب على أفغانستان 2001- 2002، والحرب على كل من أفغانستان والعراق 2003 – 2011.

ستُخمِد الحروب الجارية في أفغانستان والعراق بكل تأكيد من حماس النخبة التي تدير السياسة الخارجية من أجل إعادة

صياغة العالم عبر فوهة البندقية، لكن يبقى أن نرى إلى أي حد. نتيجة لذلك، ربما لن يمر وقت طويل قبل أن تسيّر الولايات المتحدة حملة عسكرية أخرى. يوجد سبب بسيط للاعتقاد بأن التزامها بإدارة العالم سوف يزول في أي وقت في القريب العاجل، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستكون منخرطة بشكل عميق في السياسة الدولية في المستقبل المنظور.

من المحتمل أن تؤدي مثل هذه السياسة الخارجية الطموحة إلى خلق حالات عديدة في السنوات القادمة، حيث يشعر القادة والزعماء الأمريكيون أنهم مكرهون على التخويف والترهيب. ولنتذكر أن القادة والزعماء الذين من المحتمل أن يكذبوا على شعوبهم أكثر هم أولئك الذين يرأسون ديمقراطيات تعكف على شن حروب من خيارهم في أماكن بعيدة. ينطبق هذا الوصف بكل وضوح على الولايات المتحدة، ويذهب بعيداً في شرح الخداع الذي مارسته إدارة بوش في التحضير للحرب على العراق عام 2003. ولكن بالتأكيد لم تكن الإدارة الوحيدة التي انخرطت في سياسة التخويف والترهيب ولن تكون الأخيرة. تنفق الولايات المتحدة على آلتها العسكرية أكثر مما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة؛ فلديها قوة ردع نووية قوية، وتفصلها محيطات هائلة عن معظم القوى الخطيرة. إذا أخذنا بالحسبان مدى الأمان الذي تتمتع به أمريكا بواقع الحال، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يبرر قادتها وزعماؤها الحملات العسكرية الطموحة هي أن

يقنعوا الشعب الأمريكي بأن المشكلات الهامشية هي في حقيقة الأمر شيئاً رهيباً، وتشكل مخاطر متزايدة. وعليه، فإذا أخذنا بالحسبان الطموحات الأمريكية العالمية، فإنه يجب علينا أن نتوقع في أن يكون التخويف والترهيب سمة مستمرة من سمات خطابها حول الأمن القومي في السنوات القادمة. تلك أنباء سيئة، ذلك لأن التخويف والترهيب ليس فقط يمكن أن يكون له تأثير صدامي مع المؤسسات الديمقراطية، بل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى كوارث كما حصل في العراق وفيتنام.

هوامش

"نظراً للأهمية فقد ارتأينا ترجمة بعض الهوامش التي تعطي توضيحاً لما جاء في الكتاب عن الكذب والخداع في السياسة الدولية".

تمهيد

1- ماري دالريمبل، " يتجنب كيري وصف بوش بالكذاب "

MSNBC.com, September 24, 2004,http://www.msnbc.msn.com/id/6086823;

ديفيد ستاوت، **"يتهم كيري بوش باخفاء الحقيقة حول العراق"**، صحيفة نيويورك تايمز، السادس عشر من أيلول، سبتمبر، 2004. **"وثيقة: النقاش الرئاسي الأول"** ، صحيفة الواشنطن بوست، الثلاثين من أيلول، سبتمبر، 2004. وكما تشير دالريمبل، على أية حال، لم يتردد آخرون منخرطون في الحملة الانتخابية لكيري بوصف بوش بأنه كذاب، وحتى أن كيري نفسه كان يصف بوش من وقت لآخر بأنه كذاب، رغم أنه تردد

بكل وضوح باستخدم تلك الكلمة. باتريك هيلي، "يقلل معسكر كيري N.H. التوقعات: بعد استطلاعات الرأي. يبحث السيناتور عن مكان له بين "الاثنين الأولين"، بوسطن غلوب، الثامن من شهر كانون الأول، ديسمبر:2003 .

مقدمة:

1. تشارلز. أي. دويلفر، التقرير الشامل للمستشار الخاص للجنة تحقيق دويلفر حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، المجلدالأول (واشنطن، دي .سي: وكالة الاستخبارات المركزية، الثلاثين من أيلول، سبتمبر، 2004)، 34- 35. انظر أيضاً جوليان بورجر، "**الصيد الفاشل لمحققي أسلحة الدمار الشامل العراقية**"، صحيفة الغارديان، السابع والعشرين من نيسان، أبريل، 2005 ؛ روبرت كورون ويل، "**كان صدام يغش بخصوص مخزونات أسلحة الدمار الشامل**، كما يفيد التقرير"، صحيفة الاندبندت، الثاني من تشرين الأول، أكتوبر، 2003 ؛ جوناثان ماك كيري، تيموتي .جي .بيرجر و ايلين شانون، "**ما الذي كان يفكر به صدام حقيقة الأمر**"، مجلة التايمز، الثامن عشر من أكتوبر تشرين الأول، 2004.

qq5422,oo.html http://www.time.com /time/magazine/article/o.qi7i

وولتر بينكوس و دانا بريست، "**ربما كانت أسلحة صدام خدعة**"، صحيفة الواشنطن بوست، الأول من تشرين الأول،

أوكتوبر، 2003؛ آليك راصل، "**يشير التقرير المسرب الى أن أسلحة الدمار الشامل عند صدام كانت خدعة**"، صحيفة الديلي تليغراف، الثاني من تشرين الأول، أوكتوبر، 2003.

2. جورج تينيت، **في مركز العاصفة: سنين من خدمتي في وكالة الاستخبارات المركزية** (نيويورك: هادبر كولينز، 2007)، 331-33 .

3. دويلفر، **تقرير شامل**، 34.

4. كتب سلوبودان ليكيك في مقال له بعنوان "**كانت أسلحة صدام حسين المزعومة خدعة**"، يقول فيه "نفى صدام علانيةً بأنه كان يمتلك أسلحة غير تقليدية. لكن منذ عام 1998 و حتى2002 ، منع مفتشي الأمم المتحدة من العمل في البلاد، وعندما عادوا أخيراً في تشرين الثاني، نوفمبر، 2002، كانوا غالباً يشتكون من أن العراق لم يكن يتعاون معهم بشكل كامل". يضيف سلوبودان ليكيك، نقلاً عن "**مساعد صدام: تخلص صدام من أسلحة الدمار الشامل العراقية**"، وكالة أنباء الأسوشييدت برس، الثاني من آب، أغسطس، 2003. لا يوجد مجال للشك في أن صدام منع مفتشي الأسلحة من الوصول الى العراق في الفترة ما بين 1998و2002 ، لكن ذلك لم يكن دليلاً على الغش و الخداع. ففي الوقت الذي كان المفتشون يشتكون أحياناً حول أنهم لم يحصلوا على تسهيلات سريعة للوصول إلى

أماكن محددة بعد عودتهم الى العراق، كانت المشكلات تحل في نهاية المطاف، وكانت الأمم المتحدة واثقة بأنَّ بمقدورها تقييم ما إذا كان العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل إذا أعطيت الوقت الكافي لتبحث في البلاد. على أية حال، أجبرت إدارة بوش المفتشين على مغادرة العراق قبل انهاء مهمتهم، وذلك لكي تغزو الولايات المتحدة العراق وتزيح صدام من السلطة.

5. لا يقبل أحد النقاش بأن من الصواب أن يكذب المرء لحماية شخص بريء، كما هو واضح في القضية المعروفة جيداً بقضية " **الكرادلة الكذابين**". في عام1804 ، احتدم نقاش في تجمع للكرادلة في كنتاكي حول ما إذا كان مسموحاً لشخص ما، في أن يكذب حول ما إذا كان لديه زوجة وأطفال من الهنود الطوافين الذين ربما سيقتلونه. بمعنى آخر، هل من الصواب أن يكذب المرء لحماية عائلته في ظل خطر كبير؟ انقسم الحشد بواقع الحال حول القضية إلى قسمين: " **كرادلة صادقين**" مؤيدين لجانب من القضية و"**كرادلة كذابين**" في الجانب الآخر.

6. لانسي .بي .مينكلر و توماس. جي. ميسيلي، "**الكذب، الاستقامة والتعاون**"، مجلة الاقتصاد الاجتماعي 62، العدد الأول (آذار، مارس، 2004): 27- 50

7. من أجل الحصول على عبارة قوية ضد الكذب من أي نوع كان تقريباً، انظر سيسيلا بوك، **الكذب: خيار أخلاقي في الحياة العامة والخاصة**، الطبعة الثانية (نيويورك: كتب فينتاج، 1999).

8. كينيث .آن .والتز، **نظرية السياسة الدولية** (قراءة ماسوشيست: أديسون – ويزلي 1979)، الفصل الخامس.

10. حول انتشار الخداع، انظر: لاري اليكساندر و ايميلي شيروين، **الخداع من وجهة نظر الأخلاق والقانون، القانون والفلسفة**، 22، العدد الخامس (أيلول، سبتمبر، 2003): 393- 450؛ أف. جي. بيلي، **"تفشي الخداع "** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 1991)؛ جي .آي . بارنيز، **رزمة من الأكاذيب: نحو سيكولوجية الكذب** (كامبرديج، المملكة المتحدة: مطبوعات جامعة كامبريدج، 1994)؛ بول إكمان، النطق بالأكاذيب: **ملامح نحو الخداع في الأسواق العامة، السياسة والزواج** (نيويورك: نورتون، 1985)؛ طبعات ميشيل لويس وكارولين سعارني، **الكذب والخداع في الحياة اليومية** (نيويورك: كيلفورد، 1993)؛ طبعة كلانسي مارتين، **فلسفة الخداع** (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 2009)؛ ديفيد نيبيرغ، الحقيقة الظاهرة للعيان: **قول الحقيقة والخداع في الحياة العادية** (شيكاغو: مطبوعات جامعة

شيكاغو، 1993)؛ لويال رو، **بنعمة الرياء: دور الخداع في التاريخ الطبيعي والشؤون الإنسانية** (نيويورك: مطبوعات جامعة اوكسفورد، 1994).

11. على أية حال، فإن ذلك الشخص الذي لا يذكر معلومة عن قصد عندما يطلب منه ملء طلب للتوظيف، يعتبر كاذباً. من واجبه في مثل تلك الحالات أن يكشف جميع المعلومات ذات الصلة. على سبيل المثال، ألغت جامعة هارفرد في ربيع عام 1995، عرضها قبول طالبة شابة لم تذكر في طلبها بأنها وجدت مخططة ومذنبة بخصوص قتل أمها عام 1990. شعر الموظفون الرسميون في جامعة هارفرد بأنها تتحمل مسؤولية إعلامهم بتلك القضية في طلبها. فوكس بوت – تيرفيلد Fox But – Terfield، " **لم تُعطَ المرأة التي قتلت أمها قبولاً للدراسة في جامعة هارفاد**"، صحيفة نيويورك تايمز، الثامن من نيسان أبريل، 1995.

12. كتب اليكساندر و شاروين "**يميز الفلاسفة الأخلاقيون من وقت لآخر بين الكذب والخداع، ويدينون الكذب على أنه الإثم الأسوأ" ("الخداع من منظور الأخلاق والقانون"، 400).**

13. ايريك الترمان، **عندما يكذب الرؤوساء: تاريخ الخداع الرسمي وعواقبه** (نيويورك: فايكنغ، 2004). انظر أيضاً جيمز. بي. ففنر، **عامل الشخصية: كيف نحكم على رؤساء أمريكا** (كلية المحطة: تكساس، مطبوعات جامعة A&M، 2004)، الفصلان الثاني والثالث؛ ديفيد وايز،

سياسة الكذب: خداع الحكومة، السرية والقوة (نيويورك: دار نشر راندوم، 1973).

14. ايمانويل كانط، **الفلسفة الأخلاقية**، ترجمة جيمز. دبليو ايلينكتون (انديانا بوليس: هاكيت، 1983)، 90.

15. بالرغم من أن الغش في هذا الكتاب متماثل مع الكذب، يتحدث الباحثون في العلاقات الدولية أيضاً عن دول تمارس الغش والخداع عبر تحريك أو نشر قوات عسكرية بطرق تعطي إشارات زائفة عن أنها ربما ستستخدم تلك القوات. وحتى وإن كانت هذه الاستعراضات للقوة لا تشتمل على الكذب، يبقى الهدف هو تضليل دولة أخرى. على أية حال، فإنني لا أعير اهتماماً إلى مثل هذه الحالات لسبب بسيط وهو أن مثل ذلك لا يعتبر كذباً. لكن إن فَعلتُ ذلك، فبإمكاني أن أشير الى حالات أكثر من الغش.

الفصل الأول :

1. يظهر هذا الخط الواضح من التفكير في المقطع 1001 من الفصل الثامن عشر لقانون الولايات المتحدة، المتعلق بالنظام الداخلي الذي يُجرّم العبارات الزائفة. وبالتحديد، "يمكن أن تعد العبارة زائفة لألف سبب وسبب حتى وإن كانت صحيحة " حرفياً" إذا كانت تضلل العملاء الفيدراليين". انظر جييون جون كيم، "عبارات زائفة"، مجلة قانون العقوبات الأمريكي، 40، العدد الثاني (الربيع، 2003): 515.

2. كتب هاري جي فرانكفورت كتاباً حاز على قدرٍ كبير من الانتشار حول **الكلام الذي لا معنى له** (برينستون، نيوجرسي: مطبوعات جامعة برينستون، 2005)، ربما قد يبدو أن له صلة مع هذا الكتاب، لكن الأمر ليس كذلك لسببين. أولاً، وكما يوضح الكاتب، يعد الكلام الذي لا معنى له مختلفاً بشكل أساسي عن الكذب. لا يعير من ينطق بكلام لا معنى له بواقع الحال أي اهتمام إلى ما اذا كان يقول الحقيقة أم لا. "ليس لقيم الحقيقة المتجسدة في هذه العبارات اهتماماً رئيسسياً بالنسبة له... ليس هدفه قول الحقيقة ولا التكتم عليها".(55). أثناء سرد قصته - التي عادةً ما تكون قصة " بانورامية - ربما يقول بعض الأشياء الزائفة، لكن ذلك لا يعد كذباً لأنه لا يقول شيئاً يعلم علم اليقين أنه غير صحيح. (52) "عينه ليست على الحقائق أبداً" (56). على النقيض من ذلك، يعير الكاذبون اهتماماً كبيراً وحذراً للحقائق، رغم أنهم لا يقولون الحقيقة بشأنها. فالكذاب "يحاول إبعادنا عن الفهم الصحيح للحقيقة"..(54-55)ثانياً، يوجد دليل ضئيل عن الكلام الذي لا معنى له في السياسة الدولية، ربما لأن من السهل عادةً إدراك الثمن، وبالتالي من غير المحتمل دفع ثمن كبير. وكما يلاحظ فرانكفورت "فإن معظم الناس واثقون بقدرتهم على إدراك الكلام الذي لا معنى له وتجنب الانجرار وراءه. لهذا لم تثر هذه الظاهرة اهتماماً متعمداً كبيراً، كما أنها لم تستدعِ تحقيقاً كبيراً ومستداماً". (1). كما يلاحظ أيضاً بأن الكلام الذي لا

معنى له هو ظاهرة عامة في جزء كبير منها لأن الناس غالباً ما يشعرون بأنهم مكرهون على " التحدث بشكل مفصل وشامل عن مسائل غير مطلعين عليها إلى حد كبير" (63). نادراً ما يجد رجال الدولة والدبلوماسيون أنفسهم في حالٍ كهذه، لكن ذلك لا ينفي بأنهم يتخذون قرارات حمقاء في بعض الأحيان. باختصار، لا معنى أن تتم معاملة الكلام الذي لا معنى له على أنه صنف رابع من الخداع.

3. مقتبس في كوري دادي، سوزاني فرانيكا و كيفين هيليكر، "**تهدف الغابة لوقف الضرر**"، وول ستريت جورنال، الثالث من كانون الأول، ديسمبر، 2009.

4. رابطة المحامين الأمريكيين، **قواعد نموذجية للسلوك المهني**، آب، أغسطس، 2002، القاعدة 3,3 (أ). انظر أيضاً مونروي آيتش فريدمان، **أخلاق المحامين في نظام الخصم** (انديانابوليس: بوبس- ميريل، 1975)؛ روبرت .جي .سبتزر، **إنقاذ الدستور من المحامين: كيف تشوه مراجعات القانون والتدريب القانوني المعنى الدستوري** (نيويورك: مطبوعات جامعة كامبردج، 2008)، 11- 14. جدير بالملاحظة أن العديد من الباحثين القانونيين يؤمنون بأن"نظام الخصم يفترض بأن الطريقة الأكثر فاعلية وإنصافاً لإقرار الحقيقة تكون من خلال تقديم أقوى قضية ممكنة عن كل طرف من النزاع أمام قاضٍ أو هيئة محلفين حيادية" (فريدمان، **الأخلاق في نظام**

الخصم، 9). بمعنى آخر، يعد تلفيق المحامين الآخرين في آخر المطاف أفضل طريقة لاكتشاف الحقيقة. لكن لا يتشاطر جميع طلاب القانون وجهة النظر هذه. انظر ستيفان لاندزمان، **قراءة حول عدالة الخصومة: منهجية أمريكية للفصل** (سينت، بول، MN: غرب، 1988)، الفصل الثاني.

5. جيمز رايزن، "**ينفي الأسرى أن القاعدة تعاونت مع بغداد**"، صحيفة نيويورك تايمز، التاسع من حزيران، يونيو، 2003. كان يوجد دليل آخر من مجتمع الاستخبارات يلقي بالشك حول الرابط المزعوم بين ابن لادن وصدام. انظر ايضاً **العراق على السجل: التصريحات العلنية لإدارة بوش حول العراق**، تقرير تم إعداده وتقديمه إلى عضو الكونغرس هنري. أي. واكس مان من قبل موظفي الأقلية في لجنة إصلاح الحكومة، الولايات المتحدة، مجلس الممثلين، السادس عشر من آذار، مارس، 2004، 21- 25.

6. وفقاً لقانون الولايات المتحدة، يعد التكتم سلوكاً إجرامياً عندما يشتمل على "حيلة، مخطط أو وسيلة". بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك "فعل تأكيدي للتكتم". انظر كيم، "**تصريحات زائفة**"، 515. وفق تصنيفي، فان مثل هذا السلوك أقرب إلى الكذب - بالفعل ربما يشتمل على الكذب؛ ولا ينسجم مع تعريفي للتكتم، الذي لا يشتمل على فعل تأكيدي. واي. مقتبس في مقال البرت زي - كار، "**هل الغش في الأعمال**

عمل أخلاقي؟" مجلة هارفرد للأعمال، كانون الثاني، يناير – شباط، فبراير، 1968 ، 143. بالنسبة لي لا تعتبر مسألة الغش في التعاملات التجارية كذباً ، أنظر توماس غارسون ، "**أفكار ثانية عن الغش**" ، مجلة ربعية عن أخلاق الأعمال، 3 ، العدد الرابع (تشرين أول، أكتوبر، 1993):317- 41. بالنسبة الى الجانب الآخر من هذا النقاش، أنظر غاري. إي. جونز، "**الكذب والنوايا**" ، مجلة أخلاق الأعمال، "5" العدد الرابع (آب، أغسطس، 1986): 347- 49. انظر أيضاً توماس. لي. غارسون، "**حول تعريف الكذب: رد على جونز والمراجعات**" ، مجلة أخلاق الأعمال، 7 ، العدد السابع، (تموز، يوليو، 1998): 509- 14.

الفصل الثاني:

1- بالرغم من أن التركيز في هذا الكتاب هو على خلق الأساطير القومية والتشجيع عليها من قبل دول بعينها ، فلا يوجد مجال للشك بأن المجموعات العرقية التي ليس لديها دول –إما لأنها لم تكن لديها دولة أو لأنها خسرت دولتها -تنطق أيضاً بأكاذيب عن ماضيها. وهكذا ، تنطبق بعض نقاشاتي حول صنع الأسطورة القومية على الأمم التي ليس لديها دولة ، وعلى الدول التي لديها أمة بعينها.

2- لقد كان هذا النوع من السلوك الأناني مطروحاً خلال فضيحة إيران - كونترا Iran Contra عندما كان يتم استجواب أعضاء رفيعي المستوى في إدارة ريغان، واتهم البعض منهم بخرق القانون. أنظر إيريك ألترمان، **عندما يكذب الرؤساء: تاريخ الخداع الرسمي وعواقبه** (نيويورك: فايكينغ، 2004) الفصل الخامس.

3- يعد تراجع التهديد نوعاً محتملاً آخر من الكذب الاستراتيجي. يكذب القائد والزعيم في هذه الحال على جمهوره لكي يجعل التهديد يبدو أقل خطورة مما هو عليه فعلاً. ربما يأخذ هذا السلوك مجراه عندما يكون الزعيم مصمماً على تجنب الحرب بسبب الضغط الشعبي المكثف المناهض لذلك. لا يأخذ هذا الكتاب بالحسبان تراجع التهديد، ذلك لأنه نادراً ما يحدث.

الفصل الثالث

1- مقتبس في جي .اي .بارنز، **رزمة من الأكاذيب: نحو سيكولوجية الكذب** (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبوعات جامعة كامبردج، 1994)، 23.

2- سيسيلا بوك، **الكذب: خيار أخلاقي في الحياة العامة والخاصة**، الطبعة الثانية (نيويورك: كتب فانتاج، 1999)، xxiii.

3- مقتبس في مقال لأفيشاي مارغاليت بعنوان: **"حياة اسحق شامير المليئة بالعنف"** مجلة نيويورك للكتب، الرابع عشر من أيار، مايو، 1992، 23. علق موشي شاريت، رئيس وزراء إسرائيلي آخر، ذات مرة بالقول: " لقد تعلمت أنه ليس بالإمكان حكم دولة اسرائيل خلال جيلنا من دون الخداع والمغامرة. تلك هي حقائق تاريخية لا يمكن تغييرها. ..وفي النهاية سيبرر التاريخ الخداع وأعمال المغامرة. إن كل ما أعرفه هو أنني، موشي شاريت، لست قادراً على فعل ذلك، ولهذا لست أهلاً كي أقود البلاد. مقتبس في سيمحا فلابان، **ولادة اسرائيل: أساطير وحقائق**(نيويورك: كتب بانثيون، 1987)، 51- 52.

4- بالطبع لا يعني ذلك أن على القادة والزعماء أن لا يفترضوا بشكل بديهي بأن الدبلوماسيين الأجانب ورجال الدولة يكذبون على بعضهم بعضاً، لأن هذا النوع من جنون الارتياب والشك سيؤدي بهم الى سوء قراءة حالات عديدة تقال لهم الحقيقة فيها. لقد أبدى ستالين هذا النوع من التفكير في ربيع عام 1941 حينما أهمل بحماقة تحذيرات تشرشل وآخرين حول عدوان ألماني مرتقب على الاتحاد السوفييتي. انظر ريتشارد. كي. بتس، **الهجوم المفاجئ: دروس من أجل التخطيط الدفاعي** (واشنطن، دي سي: معهد بروكينز، 1982)، 34- 42؛ غابرييل غورو ديتسكي، **التضليل الكبير: ستالين**

والغزو الألماني لروسيا) نيوهيفين. سي. تي: مطبوعات جامعة ييل، 1999)، الفصل الثامن؛ بارتون ويلي، **كلمة الرمز، بارباروس- SA** (كامبردج. ماساشوستس: مطبوعات معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، 1974).

5- تشارلز ليبسون، "**التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية و الأمنية**"، (السياسة الدولية37 ، العدد الأول، تشرين الأول، أوكتوبر، 1984): 1- 23.

6- مقتبس من مقال لأنطوني مارو، " **عندما تكذب الحكومة** "، مجلة الصحافة الكولمبية 23، العدد السادس (آذار، مارس /نيسان،أبريل، 1985)، 34. انظر أيضاً آلثر سيلفيستر، "من حق الحكومة أن تكذب"، صحيفة المساء- السبت، الثامن عشر من تشرين الثاني، نوفمبر، 1967، 10، 14.

7- جودي باول، **الوجه الآخر للقصة** (نيويورك: مورو، 1984)، 223. على أية حال، يجب ملاحظة أن باول لم يكن يعتقد أن على قادة الحكومة أن يكذبوا من وقت لآخر - فقد فعل ذلك مرتين في السنوات الأربع من وجوده في البيت الأبيض- وشعر بالندم العميق باعتبار أن ذلك كان ضرورياً في تلك المناسبات (نفس المرجع، 223- 40). 8.

8- فيما يتعلق بأرض الراين، كتب المؤرخ آلان بولوك: "بعد سنوات، وبالعودة الى ذكريات الماضي، وأثناء تناول العشاء"، سأل هتلر: "ماذا كان سيحدث لو أن شخصاً غيري كان

يتزعم الراين! إن أي شخص يمكن أن تذكره، لكان قد فقد أعصابه. لقد كنت مضطراً إلى الكذب وأن ما أنقذني هو عنادي الثابت الذي لا يتزعزع، وثقتي بالنفس المدهشة. لقد هددت بإرسال ست فرق عسكرية إضافية الى أرض الراين ما لم تهدأ الحال. الحقيقة هي أنني كنت أملك فقط أربع فرق. في اليوم التالي، كتبت الصحف البريطانية تقول، إن الحال اتجهت نحو الهدوء". آلان بولوك، هيتلر، **دراسة في الاستبداد**، طبعة منقحة (نيويورك: هاربر و روي، 1964)، 343. انظر أيضاً ميشيل ميهالكا، **الخداع الاستراتيجي الألماني في الثلاثينات**، ملاحظة راند تموز، يوليو، 1980)، N-1557-NA (Santa monica, CA: Rand Corporation)؛ أرند بليغ "**أنماط الخداع: لماذا وكيف تخفي الدول الصاعدة قوتها**"، (ورقة عمل، جامعة ييل، الثامن عشر من أذار، مارس، 2009).

9- غورودیتسكي، الخداع الكبير، 115- 18، 126- 30، 207- 10؛ جيري هوتشمان، **الاتحاد السوفيتي وفشل الامن الجماعي، 1934- 1938** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 1984)، الفصل السادس؛ آدام بي .اولام، **التوسع والتعايش: السياسة الخارجية السوفيتية، 1917- 1973**، الطبعة الثانية (نيويورك: براجر، 1974)، 241- 43، 252- 53؛ آدم .بي .أولام، **ستالين: الرجل وحقبته** (نيويورك: فايكينغ، 1973)، 502- 3.

10- إدغار. أم. بوتومي، **الفجوة الصاروخية: دراسة في صياغة السياسة العسكرية و السياسية.** (روثر فورد، نيوجرسي: مطبوعات جامعة فارلي ديكنسون، 1971)، الفصلين الثاني والسابع؛ ماك جورج باندي، **الخطر والنجاة** (نيويورك: دار نشر راندوم، 1988)، 416؛ آرنولد. لي. هوريليك ومايرون روش، **القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفيتية** (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1966)، الفصول من الثالث - الخامس، والفصل التاسع؛ فلاديسلاف زوبوك وكونستانتين بليشاكوف، **الحرب الباردة داخل الكرملين: من ستالين الى خورتشوف** (مطبوعات كامبرديج، ماساشوستس: مطبوعات جامعة هارفرد، 1966)، الفصل السادس.

13. باندي، الخطر النجاة، 392. انظر أيضا غراهام اليسون وفيليب زيليكاو، **جوهر القرار: شرح أزمة الصواريخ الكوبية**، الطبعة الثانية (نيويورك: لونغمان، 1999)، 78-80؛ أليكساندر فيرسنكو وتيموتي نافتالي، **مقمرة المقامرة: خروتشوف وكاسترو وكيندي 1958- 1964** (نيويورك: نورتون، 1997)، 222- 23، 252- 53؛ زوبوك وبليشاكوف، **داخل الحرب الباردة للكرملين**، 266.

14. تريفر ويلسون، **وجوه لا تحصى للحرب: بريطانيا والحرب العظمى**، 1914- 1918 (كامبريدج، المملكة المتحدة:

مطبوعات بوليتي، 1988)، 341؛ ايرنست. دي. سوينتون، **شهود عيان: كونها ذكريات شخصية من مراحل محدّدة للحرب العظمى، بما في ذلك أصل نشوء الدبابة** (غاردن سيتي، نيويورك: دبل. دي. دوران، 1933)؟ الفصل الثاني عشر. انظر أيضا بي ايتش ليدل هارت، **الحرب الحقيقية: 1914- 1918** (بوسطن: ليتل، براون، 1930)، 249 ، 255؛ بي. ايتش.ليدل هارت، **الدبابات: تاريخ فوج الدبابات الملكي وما سبقه، فرع الآليات الثقيلة، فيلق المدافع الرشاشة، فيلق الدبابات، وفيلق الدبابات الملكية، 1914- 1945** (لندن: كاسيل، 1959)، 1: 1 3 ، 1 47 ، 53- 56.

15. كين علي بك مع ستيفن هان – ديلمان، **مخاطر بيولوجية: القصة الحقيقية المرعبة لأضخم برنامج سري للأسلحة البيولوجية في العالم**، يرويها من الداخل الرجل الذي كان يديره (نيويورك: ديل، 2000)؛ جين جيليمين، **الجمرة الخبيثة: التحقيق في انتشار المرض القاتل** (بيركيلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 1999)؛ ماثيو ميسيلسون وآخرون، "**انتشار الجمرة الخبيثة من مصنع سفيردلوفيسك1979**"، العلوم، الثامن عشر من تشرين الثاني، نوفمبر، 1994، 12028 – ؛ جودث ميلر، ستيفن أنغيلبرغ، ووليام برود، **الجرائيم: الأسلحة البيولوجية وحرب أمريكا السرية** (نيويورك: سيمون و سكوستر، 2001).

16. مقتبس في بولوك، هيتلر، 329. انظر أيضاً نفس المرجع، الفصل السادس؛ إيان كيرشو، " أسطورة هتلر: " **خيال وواقع في الراين الثالث** (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1989)، الفصل الخامس؛ إيان كيرشو، هيتلر:19991936-)؛ هوبرس (نيويورك: نورتون، 1999)، الفصلان الحادي عشر والثاني عشر؛ ايان كيرشو، **هتلر: 193645** - ؛ نيميسيس (نيويورك: نورتون، 2000)، الفصل الأول، ميهالكا، **"الخداع الاستراتيجي الألماني"**.

17. مقتبس في جواكيم .سي .فيست، **هتلر**، ترجمة ريتشارد و كلارا وينستون)نيويورك: هار كورت بريس جوفانوفيتش، 1974)، 556. تسويوشي هاسيغاوا، **السباق مع العدو: ستالين، ترومان‌اند، استسلام اليابان** (كامبريدج، ماساشوستس: مطبوعات بيلكناب لمطبوعات جامعة هارفرد، 2005)، 108. انظر أيضاً 33، 39، 46- 47، 56، 86، 91- 93، 190- 91.

IQ ريتشارد. أم. نيكسون، **ست أزمات** (غاردن سيتي، نيويورك: دبل دي، 1962)، 353-57 ؛ جيمز. بي.ففنر، **عامل الشخصية: كيف نحكم على رؤساء أمريكا** (كلية المحطة: تكساس، مطبوعات جامعة A & M، 2004)، 22، 24.

20- باول، **الوجه الآخر للقصة**، 225- 32.

21- مارك تراتشتنبرغ، **سلام مرسوم وفقاً لشروط معينة: صنع**

التسوية الأوروبية، 1945- 1963 (برينستون، نيوجرسي: مطبوعات جامعة برينستون، 1999)، الملحق2، أيضاً موجود على شبكة الانترنت على الموقع التالي:

http://www.sscent.ucla.edu/polisci/faculty/trAchtenberg/appendices/ appendixl I. ht-ml

22- نورمان ريتش، فريدريتش فون هولستاين، **السياسة والدبلوماسية في حقبة بسمارك وفالدهايم الثاني** (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبوعات جامعة كامبريدج، 1965)، 2: 745. انظر أيضاً نفس المرجع، 2: 678- 745؛ ديفيد. جي. هيرمان، **تسليح أوربا وصنع الحرب العالمية الأولى** (برينستون، نيوجرسي: مطبوعات جامعة، برينستون، 1996)، الفصل الثاني؛ جيرهارد ريتير، **خطة شليفين: نقد الأسطورة**، ترجمة آندرو و إيفا ويلسون (ويست بورت، CT : غرين وود، 1979)، 96 - 128؛ آل. سي. أف. تيرنير، **نشوء الحرب العالمية الأولى** (نيويورك: نورتون، 1970)، 2- 5. يبدو أن الأزمة المغربية هي الحالة الوحيدة المعروفة عن بلد تطلق تهديداً شفهياً فارغاً لأغراض قسرية. غلين. ايتش. سنيدر و بول ديزنغ، **الصراع بين الأمم: المساومة، صنع القرار وبنية النظام في الأزمات الدولية** (برينستون، نيوجرسي: مطبوعات جامعة برينستون، 1977)، 203- 16.

23- بوب وود ورد، **"القذافي هدف لخطة أمريكية مخادعة سرية"**، صحيفة الواشنطن بوست، الثاني من تشرين الأول

أوكتوبر، 1986. انظر أيضاً جيرالد أم بويد، **"تنفي الإدارة أنها دست تقارير في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية"**، الثالث من تشرين الأول، أكتوبر، 1986 ؛ ليزلي .ايتش . غيلب، **" الإدارة متهمة بخداع الصحافة حول ليبيا"**، صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، الثالث من تشرين الأول، أكتوبر، 1986؛ اليكس .أس .جونز، **" التقرير الأول حول المؤامرات على ليبيا تثير الشكوك"**، صحيفة نيويورك تايمز، الثالث من تشرين الأول، أكتوبر، 1986؛ جيفيري. تي. ريتشلسون، **"التخطيط بقصد الخداع: كيف تمارس وزارة الدفاع الفن الجميل في كسب الأصدقاء والتأثير على الشعب"**، نشرة علماء الذرة، التاسعة والخمسون، العدد الثاني، (آذار، مارس/نيسان، أبريل، 2003)، 67- 68.

24- بعد مناقشة المشكلات الناجمة عن التوازن الاستراتيجي النووي، كتب هنري كيسنجر، "لقد كان رد أصدقائنا في حلف الناتو على الحالة التي وصفتُها، بأنهم طلبوا إعادة تأكيد إضافي على الالتزام العسكري الأمريكي غير المتناهي. لقد جلست الى طاولة مجلس حلف الأطلسي في بروكسل وأمكنة أخرى، وتلفظت بالكلمات السحرية التي كان لها أثر تطميني عميق، والتي سمحت للوزراء بالعودة إلى بلادهم بهاجس عدم زيادة الإنفاق على الدفاع. كما نطق من أتى بعدي بنفس التأكيدات، ومع ذلك إذا كان تحليلي صحيحاً، فإن هذه الكلمات لا يمكن أن تكون حقيقية،

وإذا كان تحليلي صحيحاً، يجب علينا أن نواجه الحقيقة بأن الكلمات كانت عبثية في أن تؤسس استراتيجية الغرب على مصداقية التهديد بانتحار متبادل". "**حلف الأطلسي: الثلاثون عاماً القادمة**"، مجلة المجتمع الأطلسي الربعية السابعة عشر، العدد الرابع (شتاء1979/1980): 468. انظر أيضاً دانا. ايتش. ألين، **وهمُ الحرب الباردة: أمريكا، أوروبا والقوة السوفيتية، 1969 -1989**(نيويورك: سينت مارتنز، 1994)، الفصل الرابع؛ روبرت. إس. ماكنمارا، "**الدور العسكري للأسلحة النووية: تصور وتصور خاطئ**"، مجلة الشؤون الخارجية، الخريف، 1983، 79.

25- ويليام كار، **نشوء حروب توحيد ألمانيا** (لندن: لونغمان، 1991)، 144- 203؛ اف. دارمستادتر، **بسمارك وتأسيس الرايخ الثاني** (نيويورك: راصل وراصل، 1965)، 351- 63؛ لوثر غول، بسمارك: **الثوري الأبيض**، ترجمة جي .أي آندرووود (بوسطن: آلين و انوين، 1986)، 1: 346- 59؛ دبل يو .آن. ميدليكوت، **بسمارك وألمانيا الحديثة** (نيويورك :هاربر و روي، 1968)، 78- 84؛ آوتو بفلانزي، **بسمارك والتنمية الألمانية: فترة التوحيد، 1815- 1871** (برينستون، نيوجرسي: مطبوعات جامعة برينستون، 1973)، الفصل الثامن عشر.

26- باربارا ديميك، "**يحرك "الإخفاق الاستخباراتي" شبه الجزيرة الكورية**"، صحيفة التايمز لوس انجلوس، الرابع

والعشرون من آذار، مارس، 2005 ؛ دافناليـنزر، **"ضللت الولايات المتحدة الحلفاء حول الصادرات النووية"**، صحيفة الواشنطن بوست، العشرون من شهر آذار، مارس، 2005.

27- دوايت. دي آيزنهاور، **انطلاق السلام، 1956 - 1961: سنوات البيت الأبيض** (غاردن سيتي، نيويورك: دبل دي، 1965)، 546. انظر أيضاً جيمز بامفورد، **كتلة الأسرار: التشريح الهيكلي لوكالة الأمن القومي عالي السرية؛ من الحرب الباردة إلى فجر القرن الجديد** (نيويورك: دبل دي، 2001)؛ ميشيل آر بيشلوس: **النجدة :ايزنهاور، خروتشوف وقضية طائرة التجسسu-2** (نيويورك: هاربر و روي، 1986)؛ تيد كالين كاربنتر، **صحافة الأسير: أزمات السياسة الخارجية والتعديل الأول** (واشنطن، دي سي: معهد كاتو، 1995)، 56-55؛ ديفيد وايز و توماس بي روس، **قضية طائرة التجسس u-2** (نيويورك: دار النشر راندوم 1962).

28- مقتبس في بيني موريس، **الضحايا الأبرياء: تاريخ الصراع العربي - الصهيوني، 1881- 1999** (نيويورك: كنوبف، 1999)، 281- 82. انظر أيضا جويل بينين، **شتات يهود مصر: الثقافة، السياسة، وتشكيل الشتات الحديث** (بيركيلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 1998)، 19-20، 31- 32، 90- 117؛ دان رافيف و يوسي ميل مان، **كل جاسوس امير: التاريخ الكامل لمجتمع الاستخبارات**

الإسرائيلي (بوسطن: هوكتون مفلين، 1990)، 54-61 ؛ ليفيا روكاش، **إرهاب إسرائيل المقدس: دراسة تستند الى اليوميات الشخصية لموشيه شاريل ووثائق أخرى**، الطبعة الثانية (بل مونت، ماساشوستس: رابطة خريجي الجامعة العرب الأمريكيين، 1982)، 3842-؛ شابتاي تيفيث، **جاسوس بن غوريون: قصة الفضيحة السياسية التي شكلت إسرائيل الحديثة** (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 1996).

29- مقتبس في أنطوني كييف براون، **كتلة من الأكاذيب** (نيويورك: هاربر وروي، 1975)،10 . انظر أيضاً ثاديوس هولت، **المخادعون: خداع عسكري متحد في الحرب العالمية الثانية** (نيويورك: سكاي هورس، 2007)؛ فيليب نايت لي، **الإصابة الأولى: من كريميا الى فيتنام؛ المراسل الحربي كبطل، صانع الدعاية وصانع الأسطورة** (نيويورك: هاركوت بريس جوفانو فيتش، 1975)؛ ميشيل هاورد، **الخداع الاستراتيجي في الحرب العالمية الثانية** (نيويورك: نورتون، 1995)؛ هارولد. دي. لاس ويل، **تقنية الدعاية في الحرب العالمية** (نيويورك: كنوبف، 1927)؛ جي. سي. ماسترمان، **نظام التقاطع في حرب 1939 حتى 1945**(نيوهيفن، CT : مطبوعات جامعة ييل، 1972)؛ آرثر بونصون بي، **الزيف في زمن الحرب، احتواء مجموعة من الأكاذيب تم نشرها في العالم خلال الحرب العظمى** (نيويورك: دوتون، 1928)؛ إيفيلين سوليفان، **الكتاب الموجز**

عن الكذب (نيويورك: فارار، ستراوس وجيروكس، 2001)، 229- 53.

31- من المهم ملاحظة أنَّ العسكر يعيرون اهتماماً كبيراً لقول الحقيقة ضمن مؤسستهم لأنها مركب أساسي وجوهري من مركبات النجاح في المعركة .إنَّ كل فرد في سلسلة القيادة بحاجة لأن يكون واثقاً من أنه يحصل على معلومات حقيقية من رؤسائه ومساعديه .إذا لم يتم ذلك فإنَّ القادة ومرؤوسيهم يضعون مخططات ويشنون الحرب على أساس خاطئ، الأمر الذي سيزيد من احتمال فشلهم وتكبدهم خسائر غير ضرورية .ولهذا السبب فإن مؤسسات مثل ويست بونت تؤكد بشكل كبير على قانون الشرف .وفي حين أنه لا مكان للخداع ضمن المؤسسة العسكرية، فإنه من المتوقع بأنَّ العسكر الخصم سوف يمارسون الخداع على بعضهم بعضاً، وخاصةً في زمن الحرب.

32- توماس. سي. سكيلنغ، **استراتيجية الصراع** (لندن، مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1970)، 23، 33. انظر أيضاً توماس. سي سكلنك، " **نظرية اللعبة ودراسة الأنظمة الأخلاقة**"، مجلة حل الصراع 12، العدد الأول (أذار، مارس، 1968): 34- 44.

33- رغم أنَّ الحكمة التقليدية تقضي أنَّ الغش أمر شائع في مفاوضات العمل؛ إذ يجادل باحث على الأقل بأنَّ ذلك يحدث

"بشكل أقل مما يقترحه كتاب آخرون". كريس بروفيس " **الأخلاق والخداع ومفاوضات العمل**"، مجلة أخلاق الأعمال، الثامن والعشرين، العدد الثاني (تشرين الثاني، نوفمبر، 2000): 145- 58.

34- يوضح نفس المنطق لماذا لا يظهر لاعبو البوكر الثغرة في أوراقهم بعد نجاح عملية غش وخداع؛ فلو أنهم فعلوا ذلك، فربما لن ينجح تكتيكهم مرة أخرى.

35- بالكاد يوجد أي دليل عن الكذب في التحليل المفصل لأندرو مورافيشيك عن العديد من المساومات بين الدول الأوربية – والتي نجم عنها تأسيس الاتحاد الأوربي، **الخيار أمام أوروبا: الغرض الاجتماعي وقوة الدولة من ميسميا إلى ماستريخت** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 1998). رغم أن مورافيشيك لا يقول بشكل مباشر لماذا أن الكذب مفقود في التاريخ الذي دقق فيه، يبدو واضحاً أن ذلك يعود إلى أنه يؤمن أن الدول الأوربية ذات الصلة أتت إلى طاولة المفاوضات فقط عندما (1) كان يوجد تداخل كبير بين أفضلياتها؛ (2) عرفت الكثير عن " طيف من الاتفاقيات الكامنة والمحتملة، والتفضيلات الوطنية، والخيارات المؤسساتية"؛ و (3) فكرت جميعها بأنَّ اتفاقية واحدة ستؤدي إلى "مكاسب مشتركة". لم يكن الكذب صعباً في مثل هذه البيئة الغنية بالمعلومات وحسب، بل أيضاً أن الكذب

كان بلا معنى، لأن مثل ذلك السلوك المخادع ربما كان قد خرق الصفقة، و "لكانت النتيجة قد تركت الجميع في حال أسوأ" (نفس المرجع، 61، 481- 85).

36- أنثي كاراسافا، "**تعترف اليونان بالبيانات الخلبية للانضمام إلى أوروبا**"، صحيفة نيويورك تايمز، الثالث والعشرون من أيلول، سبتمبر، 2004؛ دانيال هاودين وستيفن كاسل، "**تعترف اليونان بأن أرقام العجز كانت ملفقة وغير أمينة لضمان الانضمام إلى منطقة اليورو**"، صحيفة الإندبندت، السادس عشر من تشرين الثاني، نوفمبر، 2004؛ هيلينا سميث ولاري إليوت، "**ينتقد الاتحاد الأوربي اليونان بقسوة حول العجز**"، صحيفة الغارديان، الثاني من كانون الأول، ديسمبر، 2004.

37- تراتشتينبرغ، **السلام المركب**، 121- 22. انظر أيضاً جينز ماك أليستر، **ممنوع الخروج: أمريكا والمشكلة الألمانية، 1943- 1954** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 2002)، 225.

38- ماك كوليستر، **ممنوع الخروج**، 234. انظر أيضاً محضر اجتماع مجلس الأمن القومي، العاشر من كانون الأول، ديسمبر، 1953، في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1952- 1954 (واشنطن دي. سي: مكتب مطبوعات الحكومة، 1983)، 2: 450- 51.

39- بونسونبي، **الزيف في زمن الحرب**، 19.

40- تشارلز هورتون كولي، **الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي**، طبعة منقحة (نيويورك: أبناء سكريبنرز، 1922)، 388.

الفصل الرابع.

1- جيمز تشاس، **اتكيسون: وزير الخارجية الذي أسس العالم الأمريكي** (نيويورك: سيمون وسكوستر 1998)، الفصل السادس عشر.

3- من بين أفضل المصادر حول حادثة greer هم: روبرت داليك، **فرانكلين. دي. روزفلت والسياسة الخارجية الأمريكية، 1932- 1945** (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1979)، 285- 88؛ والدو هاينريتش، **حافة الحرب: فرانكلين. دي. روزفلت ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية** (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1989)، 166- 68؛ ديفيد. أم. كيندي، **التحرر من الخوف: الشعب الأمريكي في حالة يأس وحرب، 1929- 1945** (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1999)، 497- 99؛ ويليام. لي. لانغيرو أس. ايفيريت غليسون، **الحرب غير المعلنة: 1940- 1941** (غلوسيستر، ماسوشيست: سميث، 1968)، 742- 50؛ ديفيد رينولز، **تأسيس التحالف الأنجلو**

أمريكي، 1937- 41: دراسة في التعاون التنافسي (تشابل هيل: مطبوعات جامعة نوث كارولينا، 1982)، الفصل الثامن؛ جون. أم. سكويسلر، "**الخداع المجزء: الحرب غير المعلنة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية**"، مجلة الأمن الدولي، 34، العدد الرابع (الربيع، 2010): 133- 65.

4- كما يلاحظ روربرت ديفاين، "بعيداً عن شعوره بالذنب تجاه هجوم غير مُستَفِز، خيم اليأس على قائد الغواصة لملاحقته في محاولة الهروب من الدمار". **المحارب المتردد: الدخول الأمريكي في الحرب العالمية الثانية** (نيويورك: ويلي، 1967)، 143.

5- إن جميع المقاطع المقتبسة في هذه الفقرة وفي الفقرة التالية مأخوذة عن داليك، **روزفلت والسياسة الخارجية الأمريكية**، 285- 88؛ أنظر أيضاً لانغر وغليسون، الحرب غير المعلنة، 744- 46.

6- من بين أفضل المصادر عن حادثة خليج تونكن هم: إيريك إلترمان، **عندما يكذب الرؤساء: تاريخ الخداع الرسمي وعواقبه** (نيويورك: فايكنغ، 2004)، الفصل الرابع؛ جوزيف. سي. غولدين، **الحقيقة هي المصاب الأول: مسألة خليج تونكن؛ الوهم والحقيقة** (شيكاغو: راند ماكنالي، 1969)؛ روبرت. جي. هانيوك، "**الحقراء والأشباح، المنحطون الصامتون والسمكة الطائرة: لغز خليج تونكن**"، 2- 4 آب، أغسطس، 1964"، مجلة كريبتولوجك الربعية. 19

و 20، العددين الرابع والأول (الشتاء 2000 والربيع 2001)، 1- 55؛ ديفيد قيصر، **المأساة الأمريكية: كينيدي، جونسون، وبدايات حرب فيتنام** (كامبريدج، ماساشوستس: مطبوعات بيلكناب لمطبوعات جامعة هارفرد 2000) الفصل الحادي عشر؛ فريدريك لوجيفول، **اختيار الحرب: الفرصة الضائعة من أجل السلام وتصعيد الحرب في فيتنام** (بيركيلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 1999)، الفصل السابع؛ أتش. آر. ماك ماستر، **إهمال الواجب: ليندون جونسون، روبرت ماكنامارا، هيئة الأركان المشتركة والأكاذيب التي أدت إلى فيتنام** (نيويورك: هاربر كولينز، 1997)، الفصل السابع؛ إيدوين. إي. مواسي، **خليج تونكن وتصعيد حرب فيتنام**، (تشابل هيل: مطبوعات جامعة نورث كارولينا، 1996)؛ غاريث بورتر، **مخاطر الهيمنة: عدم توازن القوة والطريق إلى الحرب في فيتنام** (بيركيلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 2005)، الفصل السادس. واي. إلترمان، **عندما يكذب الرؤساء**، 204- 5.

8- الترمان، **عندما يكذب الرؤساء، 193**. فيما يلي: كلمات إلترمان. q غولدن، المصاب الأول، 50.

10- هانيوك، " **الحقراء**"، 21- 49؛ مواسي، خليج تونكن 206- 10، 241- 43. انظر أيضاً إلترمان، **عندما يكذب الرؤساء**، 186- 90.

11- لوجيفول، **اختيار الحرب**، **198**. فيما يلي كلمات لوجيفول، انظر أيضاً بورتر، **مخاطر الهيمنة**، 196- 98.

12- قيصر، **المأساة الأمريكية**، 335- 36.

13- مواسين، **خليج تونكن**، 243. فيما يلي كلمات مواسي. من الواضح الآن أنه لم يكن هناك اعتداء على المدمرة مادوكس في الرابع من آب، أغسطس، 1964. هانيوك، "**الحقراء**"، 3.

14- مواسي، **خليج تونكن**، 243.

15- تلك هي الكلمات التي استخدمها مكنامارا ووزير الخارجية دين راسك عندما كانا يدليان بشهادتهما أمام لجنة الشؤون الخارجية للمجلس في السادس من أب، أغسطس. لوجيفول، **اختيار الحرب**، 203. انظر أيضاً نفس المرجع، 198- 99؛ وماك ماستر، **إهمال الواجب**، 133- 35، من أجل تعليقات مماثلة من قبل الرئيس جونسون ومسؤولين كبار آخرين في الإدارة.

16- ميشيل. آر. بيشكلوس، **تحمل المسؤولية: تسجيلات البيت الأبيض في عهد جونسون، 1963- 1964** (نيويورك: سيمون وسكوستر، 1997)، 494- 95؛ هانيوك "**الحقراء**"، 5- 12؛ لوجيفول، **اختيار الحرب**، 201؛ ماك ماستر، **إهمال الواجب**، 121- 30؛ مواسي، **خليج تونكن**، 99- 105، 228- 29، 239- 41.

17- انظر لوجيفول، **اختيار الحرب**، 199- 203، مواسي، **خليج تونكن**، 99- 105.

18- إلترمان، **عندما يكذب الرؤساء**، 205؛ لوجيفول، **اختيار الحرب**، 203. ربما يجادل المرء بأنَّ إدارة جونسون نطقت بإكذوبة ثالثة تتعلق بحادثة خليج تونكن. ادعى الرئيس ومستشاروه الرئيسيون طيلة عام 1964 ومروراً بعام 1965 بأنه لم تكن لديهم النية، بل خطط قليلة جداً لتصعيد الحرب في فيتنام. وبحقيقة الأمر، أظهر جونسون نفسه على أنه مرشح السلام في حملته الانتخابية عام 1964 ضد باري غولد ووتر. كان جونسون يضع خطط توسيع الحرب بواقع الحال، كما يبدو واضحاً من خلال سلوكه في خليج تونكن. من أجل الحصول على توضيح أكثر حول هذه المسألة، انظر إلترمان، **عندما يكذب الرؤساء**. الفصل الرابع؛ قيصر، **المأساة الأمريكية**، الفصل الحادي عشر؛ لوجيفول، **اختيار الحرب**، 193- 221، 242، 253، 314- 315؛ ديبورا شابلي **الوعد والقوة: حياة وحقبة روبرت ماكنامارا** (بوسطن: ليتل، براون، 1993)، 304- 5. Q .i إيريك شميت، "يقول رامسفيلد إن لدى الولايات المتحدة دليل دامغ على ارتباط العراق مع القاعدة"، صحيفة نيويورك تايمز، الثامن والعشرون من أيلول، سمبتمبر، 2002.

20- توم شانكر "يرى رامسفيلد عدم وجود دليل على الرابط بين القاعدة وحسين"، صحيفة نيويورك تايمز، الخامس من تشرين الأول، أكتوبر، 2004.

21- المقتبسات المتعلقة بباول مأخوذة عن ريتشارد كوهين، "**دعاية باول؟**" صحيفة الواشنطن بوست، الثالث عشر من شباط، فبراير، 2003؛ **العراق على السجل: التصريحات العلنية لإدارة بوش حول العراق،** تقرير تم إعداده ورفعه إلى عضو الكونغرس هنري إي واكسمان من قبل كادر الأقلية- لجنة إصلاح الحكومة، مجلس النواب في الولايات المتحدة، السادس عشر من آذار، مارس، 2004، 23؛ وثيقة المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية كولن باول، الثامن من كانون الثاني، يناير، 2004. انظر أيضاً ديريك، زاد جاكسون، "**مصداقية باول الآخذة بالتناقص حول العراق**"، بوسطن غلوب، الرابع عشر من كانون الثاني، يناير، 2004؛ كريستفر ماركيز، "**يعترف باول بعدم وجود دليل دامغ يربط العراق مع القاعدة**"، صحيفة نيويورك تايمز التاسع من كانون الثاني، يناير، 2004.

22- سبنسر أكيرمان وجون جوديس، "**الخداع والديمقراطية: تسويق حرب العراق**"، الجمهورية الجديدة، الثلاثون من حزيران، يونيو، 2003، 18؛ دوغلاس جيهل، " **يحذر التقرير فريق بوش من شكوك أجهزة المخابرات**"، صحيفة نيويورك

تايمز، السادس من تشرين الثاني، نوفمبر، 2005؛ مارك مازيتي، "يقال أنَّ وكالة الاستخبارات المركزية لم تجد رابطاً بين صدام وزعيم الإرهاب"، صحيفة نيويورك تايمز، التاسع من أيلول، سبتمبر، 2006؛ جون برادوس، "المرحلة الثانية: مفعمة بالتحمل"، العاشر من تشرين الثاني، نوفمبر، 2005؛ لجنة مجلس الشيوخ المختارة حول أجهزة الاستخبارات، مكتشفات ما بعد الحرب حول برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وصلاتها مع الإرهاب، وكيف قارنتها مع تقييمات ما قبل الحرب، مجلس الشيوخ، الدورة المائة والتسع، الجلسة الثانية، الثامن من أيلول، سبتمبر، 2006، 60 – 112؛ جوناثان وايزمان، "اندلع نزاع قبل الحرب حول الروابط المزعومة بين العراق والقاعدة"، صحيفة الواشنطن بوست، التاسع من أيلول، سبتمبر، 2006.

23- وولتر بينكوس ودانا ميلبانك، "تم صرف النظر عن الرابط بين القاعدة وحسين"، صحيفة الواشنطن بوست، السابع عشر من نيسان، أبريل، 2004.

24- بوب وود وورد، **خطة الهجوم** (نيويورك: سيمون وسكوستر، 2004)، 173.

25- على سبيل المثال قال جورج تينيت رئيس وكالة الاستخبارات المركزية أثناء التحضير للحرب في كلمة له بتاريخ الخامس من شباط، فبراير، 2004: "إننا نعتقد بأنَّ

لدى العراق مواد بيولوجية مميتة، بما في ذلك الجمرة الخبيثة، والتي يمكن إنتاجها بسرعة لأغراض عسكرية من أجل إطلاقها بواسطة القنابل والصواريخ وبخاخات هوائية ووسائل أخرى مخفية. لكننا قلنا إنه ليست لدينا معلومات محددة عن أنواع هذه الأسلحة أو كميتها، وعن المادة أو مخزوناتها التي هي في متناول يد بغداد". من أجل الحصول على نسخة عن الكلمة، انظر "يدافع تينيت عن تقديرات الأسلحة العراقية"، صحيفة نيويورك تايمز، الخامس من شباط، فبراير، 2004. نقلت وكالة الاستخبارات الدفاعية في أيلول، سبتمبر، 2002، القول إنه لا يوجد دليل "دامغ" أو "مباشر" على وجود منشآت لإنتاج أو تخزين الأسلحة البيولوجية والكيماوية. انظر تعليقات جوزيف سيرينيسيون في دعوة المؤتمر إلى تقديم إحاطة حول أسلحة العراق (واشنطن. دي. سي: **رابطة ضبط السلاح**، الثالث من شباط، فبراير، 2004). انظر أيضاً **العراق على السجل**، 15- 16؛ وولتر بينكوس و دانا بريست، " **بوش، تجاهل المساعدون تحذيرات وكالة الاستخبارات المركزية حول العراق**"، صحيفة الواشنطن بوست، السابع من شباط، فبراير، 2004؛ لجنة مجلس الشيوخ المختارة حول أجهزة الاستخبارات، مكتشفات ما بعد الحرب حول برامج العراق بخصوص أسلحة الدمار الشامل، 26- 43.

33- انظر أكيرمان وجودس، "**الخداع والديمقراطية**"، 15؛ سيريرينسيون، ماثيوث وبيركوفتش، **أسلحة الدمار الشامل في العراق**، 21- 28؛ لجنة الكونغرس المختارة حول أجهزة الاستخبارات – مكتشفات ما بعد الحرب حول برامج العراق بخصوص أسلحة الدمار الشامل، 10- 26، "يدافع تينيت عن تقديرات الأسلحة العراقية"؛ تعليقات غريغ ثيلمان في "دعوة المؤتمر إلى إحاطة حول أسلحة العراق"؛ **العراق على السجل**، 7- 15.

34- انظر رونالد براونشتاين، "ينمو دعم الدول العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط"، صحيفة التايمز لوس أنجلوس، الخامس من نيسان، اسرائيل، 2003؛ منظمة غولأب، فجأة تظهر الموافقة على التعامل مع الحرب في العراق، تحليل الاستطلاع، التاسع عشر من كانون الأول، ديسمبر، 2003؛ آدم ناغورني، وجانيت إلدر، "عدد متنامٍ لدعم الحرب الأمريكية، حسب ما وجده المسح"، صحيفة نيويورك تايمز، الحادي عشر من آذار، مارس، 2003؛ توم زيلر، " الرابط بين العراق والقاعدة: تاريخ موجز"، صحيفة نيويورك تايمز، العشرون من حزيران، يونيو، 2004؛ توم زيلر، " صنع رابط بسيط من الإيمان / صحيفة نيويورك تايمز، الثاني من آذار، مارس، 2003. على الأقل وجدت منظمة واحدة ذات سمعة جيدة ومتخصصة باستطلاعات

الـرأي في أيلـول، سـبتمبر، 2003، وبعـد سـنتين مـن انهيـار البرجين التوأمين، وستة أشهر تقريباً بعد بداية حرب العـراق، بـأن "سـبعة مـن عـشرة أمـريكيين مـا زالـوا يؤمنـون أن صـدام حـسين كـان لـه دور في الهجمـات". انظـر دانـا ميلبانـك وكلوديادين، "صلة صدام حسين بأحداث الحـادي عشر مـن أيلـول مازالـت تحـوم في عقـول العديـد مـن النـاس"، صـحيفة الواشنطن بوست، السادس من أيلول، سبتمبر، 2003.

35- انظـر "تـشيني: لا يوجـد رابـط بـين صـدام حـسين وأحـداث الحـادي عـشر مـن أيلـول، سـبتمبر"، CNN.COM، الأول مـن حزيران، يونيو، 2009،

:http://www.cnn.com/200q/p- Litics/ 06/cheney speech/

ديبيغـا كـريستي "الولايـات المتحـدة، رامـسفيلد يتنـازل، لا وجـود لأسـلحة الـدمار الـشامل أو رابـط مـع أحـداث الحـادي عـشر مـن أيلـول في العـراق"، دو جـونز نيـو سـوايرز، الـسابع عـشر مــن أيلــول، ســبتمبر 2004؛ سيرينــسيون، مــاثيوس وبيركــوفيتش، **أســلحة الــدمار الــشامل في العــراق**، 44؛ ميلبانك وديني، "صلة حسين بأحداث الحادي عشر من أيلـول تترنـح"؛ غريـغ ميلـر "حـسبما يقـول بـوش لا يوجـد دليـل يـربط العـراق بأحـداث الحـادي عـشر مـن أيلـول، سـبتمبر"، صـحيفة التـايمز لـوس أنجلـوس، الثـامن عـشر مـن أيلـول، سـبتمبر، 2003، بول رينولـد، "يـضعف رامـسفلد دعامـة الحـرب" أخبـار

البي. بي. سي على شبكة الإنترنت، الخامس من تشرين الأول، أكتوبر، 2004،

http: // new.bbc.co.iik - /2/ hi/ Americas/ 371 7024.stm;

ديفيد. إي. سانغر، "يقول بوش إنه لا وجود لأي رابط لصدام مع أحداث الحادي عشر من أيلول، سبتمبر"، صحيفة نيويورك تايمز، الثامن من أيلول، سبتمبر، 2003، سوزان والش، "لا يرى رامسفيلد أي رابط بين صدام حسين وأحداث الحادي عشر من أيلول، سبتمبر"، الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، السادس عشر من أيلول، سبتمبر، 2003. نشرت مجلة القومي مقالاً جاء فيه أنه "بعد عشرة أيام من الاعتداءات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001، على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، تم إعلام الرئيس بوش في ملخص عالي السرية بأنه ليس لدى مجتمع الاستخبارات أي دليل يربط بين نظام صدام حسين والاعتداءات وأن الدليل على أن العراق كانت له روابط تعاونية كبيرة مع القاعدة كان ضعيفاً جداً، وفقاً لسجلات الحكومة والمسؤولين الرسميين الحاليين والسابقين الذي لديهم معرفة أولية عن المسألة". موري واتس، "بقيت الإحاطات الرئيسية التي كانت ترفعها أجهزة الاستخبارات إلى الرئيس بوش بعيداً عن وزارة الدفاع"، المجلة الوطنية، الثاني والعشرون من تشرين الثاني، نوفمبر، 2005.

36- وثيقة شهادة دونالد. إيتش. رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي أمام لجنة الخدمات العسكرية في الكونغرس بخصوص العراق، التاسع عشر من أيلول، سبتمبر، 2002.

37- رسالة من الرئيس إلى رئيس مجلس النواب، الثامن عشر من آذار، مارس، 203. 38. "يدلي بوش بكلمة تاريخية من على ظهر سفينة حربية"، CNN.com. الأول من أيار، مايو، 2003،

http://www.cnn.com/ 2003/us/ o.s/oi/ bush- transcript/.

انظر أيضاً جيم روتينبرغ وشيريل غي ستولبيرغ، " يقول بوش إن غلاة الحزب الجمهوري G.o.p يضعون الأمة في خطر"، صحيفة نيويورك تايمز، السادس عشر من أيلول، سبتمبر، 2006؛ ديفيد أي. سانغر وروبين تونر، "يتحدث بوش وتشيني بقوة عن الروابط بين القاعدة وحسين"، صحيفة نيويررك تايمز، الثامن عشر من حزيران، يونيو، 2004.

38- صحيفة نيويورك تايمز، "**ما الذي قالته إدارة بوش**"، العشرون من حزيران، يوينو، 2004؛ كريستوفر شير، روبرت شير ولاكشمي تشودهري، "**أكبر خمس أكاذيب قالها بوش حول العراق**"، (نيويورك: سبع قصص، 2003)، 42. 40. الأكذوبة الأخرى التي خدمت نفس الغرض كانت ادعاء بوش – الذي صرح به في ثلاث مناسبات منفصلة- بأن صدام حسين رفض السماح لمفتشي الأمم المتحدة الدخول

إلى العراق في أواخر عام 2002، ولهذا ليس أمامه خيار سوى الإطاحة بالزعيم العراقي من السلطة. جو كوناسون، "**اختار صدام ان يرفض السماح للمفتشين**"، سالون، الأول والثلاثين من آذار، مارس، 2006،

http: //www. Salon.com/ news/ opinion/joe conason/ 2006/03/31/ bush lies.

بالطبع سمح صدام للمفتشين بالدخول إلى العراق وأعطاهم كامل الحرية للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. على أية حال، فقد سحبهم بوش قبل أن ينهوا عملهم، ومن ثم غزا العراق. من أجل الاطلاع على نظرة شاملة لحملة الخداع التي شنتها إدارة بوش أثناء التحضير للحرب على العراق، انظر ديفيد كورن، "هل باستطاعة الناكرين بأن "**بوش كذب" التعامل مع الحقيقة؟**"، السياسة اليومية، السابع عشر من آذار، مارس، 2010.

http://www.Politicsdaily.com/ 2010/03/17/ can – the –bush- lies – deniers – handele – the – truth/ .

ديفيد كورن، " **اتهامات واتهامات مضادة: هل ضلل بوش الولايات المتحدة عن سابق معرفة لجرها إلى الحرب على العراق؟** السياسة اليومية، الثلاثون من آذار، مارس، 2010.

http://www.Politicsdaily.com/ 2010/03/30/ a- long-war – did –bush- knowingly – mislead – the – u-s-into-iraq/.

وود ورد، **خطة الهجوم**، 296؛ براين نولتون، " **لن تعطى الدبلوماسية " أشهراً**"، صحيفة نيويورك تايمز، الأول

والثلاثين من كانون الثاني، يناير، 2003. انظر أيضاً تعليقات بوش في شير، شير وتشود هيدري، **أكبر خمس أكاذيب**، 80.

شير، شير وتشود هيدري، **أكبر خمس أكاذيب**، 80.

نيكولاس ليمان، "**كيف وصلنا إلى الحرب؛ متى قرر بوش أن عليه محاربة صدام؟**" صحيفة نيويوركا، الحادي والثلاثون من آذار، مارس، 2003. انظر أيضاً ريتشارد. آن. هاس، **حرب الضرورة، حرب الخيار: مذكرة حربين عراقيتين** (نيويورك: سيمون وسكوستر، 2009)، 4- 6. صحيفة التايمز (اللندنية) "**مذكرة داوننغ ستريت السرية**"، الأول من أيار، مايو، 2005. انظر أيضاً ميشيل سميث، "**الأخبار الحقيقية في مذكرات داوننغ ستريت**"، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، الثالث والعشرون من حزيران، يونيو، 2005.

وود وورد، **خطط الهجوم**، 269- 74. بغية الحصول على دليل آخر عن أن بوش كان قد قرر الحرب على العراق قبل نهاية كانون الثاني، يناير، 2003، انظر نفس المرجع 95، 113، 115، 119- 20، 169، 178. وأيضاً كان يوجد دليل في وسائل الإعلام خلال عام 2002 بأن إدارة بوش قررت الإطاحة بصدام عن طريق القوة. على سبيل المثال، انظر والكوت ومارك دانر، "**الطريقة السرية إلى الحرب: تبادل**"، مجلة نيويورك للكتب، الرابع عشر من تموز، يوليو، 2005، 48- 49.

لاحظ أن إدارة بوش في هذه اللحظة كانت منخرطة في سياسة التخويف والترهيب والكذب بين الدول الأمر الذي يذكرنا أن باستطاعة أكذوبة واحدة أن تكون موجهة إلى جمهور متعدد وتخدم أغراضاً متعددة.

من أجل مناقشة رائعة حول لماذا وكيف ينشر القادة والزعماء التهديد ويضخمونه، انظر طبعات إي. تريفور ثرول وجين. كي. كرامير، **السياسة الخارجية الأمريكية وسياسة الخوف: تضخم التهديد منذ الحادي عشر من أيلول، سبتمبر**، (نيويورك: روتليدج، 2009).

ستيفين كيسي، " **تسويق لجنة الأمن القومي** – 68: إدارة ترومان، **الرأي العام وسياسة الحشد، 1950- 51**"، **التاريخ الدبلوماسي** 29 العدد الرابع (أيلول، سبتمبر 2005): 655-90. في الحقيقة، كان الخطاب البلاغي لإدارة ترومان محذراً ومنبهاً إلى درجة التأكيد على وجود " خوف حقيقي جداً بأن المزاج الشعبي يمكن أن يتم شحنه بسهولة، وبالتالي يقلص من حرية المسؤولين على المناورة، وربما يدفعهم نحو تبني سياسات خطرة وراديكالية بشكل مفرط" (نفس المرجع، 661). انظر أيضاً نانسي. إي. بيرنهارد، **سياسات خطيرة، أخبار التلفاز الأمريكي ودعاية الحرب الباردة، 1947- 1960** (نيويورك: مطبوعات جامعة كامبريدج، 1999)؛ كامبل كريج و فريدريك لوجيفول، **الحرب الباردة**

الأمريكية: سياسة اللا أمن (كامبريدج، ماساشوستس: مطبوعات بيلكناب لمطبوعات جامعة هارفارد، 2009).

Q4. ليزلي غلب مع جيني – بالوما زيلماتي، " **المهمة التي لم تنجز**"، **الديمقراطية**، العدد الثالث عشر (صيف 2009): 24.

50. **المذكرات التقليدية الموجزة ضد أحكام الكونفدرالية** هي لألكسندر هاملتون وجيمز مادسون وجون جي ميرشايمر، الصحف الفيدرالية، طبعة إسحاق كرامنيك (هارموند وورث، المملكة المتحدة: كتب بينغوين، 1997)، 145- 84. بالنسبة للانتقادات الموجهة لآلية صنع السياسة الأمريكية بموجب الدستور، انظر تيودور. جي. لوي، "**جعل الديمقراطية آمنة للعالم: السياسة القومية والسياسة الخارجية**"، في طبعة جيمز. آن. روسيناو، المصادر المحلية للسياسة الخارجية (نيويورك: الصحافة الحرة، 1967)، 295- 331؛ تيودور. جي. لووي، **نهاية الليبرالية: الجمهورية الثانية للولايات المتحدة، الطبعة الثانية** (نيويورك: نورتون، 1979)؛ إي. إي. سكاتشنايدر، **شعب بنصف سيادة: وجهة نظر واقعية عن الديمقراطية في أمريكا** (فورت وورت، تكساس: هاركورت بريس جوفانوفيتش، 1975) – انظر أيضاً ميشيل كروازيير، صاموئيل. بي. هانتينغتون وجوجي وتانوكي، **ازمة الديمقراطية: تقرير عن إدارة شؤون الديمقراطيات إلى اللجنة ثلاثية الجوانب**، صحف ترابانغل

8(نيويورك: مطبوعات جامعة نيويورك، 1975)؛، ومقال ديفيد دونالد، "**موت الديمقراطية**" في طبعة ديفيد دونالد، **لماذا كسب الشمال الحرب الأهلية** (نيويورك: كتب كولير، 1962) 79- 90. والتي يجادل فيها بأن الجنوب خسر الحرب الأهلية لأنه كان ديمقراطياً بشكل زائد. 51.

51- إلترمان، **عندما يكذب الرؤساء**، 210.

52- ريتشارد كوهين، "**حرب من دون منتصر**"، صحيفة الواشنطن بوست، الثالث من تشرين الثاني، نوفمبر، 2005.

53- جيمز بيرنهام، **انتحار الغرب: مقال حول معنى الليبرالية ومصيرها** (نيو روشيلي، نيويورك: دار نشر آرليغتون، 1964)؛ دونالد كاغان وفريدريك. دبليو. كاغان، **عندما تكون أمريكا نائمة: خداع النفس، الضعف العسكري والتهديد للسلام اليوم** (نيويورك: سانت مارتن، 2000)؛ دونالد كاغان، حول **نشوء الحرب وحفظ السلام** (نيويورك: دبل دي، 1995)، 572- 73؛ روبرت. جي. كوفمان، "**أن تتوازن أو تنحاز؟ قرارات الانحياز الأوروبية في الثلاثينات**"، دراسات الأمن، 1، العدد الثالث (الربيع 1992): 417- 47؛ نورمان بودهوريتز، **الخطر الحالي: هل لدينا الإرادة كي نقلب ميزان تراجع القوة الأمريكية؟** (نيويورك: سيمون وسكوستر – 1980)؛ جين فرانسوا ريفيل، **كيف تتلاشى الديمقراطيات**، ترجمة ويليام بايرون (غارون سيتي، نيويورك: دبل دي، 1984).

54- مقتبس في رونالد بيلي، "**نشوء المخادع: لماذا يشك المحافظون الجدد بداروين؟**" التفكير، تموز، يوليو، 1997.

55- وولتر ليبمان، "**لماذا يجب أن تحكم الأغلبية؟**" في طبعات كلينتون روسيستر وجيمز لاري، ليبمان الضروري: **فلسفة سياسية للديمقراطية الليبرالية** (نيويورك: دار نشر راندوم، 1963)، 6- 14؛ وولتر ليبمان، **الجمهور الشبح** (نيويورك: ماكميلان، 1927)؛ وولتر ليبمان، **الرأي العام** (نيويورك: الصحافة الحرة، 1965).

56- إيان كيرشو، "**أسطورة هتلر**": **خيال وواقع في الرايخ الثالث** (نيويورك: مطبوعات جامعة اوكسفورد، 1989)، 3.

57- تعد القوى العظمى التي تتصرف كبيضة القبان "**دول عزل**" **ثابتة مقابل** "**دول قارية**". انظر جون. جي. ميرشايمر، **مأساة سياسة القوة العظمى** (نيويورك: نورتون، 2001)، 126- 28. حول "**قوة الماء الصادة**" انظر نفس المرجع 114- 28.

58- ميشيل والزر، **الحروب العادلة وغير العادلة: جدل أخلاقي مع توضيحات تاريخية**، الطبعة الثالثة (نيويورك: كتب أساسية، 2000)، 74- 85. وكما يلاحظ جون سكويسلر، ستكون الحوافز التي تدفع القادة والزعماء كي يخدعوا جمهورهم بشكل أكبر إذا كانوا يتوقعون أن الحرب الوقائية ستكون طويلة ودموية "**حصة الخداع النسبية**"، 135- 142). بالطبع توقعت إدارة بوش نصراً سريعاً وسهلاً للعراق.

59- هيأت عقيدة بوش التي تم وضعها عام 2002، وقدمت مفهوم عقلنة غزو العراق، قضية الحروب الاستباقية ضد التهديدات الآخذة في التجمع، في الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تفكر بواقع الحال بحروب وقائية ضد العراق ودول أخرى في الشرق الأوسط. انظر **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** (واشنطن. دي. سي. البيت الأبيض، أيلول، سبتمبر، 2002)، **ملاحظات الرئيس إلى الطبقة المتخرجة**، ويست بونت (البيت الأبيض، المكتب الصحفي، الأول من حزيران، يونيو، 2002).

الفصل الخامس

1. إيان أوسبي، الطريق **إلى فيردون: أكثر المعارك خطورة وأهمية في الحرب العالمية الأولى وحماقة القومية** (نيويورك: كتب أنكور، 2003)، 299. انظر أيضاً صحيفة نيويورك تايمز، "**ربما سيذهب قائد الجيش الفرنسي**"، السابع من كانون الأول، ديسمبر، 1916؛ روبرت، إي. دوتي، **الانتصار البيروسي: الاستراتيجية والعمليات الفرنسية خلال الحرب العظمى** (كامبريدج، ماساشوستس: مطبوعات بيلكناب لمطبوعات جامعة هارفرد، 2005) الفصلان الخامس والسادس؛ وولتر دورانتي، "**حظر نزاع جيفري – غالييني**، صحيفة نيويورك تايمز، الواحد والعشرون من آب،

أغسطس، 1919؛ وولتر دورانتي، "**أطاحت الحيل بجوفري**" صحيفة نيويورك تايمز، الثالث والعشرون من آب، أغسطس، 1919؛ ديفيد دوتون، "**سقوط الجنرال جوفري: مشهد في الصراع السياسي العسكري في زمن الحرب الفرنسية**"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، 19، العدد الثالث (كانون الأول، ديسمبر، 1978): 338- 51؛ جيري كليمنز كينغ، **الجنرالات والسياسيون: الصراع بين القيادة الفرنسية العليا والبرلمان والحكومة، 1914- 1918** (بيركيلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 1951)، الفصلين الخامس والسادس؛ هارولد. دي. لاسويل، **تقنية الدعاية في الحرب العالمية** (نيويورك: كنوبف، 1927)، 39- 40؛ وولتر ليبمان، **الرأي العام** (نيويورك: الصحافة الحرة، 1965) الفصلان الأول والثاني؛ ديفيد ماسون، فيردون (مورينتون. إن. مارش، المملكة المتحدة: ويندريش، 2000)، 9- 12، 23- 27، 133- 37، 182، 190- 91؛ غوردون رايت، **ريموند بوانكير والرئاسة الفرنسية** (ستانفورد، CA: مطبوعات جامعة ستانفورد، 1942)، 193- 98.

11. ربما يجادل المرء بأن محاولة إخفاء عدم الكفاءة هي الأكثر احتمالاً في البلدان الديمقراطية لأن القادة والزعماء مسؤولون أمام شعوبهم التي ستعاقبهم إذا اكتشفت انعدام كفاءتهم. وفي حين انني أؤمن أن ذلك صحيحاً، فإن الكذب من هذا

النوع يتم لأغراضٍ أنانية، وليس من أجل الخير للبلد. بمعنىً آخر، سيكون ذلك تكتماً خسيساً وليس تكتماً استراتيجياً؛ كما سبق أن أكدنا حيث يندرج النوع الأول من الكذب خارج مجال هذا الكتاب. ربما يجادل المرء أيضاً عكس ذلك؛ إذ من المحتمل وجود حاجة أقل كي نخفي الأخطاء في الديمقراطيات؛ ذلك لأن الديمقراطيات تقوم بعملٍ أفضل في صنع خياراتٍ استراتيجية مما تقوم به غير الديمقراطيات. انظر أيضاً ديفيد. إي. لك، "**المهذوون الأقوياء: الدول الديمقراطية والحرب**"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية 86، العدد الأول (آذار، مارس، 1992): 24- 37؛ دان ريتر وآلان. سي. ستام، **الديمقراطيات في زمن الحرب** (برينستون، نيوجيرسي: مطبوعات جامعة برينستون، 2002). على أية حال، تبين المراجعة الدقيقة للمنطق والدليل الكامل وراء هذا الادعاء أنه لا يوجد اختلاف ذو معنى بين قدرة الديمقراطيات وغير الديمقراطيات على اتخاذ القرارات الذكية في عالم السياسة الخارجية. انظر ميشيل. سي. ديش، **القوة والفاعلية العسكرية: زيف الانتصار الديمقراطي** (بالتيمور: مطبوعات جوتز هوبكنز، 2008)؛ اليكساندر. بي. دونز، "**كيف تكون الديمقراطيات ذكية وقاسية؟ إعادة تقييم نظريات الانتصار الديمقراطي في زمن الحرب**"، الأمن الدولي 33، العدد الرابع (الربيع، 2009):

9- 51؛ سيباستشن روساتو، "**المنطق الصدع لنظرية السلم الديمقراطي**"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية 97، العدد الرابع (تشرين الثاني، نوفمبر، 2003): 585- 602.

الفصل السادس

5- يلاحظ فان إيفيرا أن "الأساطير القومية يمكن أن تساعد النخبة الضعيفة سياسياً لتعزيز قبضتها على السلطة" وبإمكانها "أن تعزز السلطة والقوة السياسية للنخبة من أصحاب المناصب" ("فرضيات حول القومية والحرب"، 30) بالتالي فإن الأكاذيب الأنانية من هذا النوع، تتدرج الأكاذيب خارج نطاق هذا الكتاب.

6- إن أفضل كتاب حول هذا الموضوع هو كتاب رونالد سميلسر وإدوارد.جي. ديفيز الثاني، **أسطورة الجبهة الشرقية: الحرب السوفيتية النازية في الثقافة الشعبية الأمريكية** (نيويورك: مطبوعات جامعة كامبريدج، 2008). انظر أيضاً أومير بارتوف، **حرب ألمانيا والهولوكوست: التواريخ المتنازع عليها** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 2003)؛ باولا براديش، **جرائم قوة الدفاع الألمانية: أبعاد حرب الإبادة، 1941- 1944**، معرض صور بروشورات (هامبورغ، ألمانيا: معهد هامبورغ للبحوث الاجتماعية، 2004)؛ نونبرت فري **ألمانيا في عهد جوزيف أدينورز والماضي النازي: سياسة**

العفو والاندماج، ترجمة جوبل غولب (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 2002)؛ طبعات هانيس هير وكلاوس نومان، **حرب الإبادة: العسكر الألمان في الحرب العالمية الثانية، 1941- 1944** (نيويورك: كتب بيرغاهن، 2000)؛ جون. جي. ميرشايمر، **ليدل هيرت وثقل التاريخ**، (الإيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 1988)، 178- 201؛ ألاريك سيريلي، **جنرالات قوة الدفاع الألماني ومجتمع المانيا الغربية والنقاش حول إعادة التسلح، 1949- 1959** (ويست بورت، CT: براغر، 2003)؛ ولفرام ويتي، **قوة الدفاع: التاريخ، حقيقة الاسطورة**، ترجمة ديبورا لوكاس سكينايدر (كامبريدج، ماساشوستس: مطبوعات جامعة هارفارد، 2006)، الفصل الخامس.

الفصل السابع

....

الفصل الثامن

7- ترى آن. إي. ستارتوري بأن "الدول غالباً ما يغريها الغش أو النفاق، لكن الدولة التي يكتشف أنها تمارس الغش تستحق أن توصم بتلك الصفة مما يجعل خصومها أقل ميولاً واحتمالاً في أن يؤمنوا بالتواصل معها في المستقبل". وهكذا،

لا تغش الدول من وقت لآخر أو أنها لا تكذب بسبب الضرر الذي يمكن أن تلحقه بسمعتها، وبالتالي بآفاق التعاون المستقبلي معها. "تجعل آفاق إلحاق مثل تلك الصفة بالدولة بسبب الكذب – والتخفيف من مصداقية دبلوماسية الدولة في المستقبل- رجال الدولة والدبلوماسيين صادقين ما عدا عندما تكون الأكاذيب مغرية". **الردع من خلال الدبلوماسية** (برينستون، نيوجيرسي: مطبوعات جامعة برينستون، 2005)، 5. إنني أتفق مع مقولة إن السمعة لها مكان وشأن كبيرين بالنسبة إلى دولة في عالم السياسة المنخفضة، وإن ذلك لا يشجع على الكذب، لكنني، وعلى النقيض ما تراه سارتوري، لا أعتقد أن السمعة ذات أهمية عند التعامل مع مسائل تتعلق بالسياسة العليا. انظر داريل. جي. برس، **حساب المصداقية: كيف يقيم القادة والزعماء التهديدات العسكرية** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 2005).

8- على أية حال وكما يوضح جون. إم. سكويسلر، فقد أعاق خداع روسفيلد أثناء التحضير للحرب على اليابان سلوكه في الحرب بطرق عديدة. "**نصيب الخداع**"، مجلة الأمن الدولي 34، العدد الرابع (الربيع، 2010): 162- 63. انظر أيضاً توماس. جي. كريستنسين، **الخصوم المفيدون: الاستراتيجية العظمى، الحشد الداخلي والصراع الصيني الأمريكي**

1947- 1958 (برنسيتون، نيوجيرسي: مطبوعات جامعة برينستون 1996)، Qجورج أورويل، **أورويل والسياسة: حديقة الحيوان في سياق المقالات**، مجلات ورسائل مختارة من الأعمال الكاملة لجورج أورويل، طبعة بيتر دافيسون (لندن: بنغوين، 2001)، 357. كما كتب أورويل أيضاً يقول: لا يعني "إن القومي ليس أنه لا يوافق على الفظائع التي يرتكبها فحسب، بل يتمتع بقدرة خارقة أيضاً حتى في عدم سماع أنباءَ عنها" (نفس المرجع، 363) 10، ريتشارد.إي. نيوستادت، **القوة الرئاسية: سياسة القيادة** (نيويورك: المكتبة الأمريكية الجديدة، 1964)، بي. إم. كيندي، "**تراجع التاريخ القومي في الغرب، 1900- 1970**"، جورنال التاريخ المعاصر، 8، العدد الأول (كانون الثاني، يناير، 1973): 77- 100؛ ستيفن فان إيفيرا، "**جاهز للسلام: أوروبا بعد الحرب الباردة**"، مجلة الأمن الدولي، 15، العدد الثالث (الشتاء 1990/1991): 23- 25؛ ستيفين فان إيفيرا، "**فرضيات عن القومية والحرب**"، مجلة الأمن الدولي، 18، العدد الرابع (الربيع 1994). انظر أيضاً هولغير. إيتش هيرويغ، "**خداع كليو: الرقابة الذاتية الوطنية في ألمانيا بعد الحرب العظمى**"؛ مجلة الأمن الدولي، 12، العدد الثاني (الخريف 1987): 5- 44. (دالي. سي. كوبيلاند **بدايات الحرب الأساسية** (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 2000)، الفصلين الثالث والرابع؛ جون. جي. ميرشايمر، **مأساة سياسة القوة العظمى** (نيويورك: نورتون، 2001)، 181- 90.

جون. جي. ميرشايمر وستيفين. إم. وولت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية** (نيويورك: فاراد، ستراوس وجيروكس، 2007) 92- 97.

إن الأعمال التي تؤكد على الجانبين القومي والواقعي لسياسة بسمارك الخارجية بين 1862 و1870 هي: لوثار غول، **بسمارك: الثوري الأبيض**، ترجمة جي. إي. أندر وود (بوسطن: ألن وأنوين، 1986)؛ بروس وولر، **بسمارك**، الطبعة الثانية (أوكسفورد: بلاك ويل، 1997) الفصول من الثاني وحتى الرابع؛ أوتو بفلانزي، **بسمارك والتنمية الألمانية: فترة التوحيد، 1815- 1871** (برينستون، نيو جيرسي: مطبوعات جامعة برينستون 1973).

الفصل التاسع.

السياسة هي فن إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وعلاقات الدولة مع الدول الأخرى، في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى السياسية والأخلاقية والقيمية وفق منهجية واضحة ترتسم من خلال تراكم الممارسات، وتعدد النظريات السياسية، ومنظوراتها في إدارة العلاقات الدولية في زمن الأزمات والحروب والسلم.

يجب التنبه في عالم العولمة المعلوماتية، من أقوال السياسيين، وربطها مع أفعالهم، في عالم يبحث كل فرد فيه عن مصلحته «الوطنية ـ الشخصية». وعن أمنه، بالوسائل المتاحة، وحتى بالكذب والخداع والغش والتلفيق والتكتم والتغطية الاستراتيجية، لتحقيق هدف محدد أو عدة أهداف.

يأخذ الكذب في السياسة الدولية أشكالاً وأنماطاً عديدة، ويكون الكذب على الشعب ودول أخرى صديقة وحليفة كانت أم عدوة، وفي الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية.

والكذب الأكثر هو في الدول الديمقراطية. وهكذا تصبح القيم مجرد شعارات فارغة.

لكن السؤال هو كيف، ومتى، وعلى من يكذب السياسيون، وما هي أنماط الكذب في السياسة الدولية، ولماذا؟ وهل الكذب موجود في سجلات التاريخ؟ وهل ينجو الكاذب دوماً من عواقب أكذوبته الفاشلة في تحقيق الهدف من ورائها؟ وهل يدفع الثمن جراء ذلك؟ وما هو؟ ومن الذي يجعله يدفع؟

يجيب جون جي. ميرشايمر في هذا الكتاب على الأسئلة المذكورة أعلاه بتسلسل منطقي، ويضرب أمثلة من التاريخ القديم والمعاصر، عسى أن تتضح الصورة للسواء الأعظم من الناس في ظل العولمة الإعلامية واسعة الانتشار، والمجتمعية التي لها تأثير في اتخاذ القرار، لمنع الحروب والعنف والإرهاب وتحقيق إنسانية الإنسان في المحبة والتعاون والصدق، إنقاذاً للبشرية.



دار الفرقد
للطباعة والنشر - دمشق - سوريا